

بيان ما اشتمك عليه كلامُ أحمد بن قاسم من أدع النبيِّ ﷺ ومخالفة سبيلِ السنَّةِ والجماعة

تأليف

د. عبدالرحمن بن سليمان الشايع



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقارنة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،
ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، وبعد:

فإنَّ الله تبارك وتعالى قد كتب الغلبة والعلوَّ لما جاء به رسلُهُ من الحجَّة والبيان كما قال تبارك
وتعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [المجادلة: 21]، ثم مضى من رحمته
للعالمين أن جعل غلبة حجته غلبةً مُطلقةً لا تتخلَّفُ إلى قيام الساعة، لأنها هي الوعيدُ الذي قدَّم إلى
عباده فقطع عُذْرهم لديه كما قال سبحانه: ﴿قَالَ لَا تَخْصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ﴾
[ق: 28].

ومن تيمُّنِ هذه العَلْبَةِ وقيام الحجَّة أنه سبحانه لم يزل يُري عباده من آثارِ الخذلان المبين على من
اتبَع غيرَ سبيلِ المؤمنين ما يكونُ عبرةً للمتقين ونكالا للظالمين وتاريخاً يُروى في الغابرين.
والله تعالى لم يُفصِّل في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ حجَّةً لحكمٍ شرعيٍّ إلا بعد أن أحكمها
إحكاماً يعصم من كلِّ شبهة كما قال سبحانه: ﴿وَكُنْتُ أَحْكَمَ عَيْنُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنِّي حَكِيمِ
خَيْرٍ﴾ [هود: 1]، فالآيات هي الحجج البينات الظاهرة التي تكون دليلاً على الحقِّ يهتدي بها
المستدلُّون.

وقال سبحانه في صفة ضلال الضالين عما أحكم من الحجج البينات: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ
الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا
تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ [آل عمران: 7].

فأمُّ الكتاب هي أصول القرآن والسنة العلمية المحكمة، والمتشابهات هي بعض التفاصيل التي
تندرج في تلك الأمهات المحكمة، فيكون منها مسائلٌ تتشابه صورها على من قَصُر علمه، فجعل
العِصْمَةَ في إرجاع كُلِّ مسألةٍ من التفاصيل إلى أمها المحكمة، وجعل أخذ المتشابه منفصلاً عن الحكم
دليل زيف القلوب.

وهذا يكشف لمن وفقه الله تعالى حقيقة العلم الشرعي أنه العلمُ بأمِّ الكتاب، أي بأصول الوحي
العلمية المبيَّنة بياناً محكماً في الكتاب والسنة، وفهمها وفهم دلائلها وطرق تقريرها فهماً لا ترعزعه
الشبهات، ثم اتِّباع سبيل المؤمنين الراسخين في العلم في إلحاق ما تشابه من التفاصيل بالأمهات
المحكمة.

ومعرفة سبيل الراسخين في العلم تستبين سبيل المخالفين الجاهلين؛ فإنهم إذا تشابه عليهم دلالة من الدلالات ووافق ذلك هوى يهوونه عادوا بها على أمتها المحكمة فنقضوها، ثم اتبعوا المتشابه فجعلوه أصلاً كما أخبر الله تعالى عنهم.

وهذا أساس كبير من أسس الضلالة اشترك فيه عامة الفرق المخالفة لسبيل السنة والجماعة، ثم تنوعت في سلوكه مناهجهم كل حسب هواه، وكلهم لا يتغي إلا "الفتنة"، وهي صد الناس عن السنة وتفريق أمر الجماعة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله⁽¹⁾: ((أهل الضلال من النصارى وأهل البدع كالخوارج والرافضة والجهمية والقدرية يتبعون ما تشابه عليهم معناه ويدعون المحكم المنصوص الذي بينه الله لهم)). وهذا الكتاب فيه مثال لمخالفة السبيل العلميّة السنّيّة الجماعيّة، فإنه قد كتب أحمد بن قاسم الغامديّ مقالاتٍ يقرّر بها حلّ ما حرّم الله ورسوله من دخول الرجال على النساء في أماكن لبثهنّ، ومخالطتهنّ في حال خروجهنّ، فلما نظرت فيما كتب لم أره جاء بشيءٍ يمكن أن يُعدّ خطأً علمياً، فإنّ أهل العلم يخطؤون لأنهم بشرٌ من البشر؛ لكن لا يبلغ خطؤهم أن يكون نبذاً لكتاب الله وراء ظهورهم وتحريفاً للكلم عن مواضعه وركوباً لمنهجٍ منحرفٍ عن السنة والجماعة.

فكان لا بدّ للمُتَبَصِّرِ أن ينظر في أصل الخلل في المنهج الذي سلكه أحمد بن قاسم حتى أوجه تلك المواج، فوجدته فيما كتب قد حشد حشدَه ليتوصّل إلى استحلال الحرام بخطوتين كبيرتين:

فالأول: تسمية الحرام بغير اسمه الذي سمّاه الله ورسوله ﷺ، وذلك أنه جمع أنواعاً من المحرّمات فسّمّاها كلّها باسمٍ واحد هو "الاختلاط"، ثم نازع في دلالة الشريعة على تحريم هذا الاسم، وهذا هو منهج الاحتيال على الشريعة الذي ذكره النبي ﷺ وذمّ أهله.

والثاني: الاستدلال على حلّ "الاختلاط"، بانتزاع دلالاتٍ من النصوص سلّك فيها سبيلاً خارجةً عن سبيل السنة والجماعة، وإنما هي من اتباع المتشابه الذي حدّرتنا النبي ﷺ أهله، فأفضى به ذلك السبيل إلى متالفٍ من أعظمها الكلام في عرض النبي ﷺ بما هو أدنى له بإجماع المسلمين، بل بإجماع عقلاء البشر.

فجمع أحمد بن قاسم أصليين من أعظم أصول الفساد العلمي؛ فالأولى هي طريقة المستحلّين

(□) الإخائية (ص392).

للحرام بالحيل الذين توعدّهم الله ورسوله ﷺ بالمسح قردهً وخنازير، والثانية هي سبيل الخوارج في الاستدلال التي حذرّها النبي ﷺ أمته.

ثم لم نجد أحمد بن قاسم وحده على كلتا الطريقتين بل وجدنا له أصحاباً على منهجه هذا سبقوه إليهما، وسنذكر كلاماً لأحدهم عند ذكر كلامه.

ومن الأمثلة الشاهدة التي بيّنت أنّ الرجل ماضٍ على سبيل المخالفة للسنة والجماعة؛ ما قال ونشر في الصحافة من أنّ صلاة الجماعة غير واجبة على الآحاد، ثم بيّن على ذلك أنه لا يُلزم الناس بإغلاق أسواقهم لصلاة الجماعة.

فإنه قد اختلطت عليه الأمور فلم يفرّق بين شعيرة صلاة الجماعة التي أجمع أهل العلم على أنّها من شعائر الدين الظاهرة التي يجب على الإمام حفظها من الانتهاك، وعلى مقاتلة أهل البلد الذي تُنتهك فيه كغيرها من شعائر الدين الظاهرة كالتوحيد والأذان والجمعة والزكاة والصيام وغيرها؛ لم يميّز بين ذلك وبين وجوب صلاة الجماعة على الآحاد من الناس!

فجعل القول الضعيف بأنّها غير واجبة على المعين دليلاً على حيلّ انتهاك هذه الشعيرة في بلاد الإسلام علانيةً، ثم دعا إلى أن لا يكون لهذه الشعيرة حرمةً، وأن لا يكون للنداء الذي يُرفع بها معنى، فينادى للصلاة في مساجد المسلمين ويُقال للناس كونوا في شؤونكم وصلّوا آحاداً أو شراذم وعطلّوا مساجد الله إن شئتم فالنداء شعائرٌ شكليةٌ ليس في الشريعة ما يصونه من الانتهاك، ولا فرق بين وقت صلاة الجماعة وبين غيره!

ومثله فيما قال كمثّل من يقول: لا بأس أن تُفتح أبواب المطاعم في نهار رمضان ويأكل فيها الناس المعذورون علانيةً لأنّ من الناس من يحلّ له الفطر، فلا بأس إذاً أن تُنتهك حرمة شهر الصوم علانيةً في بلاد الإسلام، وأن يُبطل ظهور هذه الشعيرة حتى لا يكون فرقاً بين نهار الصوم وبين نهار العيد.

قال شيخ الإسلام رحمه الله⁽¹⁾: ((أفتيت ولاة الأمور في شهر رمضان سنة أربع [أي وسبعمئة] بقتل من أمسك في سوق المسلمين وهو سكران وقد شرب الخمر مع بعض أهل الذمة وهو مجتاز بشقة لحم يذهب بها إلى ندمائه، وكنت أفتيتهم قبل هذا بأنه يعاقب عقوبتين؛ عقوبةً

(□) الفتاوى الكبرى (5/532)، والمستدرک علی الفتاوی (5/116).

على الشرب، وعقوبةً على الفطر، فقالوا: ما مقدار التعزير، فقلت هذا يختلف باختلاف الذنب وحال المذنب وحال الناس وتوقفُ عن القتل، فكثيرٌ هذا على الأمراء والناس حتى خِفْتُ أنه إن لم يقتل يَنْحَلُّ نظامُ الإسلام على انتهاك المحارم في نهار رمضان، فأفتيت بقتله فُقُتل، ثم ظهر فيما بعد أنه كان يهودياً وأنه أظهر الإسلام)).

فالشيخ رحمه الله والأمراء الذين راعهم ذلك الانتهاك الصريح لشعائر الإسلام علانية وأوقفوا الشيخ على حقيقة الأمر قبل أن يقطع بالفتوى؛ كلُّهم لم ينظروا إلى حكم إفطار المعين في رمضان، وإنما فقهوا أمراً أعظم من ذلك وهو أن باب الجراءة على شعائر الإسلام علانية لا ينحسم بعقوبة من أفطر ولم ينتهك، وإنما يجب أن يعاقب على انتهاك شعائر الإسلام عقوبةً رادعة لها وقع في الصدور ودوي في الآفاق تحفظ ظهور الإسلام وشعائره.

فالفتوى عند أئمة الفتوى هي لهداية الخلق ولحفظ نظام الشريعة من الانحلال، وعند أحمد بن قاسم وأمثاله فتح لكل بابٍ قدروا عليه لتنتهك به شعائر الإسلام ومحارم الله.

وفوضى الفتاوى التي يطلبها أحمد بن قاسم وأمثاله وترعاها الصحافة ليس من شأنها أن تُحِلَّ انتهاك الشعائر والمحارم وحسب؛ بل من شأنها أن تنقض كلَّ أصول الإسلام علميةً كانت أو عمليةً، ومن شأنها كذلك أن تنقض الأصل الشرعي الذي قامت عليه جماعة المسلمين وإمامها في هذه البلاد.

فإنه إذا استُنسخ منهج أحمد بن قاسم وأصحابه من مسائلم التي أرادوا نقض محكماتها ثم استعمل في مسائل يريد غيرهم أن ينقض محكماتها، كلزوم البيعة والسمع والطاعة والخروج على ولاية الأمور وغيرها، فإنه لا سبيل إلى منع ذلك، لأن عند غيرهم انتزاعاً من النصوص ومشتبهاً من أقوال أهل العلم كالذي عندهم وأشدَّ إشكالاً واشتباهاً مما عندهم.

فهذا المنهج آلةٌ تصلح لكل فوضى يريد لها مستعمله، وتركه يعبث بعقول الناس وقلوبهم فساداً وتضييعاً وغشٍ لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم.

وكثيرٌ ممن تلقى كلام أحمد بن قاسم من أرباب الصحافة يدركون أن منهجه منهج ناقض لأصل بناء الجماعة التي تألَّف عليها أمر هذه البلاد، وهم يدورون على هذه الغاية ويسعون إليها بكل سبيل؛ لأنهم قد علموا أن انتقاض أمر الإسلام وتداعيه من أطرافه لن يكون إلا بانتقاض قلبه النابض وهو هذه البلاد بجماعتها وتأليفها، وأن أمر هذه البلاد إنما ينتقض بانتقاض المنهج العلمي الذي بُيئت عليه

جماعتها وشرعية اجتماعها على إمامها.

ذلك أنّ جزيرة العرب منذ أن عادت قروناً مديدة إلى حال الفوضى والتفرق والشتات، صار قلب الإسلام جريحاً مريضاً وصارت بلاد المسلمين مرتعاً للفتن وأخذ بناء المسلمين يتناقص ويؤكل من أطرافه، ثم لم ينتظم أمرها جميعاً قطُّ على إمامٍ واحدٍ يقيم الدين ويؤمّن السبيل إلى القرن الثاني عشر الهجري حين قامت الدولة السعودية الأولى.

فكان حدثاً تاريخياً هائلاً عظيماً أن تعجز الدول التي بيدها الأموال والجيوش النظامية الجزارّة عن ضبط أمر هذه الجزيرة، لا بل عن القدر الأدنى من تأمين طرق الحج والتجارة، فلا يقدر أحد أن يخرقها أمناً إلا بحامية تحميه أو حُفارة تُجيزه؛ ثم يقيم أمرها إقامة باهرة ديناً ودنياً رجال بلا أيّ إمكانات، ومواردهم أصفاراً أو تحت الأصفار، ثم تنتظم على ذلك أحسن انتظام فيخرج الراكب من أقصى جزيرة العرب إلى أقصاها لا يخشى إلا الله والذئب على غنمه.

فإن كان من الناس من يمرُّ بهذا الأمر غير آبه ولا مكترث؛ فإنه ليس كذلك عند أولي الأبواب، بل هو أمرٌ طالما حيرَ ألباب المؤرخين لأنهم يعلمون أن جمع شتات جزيرة العرب واستتباب أمرها ليس سمرّاً بليل ولا أحوثة ركب!

وما كان لدولة أن تصنع ما صنعت الدولة السعودية وقد أعجز الدول من قبلها لولا أنها قامت على أساسٍ عظيم؛ هو أقامها أول مرة، وهو أعادها ثانية وثالثة، وهو أعجز أعداءها يوم أسقطوها أن يستتب لهم قيادها بغيره حتى اضطروا صاغرين أن يُخلّوا بينها وبين أهلها.

وليس ذلك الأصل إلا إقامة أصل الملة (التوحيد)، ثم بناء الشريعة عليه، ثم تألّف الجماعة على ذلك، فكان ذلك بحقٍ أعظم إنجاز حققته الأمة في عصرها الحديث؛ به تغيرت حال المسلمين العلمية والدينية تغيراً عظيماً لا ينكره أو يتفاهله إلا مُوغلٌ في الظلم والإجحاف، وبه تحقّق لجزيرة العرب وأهلها من الاجتماع والانتظام أمرٌ كان يُعدُّ ضرباً من المحال.

ويأبى الله تعالى أن تكون إقامة أصل الدين والشريعة وانتظام الجماعة نتيجةً لفوضى علمية، فالفوضى لا تلد إلا الفوضى، وإنما هو منهجٌ علميٌ سبّغيٌ جماعيٌّ؛ تأسست عليه الدولة ورعاها أئمتها وعلمائها وتوارثوه جيلاً بعد جيل.

وجزيرة العرب أمرها عظيم؛ فإن الله تعالى جعلها معقل الملة الحنيفية، وهي بلاد العرب من ذرية إبراهيم الخليل، ولذلك لم ينتظم ولن ينتظم أمرها لأحدٍ قطُّ بغير ملة التوحيد، وهذا التاريخ بين يديك

فقلَّب صفحاته إن شئت.

فلا يمكن أن يشتدَّ أمرُ الملة الحنيفية وجزيرة العرب ضعيفةً جريحة، ولا يمكن أن يستتبَّ أمرُ جزيرة العرب وتلتئم جماعتها بغير قيام أصل الملة وبناء الشريعة، ولا يمكن أن تقوم الشريعة بغير منهج السنة والجماعة، ولا يقوم منهج السنة والجماعة بغير حُرَّاسٍ من الأمراء والعلماء يدعون الناس إليه ويدودون عن حياضه وينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين.

فتبيِّن ليكُلِّ عاقلٍ أننا إذ نذكر منهج أحمد بن قاسم وأصحابه الذي ترعاه الصحافة؛ أننا نذكر منهجاً مُدْمِراً هادماً لأصلِ جماعة هذه البلاد، بل مفسداً على المسلمين كافةً أعزَّ شيءٍ تحقِّق لهم منذ قرونٍ طويلة.

وبعد؛ فهذا الكتاب لأمرين اثنين تضمنتهما فصوله الأربعة:

الأول: بيان المنهج الذي سلكه أحمد بن قاسم، ويشاركه فيه كلُّ من مهَّد له أو نصر قوله، وبيان ما يؤول إليه من الفساد العلمي والعملية.

الثاني: بيان أن دلالات النصوص الشرعية متظافرةً على المعروف الذي عرّفه أئمة السنة والجماعة من قبل وتتابعوا عليه في المسائل التي خالفهم فيها.

وقد جعلتُ الفصل الأول من الكتاب كافياً إن شاء الله لمن أراد الاقتصار على معرفة الخلل في أصل منهج أحمد بن قاسم وأصحابه.

فإن ضمَّ إليه الفصل الرابع تبيَّن ما أدَّى إليه منهجه من أذى النبي ﷺ.

وجعلتُ الفصل الثاني والثالث لبيان المسألة التي غالط بها، فحرصت على بيان دلالة النصوص الشرعية على المحكم المعروف عند أئمة العلم، ليتبيَّن أن أتباع محكم القرآن والسنة مستلزمٌ لاتباع معروف الجماعة، ومانعٌ من ورود الشبهة.

فأسأل الله تعالى أن يُرزقنا القول السديد، وأن يجعل هذا الكتاب نافعاً لكاتبه وقارئه، إنه وليُّ ذلك والقادر عليه.



الفصل الأول

احتياؤ على الحرام ونبؤ للمعروف

- 1- تسمية أحمد بن قاسم للحرام بغير اسمه الشرعي.
- 2- طريقة أحمد بن قاسم هي طريقة الخواج الأولين.
- 3- استدلال أحمد بن قاسم اتباع لغير سبيل المؤمنين.
- 4- أحمد بن قاسم وأصحابه يأمرؤ بغير ما أمر الله به.



بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

1
1

-1-

تسمية أحمد بن قاسم للحرام بغير اسمه الشرعي

لم يحرم الله تعالى على عبادة شيئاً إلا سَمَّاهُ لهم باسمٍ يكون حداً من حدوده التي لا يحلُّ لهم أن يقربوها، ثم لا بدَّ أن يحفظ لهم معنى هذا الاسم حتى تقوم حجته على من تعدَّى حدوده.

والمنتهكون لحدود الله أصنافٌ؛ شرُّها مَنْ يَحْتال على الحرام بتغيير اسمه عن الاسم الشرعي الذي أناطت به الشريعة الحكم.

قال أحمد بن قاسم: «مصطلح الاختلاط بهذا الاصطلاح المتأخر لم يُعرف عند المتقدمين من أهل العلم لأنه لم يكن موضوع مسألة لحكم شرعي كغيره من مسائل الفقه بل كان الاختلاط أمراً طبيعياً في حياة الأمة ومجتمعاتها».

فجعل أحمد بن قاسم المعاني التي خالفَ فيها أئمة السنة والجماعة مجموعةً مُجْمَلَةً في اسم "الاختلاط"، ثم أحلَّ "الاختلاط"، فتوصَّل إلى استحلالها.

وقال كذلك: «لو بحثت عن مصطلح الاختلاط بهذا المعنى المستحدث لم تجده عندهم كمصطلح الخلوة والنكاح والطلاق والرجعة كما عليه بقية مصطلحات أهل العلم مثل البيع والربا والسلم والعرايا».

فنفي أن يكون أهل العلم قد تكلموا في الاختلاط، وهو يريد دخول الرجال على النساء الذي حرَّمته الشريعة، فجعل اسمه الاختلاط ثم استحله.

وأحمد بن قاسم لم يسبق إلى هذا الصنيع، فقد قال بعض أصحابه الذين مهَّدوا له

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

1
2

هذا السبيل: ((سمعنا جميعاً عن التوجس من الاختلاط، وهو ما لا يعرف في قاموس الشريعة الإسلامية إلا في أحكام محدودة، كمباحث الزكاة المنبئة الصلة عن معنى هذا المصطلح الوافد، ليشتمل في الطروحات المتأخرة بيدعة مصطلحية لا تعرف في مدونات أهل العلم، في سياق تداخل مصطلحها المحدث بمصطلح الخلوة المحرمة التي لا تجيزها فطرة أي مسلم له كرامة وشيعة)).

وقال: ((لا شك أن شيوع مصطلح الاختلاط بدل الخلوة غير الشرعية من الجناية العمدية على المصطلحات الشرعية، وتحميل نصوصها ما لا تحتل)).

فخطوته الأولى: قَصُرُ التحريم على "الخلوة المحرمة"، وإدراج دخول الرجال على النساء في مصطلح "الاختلاط" تمهيداً لاستحلاله.

وقال: ((ولا يخفى ما يلاحظ من التساهل في قبول بعض المصطلحات الوافدة وإلحاقها بشرع الله، وليس لها من حجة سوى ما ساد من قول، وراج من مصطلح، وكان حرياً أن تعرض على نصوص الشريعة فما وافقها أخذ به، وما خالفها ترك، كما هي قاعدة الشرع)).

وخطوته الثانية: أن يجوس خلال النصوص لعله يجد من المتشابه ما يُجِلُّ به مصطلح الاختلاط.

وهذا المنهج قديمٌ ليس بالجديد فقد بينه النبي ﷺ في الحديث الذي صحَّحه الأئمة وأخرجه الإمام البخاري معلقاً مجزوماً به⁽¹⁾ وغيره بإسنادٍ صحيح⁽²⁾؛ عن عبد الرحمن بن عَنَمِ الأشعري قال: حدثني أبو عامر أو أبو مالك الأشعري والله ما كَذَبَنِي سمع النبي ﷺ أنه قال: «لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْحَرَ وَالْحَرِيرَ وَالْخَمْرَ

(□) صحيح البخاري (رقم 5268).

(بر) أخرجه أبو داود (رقم 4039)، والطبراني في الكبير (282/3) وفي مسند الشاميين (رقم 588)، والبيهقي في السنن الكبرى (272/3)، وصححه ابن حبان (154/15).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

1
3

والمعازف، وَلَيَنْزِلَنَّ أَقْوَامٌ إِلَى جَنْبِ عِلْمٍ تَرُوحُ عَلَيْهِمْ سَارِحَةٌ لَهُمْ يَأْتِيهِمْ رَجُلٌ لِحَاجَةٍ
فَيَقُولُونَ ارْجِعْ إِلَيْنَا غَدًا فَيُبَيِّتُهُمُ اللَّهُ وَيَضَعُ الْعِلْمَ وَيَمْسَخُ آخِرِينَ قِرْدَةً وَخَنَازِيرَ إِلَى
يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

و الاستحلال طلب تحليل الحرام بحيلة وواسطة بعد تغييره تغييراً صورياً.

ومن الحيل ما بين النبي ﷺ في قوله: «لِشْرِبِنَّ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي الْخَمْرَ يُسْمُونَهَا
بِغَيْرِ اسْمِهَا يُعْرِفُ عَلَى رُؤُوسِهِمْ بِالْمَعَازِفِ وَالْمَغْنِيَاتِ يَخْسِفُ اللَّهُ بِهِمُ الْأَرْضَ وَيَجْعَلُ
مِنْهُمْ الْقِرْدَةَ وَالْخَنَازِيرَ»⁽¹⁾.

فالذي يُدْرَجُ معنى له اسمٌ شرعيٌّ أناطت به الشريعة التحريمَ في عموم مصطلح
آخر، ثمَّ يستحلُّ ذلك المصطلح الآخر؛ هو ممن استحلَّ الحرام بتسميته بغير اسمه.
قال شيخ الإسلام رحمه الله⁽²⁾: ((الحديث الذي رواه البخاري تعليقاً مجزوماً به عن
عبد الرحمن بن عَنَمَ الأشعري قال: حدثني أبو عامر أو أبو مالك الأشعري والله ما
كذَّبني سمع النبي ﷺ أنه قال: «لِيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْحَرَ وَالْحَرِيرَ
وَالْخَمْرَ وَالْمَعَازِفَ، وَلَيَنْزِلَنَّ أَقْوَامٌ إِلَى جَنْبِ عِلْمٍ تَرُوحُ عَلَيْهِمْ سَارِحَةٌ لَهُمْ يَأْتِيهِمْ رَجُلٌ
لِحَاجَةٍ فَيَقُولُونَ ارْجِعْ إِلَيْنَا غَدًا فَيُبَيِّتُهُمُ اللَّهُ وَيَضَعُ الْعِلْمَ وَيَمْسَخُ آخِرِينَ قِرْدَةً
وَخَنَازِيرَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»..، إنما ذاك إذا استحلُّوا هذه المحرمات بالتأويلات الفاسدة،
فإنهم لو استحلُّوها مع اعتقاد أنَّ الرسولَ حرَّمها كانوا كفاراً ولم يكونوا من أمته، ولو
كانوا معترفين بأنها حرام لأوشك أن لا يعاقبوا بالمسوخ كسائر الذين لم يزالوا يفعلون
هذه المعاصي ولَمَّا قِيلَ فيهم (يستحلون) فإنَّ المستحلَّ للشيء هو الذي يأخذه معتقداً
حلَّه، فيشبهه أن يكون استحلَّهم الخمرَ يعني به أنهم يُسْمُونَهَا بغير اسمها كما جاء

(□) بإسناد الذي قبله؛ أخرجه الإمام أحمد (342/5)، وأبو داود (رقم 3688)، والطبراني في مسند
الشاميين (رقم 2061)، وصححه ابن حبان (160/15).
(بر) الفتاوى الكبرى (29/6 - 30).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

1
4

الحديث، فيشربون الأنبذة المحرمة ولا يسمونها خمراً، واستحلوا المعازف باعتقادهم أنّ آلات اللهو مجردٌ سماع صوت فيه لذة وهذا لا يحرم كألحان الطيور، واستحلّ الحارث وسائر أنواعه باعتقادهم أنه حلال للمقاتلة وقد سمعوا أنه يباح لبسه عند القتال عند كثير من العلماء ففاسوا سائر أحوالهم على تلك، وهذه التأويلات الثلاثة واقعة في الطوائف الثلاثة التي قال فيها ابن المبارك رحمه الله تعالى:

وهل أفسد الدين إلا الملوك وأحبار سوء ورهبانها

ومعلوم أنها لا تغني عن أصحابها من الله شيئاً بعد أن بلّغ الرسول ﷺ وبيّن تحريم هذه الأشياء بياناً قاطعاً للعدر هو معروف في مواضعه، ثم رأيت هذا المعنى قد جاء في هذا الحديث، رواه أبو داود أيضاً وابن ماجه من حديث عبد الرحمن بن غنم عن أبي مالك الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: «ليشربن ناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها يعزف على رؤوسهم بالمعازف والمغنيات يخسف الله بهم الأرض ويجعل منهم القردة والخنازير»، هذا لفظ ابن ماجه وإسنادهما واحد).

فبيّن رحمه الله أنّ الاستحلال ليس هو الإحلال الصريح، وإنما هو أخذ المحرمات معتقدين أنّ الشريعة قد أحلتها بالاحتياط بتغيير الأسماء.

وبيّن شيخ الإسلام كذلك أنّ هذا النوع من الاستحلال هو ما صنعه اليهود الذين قال الله تعالى في شأنهم: ﴿وَلَقَدْ زُكِّرُوا مُنْكَم ك ك ك ك ك ك ك ك﴾ [البقرة: ٦٥].

قال⁽¹⁾: ((وإنما أتى هؤلاء حيث استحلوا المحرمات بما ظنوه من انتفاء الاسم ولم يلتفتوا إلى وجود المعنى المحرم وثبوته، وهذا بعينه شُبّهة اليهود في استحلال بيع الشحم بعد تحميله، واستحلال أخذ الحيتان يوم الأحد بما أوقعوها به يوم السبت في الشباك والحفائر من فعلهم يوم الجمعة حيث قالوا: ليس هذا بصيد ولا عمَل في يوم السبت

(□) الفتاوى الكبرى (39/6).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

1
5

وليس هذا باستباحة الشحم)).

وبينَ رحمه الله أنَّ ما في الحديث من عقوبة هؤلاء المستحلين ما حرّم الله بتغيير الاسم بالمسح قردهً وخنازير؛ هو عقوبةٌ من جنس عقوبة المستحلين من اليهود، لأنَّ عملهم من جنس عملهم.

قال شيخ الإسلام⁽¹⁾: ((فظهر بهذا أنَّ القوم الذين يُحَسِّف بهم ويمسحون إنما يُفَعِّل ذلك بهم من جهة التأويل الفاسد الذي استحلُّوا به المحارم بطريق الحيلة فأعرضوا عن مقصود الشارع وحكمته في تحريم هذه الأشياء ولذلك مُسِّخُوا قردهً وخنازير كما مُسِّخ أصحاب السبب بما تأولوا من التأويل الفاسد الذي استحلُّوا به المحارم)).

وهذا الاستحلال هو ما فعل أحمد بن قاسم وصاحبه؛ فإنهما عمداً إلى "الدخول على النساء" الذي حرّمه الله ورسوله فسمّياه "اختلاطاً"، ثم أباحا الاختلاط، فاستحلَّوا بذلك ما حرّم الله تحريماً صريحاً مؤكّداً.

قال الله تعالى: ﴿وَسَأَلَهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرْعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴿١٦٣﴾ أَلَا قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ يَنْهَىٰ عَنْ مَّهْلِكِهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْقُونَ ﴿١٦٤﴾ فَلَمَّا نَسُوا مَا فِيهَا قَالُوا لَنَنصُرَنَّكَ لَنُؤْتِيَنَّكَ آيَاتِنَا فَكُونَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴿١٦٥﴾﴾ كَوْنُوا قِرْدَةً خَاسِئِينَ ﴿١٦٦﴾﴾ [الأعراف: 163-166].

فذكر الله تعالى احتياهم على الحرام وعدوانهم في السبت، ثم ذكر مسخهم.

وقال سبحانه في سورة البقرة: ﴿وَلَقَدْ ثَرَأْتُوا مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ حَبِّ كَلْبٍ وَإِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٦٧﴾﴾ [البقرة: 65].

(□) الفتاوى الكبرى (40/6).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

1
6

فذكر سبحانه أنه جعل عقوبتهم نكالاً لما بين يديها وما خلفها، والنكال
والتنكيل هو ترهيب مَنْ يَهُمُّ بالظلم إذا رأى ما حَلَّ بغيره من العقوبة فيردعه عنها
مخافةً أن يحلَّ به مثلها.

فآلية فيها دليلٌ على أنَّ الوعيدَ بتلك العقوبة (المسوخ) قائمٌ لمن يحتال على الحرام
احتياهم، وفي ذلك زجرٌ عظيم لمن كان له قلبٌ أو ألقى السمع وهو شهيد، وإنَّ أَخَذَ
اللهُ أليمٌ شديد.

-2-

طريقة أحمد بن قاسم هي طريقة الخوارج الأولين

قد ثبتت الله تعالى في سورة آل عمران أصل انتماء الأمة إلى ملة إبراهيم عليه السلام،
وبيّن أنّ أصل ملته هو إسلام العباد لله وإخلاصها له، وأنّ إبراهيم لم يكن يتسمّى
باليهودية ولا النصرانية إذ هي تسميات مبتدعة في الدين، وأنه إنما كان يتسمّى
بالحنيف المسلم.

ثم بيّن أنّ من ابتغى غير إسلام العباد لله ديناً من الأولين والآخرين فلن يقبل منه
وهو في الآخرة من الخاسرين.

ثم بنى الله على ذلك للأمة شريعته ومنهجها العلمي والعملّي الذي به انتظام
جماعتها وتألف قلوبها، فقال سبحانه: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا
وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْهِمْ إِذْ أَخَذُوا مِنْكُمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ أَنْ يَقُولُوا
سَفَا حُفْرُوهَ مِنْ زُرِّ مَنَّهُ كَكَ كَكَ كَكَ كَكَ﴾ [آل عمران: 103].

وحبل الله كتابه، والسنة بيان له وتفصيل، و(جميعاً) حال من الفعل (اعتصموا)،
أي اعتصموا بحبل الله اعتصاماً جماعياً، فهذه الآية دليل على أنّ الجماعة أصل مستلزم
للسنة.

ثم سمّى الله تعالى ما عرفته تلك الجماعة التي اعتصمت ذلك الاعتصام الجماعي
"معروفاً"، وسمّى ما لم تعرفه "منكراً"، وأحال الأمة في دينها على ذلك فقال: ﴿وَلَتَكُنَّ
مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

1
8

الْمُقْلِحُونَ ﴿آل عمران: 104﴾.

فتحقق أنّ كتاب الله بيّن أنه لا سبيل إلى الاعتصام بحبل الله الذي بعث به رسوله ﷺ إلا بالمعروف الذي عرفته الجماعة وهي الصحابة والتابعون لهم بإحسان من أهل القرون المفضّلة.

وهذه هي طريقة أئمة الإسلام وعلمائه ومنهجهم العلمي القويم في معرفة السنة وفي إنكار ما خالفها، وبذلك ينضبط النقل ويستقيم الفهم.

قال ابن عباسٍ رضي الله عنهما بعد هذه الآيات⁽¹⁾: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: 106]؛ تبيضُّ وجوه أهل السنة والجماعة وتسودُّ وجوه أهل البدعة والضلالة، لأنّ المنهج المبين في هذه الآيات فرّق بين الفئتين.

والمعروف الذي تعبّدنا الله به هو ما عرف أئمة الجماعة من معاني كلام الله ورسوله، فالخروج عن المعاني المسماة التي علّموها وعرفوها ويبنوا وجوهها وإحداث قولٍ بعدها خروجٌ عن المعروف إلى المنكر.

ومن المعروف كذلك سبيل المؤمنين في نقل الشريعة كتاباً وسنة، وسبيلهم في نقد المنقول، وسبيلهم في الاستدلال والاستنباط، وغير ذلك.

فالله تعالى قد ألزمتنا بهذا المنهج العلمي السني الجماعي المحكم المتناسك الذي لا يفصمه إلا ضالٌّ عن سبيل المؤمنين وأحالفنا عليه ولم يأذن لنا بتعدّيه وسمّاه معروفاً، وسمّى ما حاد عنه منكراً.

قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ اللَّهِ فَإِنَّهُ سَيَلْبَسْهُم مِّنْهُم مَّصِيراً﴾ [النساء: 115].

(□) أخرجه ابن أبي حاتم وأبو نصر في الإبانة والخطيب في تاريخه واللالكائي في السنة (الدرّ المنثور:

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

1
9

الاستدلال مع نبد المعروف هو منهج الخوارج الأولين:

لكلِّ فرقةٍ من الفرق المخالفة للمنهج السنيِّ الجماعيِّ سبيلٌ ضلَّت به عن سبيلِ المؤمنين وفارقت به غيرها من الفرق، فمن ذلك أنَّ الرافضة رفضوا سبيلَ المؤمنين في نقل الدين من أصله وطعنوا في طريقهم طعناً عاماً، وزعموا أنَّ لهم في نقل الدين طريقاً مستقلةً وهم كاذبون عاجزون عن الاستقلال بمسألةٍ شرعيةٍ واحدة لأنَّ دينهم يقطع عليهم كلَّ طُرُق العلم.

والجهمية (وورثتهم الأشعرية المتأخِّرة) لم يُكذِّبوا بنقل الأمة الوحي لكنهم اتبعوا غير سبيل المؤمنين فلم يجعلوا نصوصَ الوحي أصولاً تَعَصِم من اعتصم بها في المطالب الإلهية، بل أحالوا العِلْمَ اليقينيَّ في ذلك على قواعدهم العقلية، وجعلوا الوحي مُرَجِّحاً عَمَلِيّاً لا دليلاً عِلْمِيّاً في المسائل الفقهية.

والصوفية اتبعوا غير سبيل المؤمنين فزاحموا بأذواق متبوعينهم ودعواهم وأحوالهم مصادرَ الأمة في معرفة الشريعة؛ فجعلوا لمشايخهم طُرُقاً بمعرفة الحقائق الشرعية مستقلةً عن الوحي الموروث عن الأنبياء.

والخوارج أَقْرَبُوا بأنَّ الوحي الذي نقلته الجماعة أصلٌ للعلم والعمل، لكنهم خرجوا في فهمه عن معروف الجماعة، فصاروا يستدلون بالوحي على غير سبيل المؤمنين في الفهم والاستدلال، ويتعبَّدون بمعانٍ أحدثوها للنصوص ليست مما تعرفه الجماعة.

إلى غير ذلك من أصول الفرق المتبعة غير سبيل المؤمنين.

وكثيرٌ من تلك الفرق كالرافضة والجهمية والصوفية هي شرٌّ وأبعد عن الشريعة من الخوارج، لكنَّ الخوارج أجزأ على الدماء، فضرهم عاجلاً ناجزاً.

قال شيخ الإسلام⁽¹⁾: ((الروافض شرٌّ من الخوارج في الاعتقاد، ولكنَّ الخوارج

(□) منهاج السنة النبوية (82/3).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

2
0

أجرأ على السيف والقتال منهم، فلاظهار القول، ومقاتلة المسلمين عليه؛ جاء فيهم ما لا يجيء فيمن هم من جنس المنافقين الذين يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم)).

بيان النبي ﷺ لأصل الخوارج العلمي:

في الصحيحين⁽¹⁾ عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «بينما نحن عند رسول الله ﷺ وهو يقسم قسماً أتاه ذو الخويصرة وهو رجل من بني تميم فقال يا رسول الله اعدل، فقال: وبلك ومن يعدل إذا لم أعدل قد خبت وخسرت إن لم أكن أعدل، فقال عمر: يا رسول الله ائذن لي فيه فأضرب عنقه، فقال: دَعُهُ فَإِنَّ لَهُ أَصْحَاباً يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية؛ ينظر إلى نصله فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر إلى رصافه فما يوجد فيه شيء، ثم ينظر إلى نضيه وهو قدحه فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر إلى قُدْذِهِ فلا يوجد فيه شيء؛ قد سبق الفرث والدم».

وفي لفظٍ لهما⁽²⁾: «إِنَّ مِنْ ضَنْضَى هَذَا، أَوْ فِي عَقْبِ هَذَا؛ قَوْماً يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يَجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ مَرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَةِ يَقْتُلُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ وَيَدْعُونَ أَهْلَ الْأَوْثَانِ لِنَا أَنَا أَدْرِكْتَهُمْ لِأَقْتَلَنَهُمْ قَتْلَ عَادٍ».

وقوله: «مِنْ ضَنْضَى هَذَا» قال أبو عبيد⁽³⁾: «الضَنْضَى هُوَ أَصْلُ الشَّيْءِ وَمَعْدَنُهُ»، وهو هنا الأصل والمعدن العلمي.

والنبي ﷺ قد صرَّح في الحديث بأنَّ الخوارج هم على منهج هذا الرجل وأصله العلمي، والقول الذي عليه الصحابة أنَّ الخوارج لا يكفرون ببدعتهم بل هم ضلَّالٌ

(□) صحيح البخاري (رقم 3414)، وصحيح مسلم (رقم 1064).

() صحيح البخاري (رقم 3166)، وصحيح مسلم (رقم 1064).

() غريب الحديث (110/3).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

2
1

مارقون.

فهذا الرجل قد أخذ المعاني الشرعية بفهمٍ استقلَّ به عن السنة، وأبى أن يقبل المحكم، فأخبر النبي ﷺ أن له أصحاباً على منهجه العلمي، أي يأخذون المعاني الشرعية مستقلين بفهمها عن المحكم الذي تعرفه الجماعة.

وقوله: «يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم»، أي يقرؤونه بألسنتهم لا يجاوزها إلى قلوبهم فلا يفقهون معانيه، وهذا دليل على أنهم يُعَظِّمون القرآن ويستدلون به بل هم أكثر عنايةً بتلاوة حروفه من الصحابة، لكنهم يتأولونه على غير ما يعرفه أئمة الجماعة وهم الصحابة.

قال شيخ الإسلام⁽¹⁾: «الخوارج.. جهلوا وضلوا في بدعتهم ولم تكن بدعتهم عن زندقة وإلحاد بل عن جهلٍ وضلالٍ في معرفة معاني الكتاب، وأما الرافضة فأصل بدعتهم عن زندقة وإلحاد، وتعمد الكذب كثيرٌ فيهم وهم يُقرُّون بذلك حيث يقولون: ديننا التقية، وهو أن يقول أحدهم بلسانه خلاف ما في قلبه وهذا هو الكذب والنفاق».

وقوله: «يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرميّة» إلى آخر الحديث، قال أبو عبيد⁽²⁾: «يعني إذا دخل فيها ثم خرج منها لم يعلّق به منها شيء، فكذلك دخول هؤلاء في الإسلام ثم خروجهم منه لم يتمسكوا منه بشيء»، أي إنهم ينتهي بهم الشذوذ إلى أقوالٍ وأعمالٍ مناقضةٍ للدين كأنما لم يدخلوا فيه.

حرص الصحابة على تطهير المنهج العلمي من طريقة الخوارج:

كان الصحابة رضي الله عنهم يقظين لانحراف الخوارج في النظر العلمي، حافظين

(□) منهاج السنة النبوية (1/68).

(بر) غريب الحديث (1/266 - 267).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

2
2

لوصية النبي ﷺ وتحذيره إياهم؛ ففي الصحيحين⁽¹⁾ عن عائشة رضي الله عنها قالت: «تلا رسول الله ﷺ هذه الآية ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران:7]، قالت قال رسول الله ﷺ: فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم».

وعمر رضي الله عنه كان شاهداً يوم جاء ذو الخويصرة وقال النبي ﷺ في شأنه ما قال، وقد فهم عمر أن أصحاب ذي الخويصرة هم أصحاب له في المنهج النظري وإن لم ينتسبوا إلى شخصه، فلما رأى ﷺ بوادر ذلك المنهج حرص أشد الحرص على قمعه وتطهير عقول المسلمين منه تطهيراً عاجلاً، فلم يمهل صاحبه الذي جاء به ولا انتدب أحداً لمناظرته ومحاورته؛ فقد أخرج الدارمي⁽²⁾ عن سليمان بن يسار «أن رجلاً يُقال له صبيغ قدم المدينة فجعل يسأل عن متشابه القرآن فأرسل إليه عمر وقد أعدَّ عراجين النخل فقال: من أنت؟ قال: عبد الله صبيغ، فأخذ عمر عُرجوناً من تلك العراجين فضربه وقال: أنا عبد الله عمر! فجعل له ضرباً حتى دَمَّى رأسه، فقال: يا أمير المؤمنين حسبك قد ذهب الذي كنت أجد».

وأمر هذا الرجل مشهوراً متواتراً في كتب العلماء، ذكروا أنه كان ينبش عن دقائق من المتشابه لا يعلمهنَّ أكثر الناس ثم يجاهرُ ببحثها في مجالس الناس.
قال شيخ الإسلام⁽³⁾: «لما جاء صبيغ بن عسَل التميمي إلى عمر بن الخطاب

[□] صحيح البخاري (رقم 4273)، وصحيح مسلم (رقم 2665).

(بر) سنن الدارمي (1/66).

(تر) الاستقامة (1/258).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

2
3

ﷺ وسأله عن المتشابه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وضربه ضرباً عظيماً؛ كشف رأسه فوجده ذا ضفيرتين فقال: لو وجدتك مخلوقاً لضربت الذي فيه عيناك، لأنه لو وجده مخلوقاً استدلّ بذلك على أنه من الخوارج المارقين وكان يقتله لأمر النبي ﷺ بقتلهم)).

فتبيّن أنّ عمرَ ﷺ فهم من قول النبي ﷺ: «إِنَّ هَذَا أَصْحَابًا» أنّ لهم منهجاً نظرياً، وأنّ أمرَ صبيغ دار عند عمر بين أن يكون على مذهب الخوارج فهذه فيها القتل، وبين أن يكون ركب من ههنا النظري جهلاً ثم صار مُرَوِّجاً له في الناس وهذه فيها التعزير البليغ، فلما انتفت الأولى ثبتت الثانية.

فتبيّن أنّ الخوارج هم أَعْيَى الناس باتباع المتشابه وأنه أصلُ مفارقتهم للسنة والجماعة، ولذلك لما خرجت الخارجة بعد مقتل عمر ﷺ بسنين وظهرت آثارُ منهجهم علّم أهل العلم أنه هو ما عزّر عمرُ ﷺ عليه صبيغاً التعزير البليغ.

روى عبد الرزاق⁽¹⁾ عن معمر قال: «خرجت الحرورية فقبل لصبيغ: إنه قد خرج قومٌ يقولون كذا وكذا، قال: هيهات؛ قد نفعتني الله بموعظة الرجل الصالح! وكان عمر ضربه حتى سالت الدماء على رجليه».

وفي الصحيحين⁽²⁾ عن معاذة قالت: «سألت عائشة فقلت: ما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة؟ فقالت: أحرورية أنت؟ قلت: لست بحرورية ولكني أسأل، قالت: كان يصيبنا ذلك فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة».

ففي هذا الحديث أنّ عائشة تَبَّهت معاذة وهي من صالحات النساء إلى أن تحذر منهج الحرورية في النظر العلمي لأنها سألت سؤال طالبٍ للعلم يريد التَّنْظُرَ في المسألة العلمية فخشيتُ أن تتجاري بها تلك الخواطر فتحملها على الشكِّ في المحكم

(□) المصنف (425/11).

(بر) صحيح البخاري (رقم 315)، وصحيح مسلم (رقم 335).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

2
4

البين بما يُلقى الشيطان من الشبهات.

منهج أحمد بن قاسم الاستدلالي مشتق من منهج الخوارج:

عمد أحمد بن قاسم في مسألته هذه إلى نصوص من السنة فتأولها على غير ما تعرفه الجماعة، واتبع ما تشابه عليه وأعرض عن المحكم، وخالف أئمة السنة والجماعة خلافاً صريحاً فاستحدث معاني ينسبها للشريعة لا يعرفونها.

وإليك هذا المثال من كلامه يبين منهجه؛ قال: ((عن أم عطية رضي الله عنها قالت: بايعنا رسول الله ﷺ فقرأ علينا: (أن لا يشركن بالله شيئاً) ونهانا عن النياحة، فقبضت امرأة يدها فقالت: أسعدتني فلانة، أريد أن أجزئها، فما قال لها النبي ﷺ شيئاً، فانطلقت ورجعت، فبايعها. قلت: أخرجه البخاري، وفيه ما يشير لمشروعية مصافحة النساء من قولها: (فقبضت امرأة يدها)، ولا صارف يصرف النص عن ظاهره فضلاً عما يشهد له من النصوص الأخرى. فحديث أم عطية رضي الله عنها يفيد جواز ما هو أكثر من الاختلاط وهي المصافحة)).

فاستنبط من لفظ (فقبضت امرأة يدها) أنها قبضتها عن المصافحة، أي إنها كانت في المبايعة تبسط يدها فتصافح، ثم زعم أن هذا هو ظاهر النص، وأنه لا صارف يصرفه عن ظاهره.

ولما كان الصارف المبطّل لهذا التحاذق هو المحكم الصريح الذي روت عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها تنسبه صراحةً إلى النبي ﷺ وتواطأ على معرفته أئمة الجماعة وجاءت به الروايات والآثار وصار هو المحكم في هذه المسألة؛ لما كان ذلك مُتَحَقِّقاً وهو يريد أن ينقضه كله بما تشابه عليه قال: ((وهذا لا يعارضه ما روته عائشة رضي الله عنها بقولها: (ما مست يد رسول الله ﷺ يد امرأة إلا امرأة يملكها)، فإن ذلك لا يؤخذ منه تحريم المصافحة لأنه ليس فيه إلا إخبار عائشة رضي الله عنها عما رآته وليس فيه نهي ولا نفي لما لم تره)).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

2
5

فليس في قول عائشة التي تنقل للأمة المحكم المعروف عند علماء الصحابة، وليس في تلقي أئمة السنة والجماعة لما قالته جيلاً بعد جيل؛ ليس في كل ذلك شيء ذو بال عند أحمد بن قاسم لأنه ليس من منهجه، وإنما الذي يعنيه أن يكابر بمثل هذه المتشابهات فينقض بها الأصول المحكمات.

ومما حكاه أحمد بن قاسم لعائشة رضي الله عنها في هذه هي نظير مما حكاه من قبله لأئمة العلم من الصحابة؛ فقد روى مالك رضي الله عنه في الموطأ⁽¹⁾ عن الزهري عن القاسم بن محمد أنه قال: «سمعت رجلاً يسأل عبد الله بن عباس عن الأنفال، فقال ابن عباس: الفرس من النَّقْل والسَّلْب من النَّقْل، قال: ثم عاد الرجل لمسألته فقال ابن عباس ذلك أيضاً، ثم قال الرجل: الأنفال التي قال الله في كتابه ما هي؟ فلم يزل يسأله حتى كاد أن يخرجه ثم قال ابن عباس: أتدرون ما مثل هذا؟ مثل صبيغ الذي ضربه عمر بن الخطاب».

فلم يشتبه على ابن عباس رضي الله عنه تنازع أهل العلم في مسائل العلم بمماحكة أصحاب المنهج الذي عزَّر عمر رضي الله عنه صبيغاً عليه، وهو المنهج الذي ركه أحمد بن قاسم وهو يماحك أم المؤمنين على غير سبيل المؤمنين.

بل إن ما صنع ذلك الرجل أهون مما صنع أحمد بن قاسم لأنه ما حكاه ابن عباس في فهمه، وأحمد بن قاسم يماحك أم المؤمنين فيما تنسبه إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

وكما أن لأحمد بن قاسم سلفاً على منهجه من الأولين فإن له أصحاباً من المعاصرين سبقوه ومهدوا له، فقد سبقه صاحب له ركب المنهج نفسه فجاء بتقرير وباستدلال مثل ما صنع أحمد بن قاسم.

فمما قال ذلك المستدل: «(ثبت في الصحيحين عن أم الفضل بنت الحارث رضي الله عنها أن أناساً تماروا عندها يوم عرفة في صوم النبي صلى الله عليه وسلم، فقال بعضهم هو

(□) الموطأ برواية يحيى الليثي (رقم 1312).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

2
6

صائم وقال بعضهم ليس بصائم، فأرسلت إليه بقدرح لبن وهو واقفٌ على بعيره فشرب، وذكر شُرَّاح الحديث بأن هذا أصل في المناظرة في العلم بين الرجال والنساء)).
ووجه الدلالة عنده هو في قوله: (تماروا عندها)، أي إنهم دخلوا عليها دخول الطلاب الذكور على زميلاتهم الإناث ليدرسوا معهنَّ ويباحثوهنَّ في العلم، وتلك غايته وغاية أمثاله، فاتَّبَع ما تشابه عليه من معنى الحديث وضربَ به قولَ النبي ﷺ الصريح المحكم: «إياكم والدخول على النساء».

وليس ما ذكر أولي أن يستدلَّ به مما في الصحيحين⁽¹⁾ عن الأسود بن يزيد النخعي قال: «كنا عند عائشة فذكرنا المواظبة على الصلاة...» إلخ الحديث الذي فيه مُرُوا أبا بكر فليصلَّ بالناس، والراوي عنها من التابعين، أي إنهم كانوا عندها بعد وفاة النبي ﷺ؛ فلعله كذلك أن يستدلَّ به كاستدلاله بحديث أمِّ الفضل فيقول: إنَّ الدخول على أمهات المؤمنين من غير أن يكون بينهنَّ وبين من يسألهنَّ متاعاً أو يستفتيهنَّ حجابٌ (ستارٌ) جائز، وأنَّ الدليل المحكم وهو قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسَأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [الأحزاب: 53] قد نسخه هذه الشبهة الملتقطة من قول الراوي (كنا عند عائشة)!

فإن قال: لم يكونوا يدخلون على عائشة وإن قالوا (كنا عندها)، بل كانوا يكلمونها من وراء حجاب كما أمر القرآن ولا يلزم أن يُذكر في نصِّ الحديث كلُّ التفاصيل لأنَّ السياق لأمرٍ آخر؛ قيل: وكذلك الأمر في حديث أمِّ الفضل، بل وفي سائر شبهاتك التي تريد أن تستحلَّ بها الحرام.

فيا أيها اللبيب: إذا رأيت هذين المثالين فاعلم أن هذا النوع من افتعال الدلالات ومماحكة الشريعة هو منهج هؤلاء في كلِّ ما كتبوا، فإنهم يُركَّبون الشُّبهة من ملابسة في سياق الحديث، ثم يأخذون منها الدلالة التي يهوون، ثم يجعلون تلك الدلالة المفتعلة

(□) صحيح البخاري (رقم 633)، وصحيح مسلم (رقم 418).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

2
7

هي الأصل ويهدمون به الأصول المعروفة عند أئمة السنة والجماعة، كالذي تصنع الخوارج في استدلالاتها سواء.

ولو أن أحداً تتبّع المنهج الاستدلالي للخارجة التي اقتحمت بيت الله الحرام منذ سنين لم يجدهم قدروا على أبلغ من طريقة أحمد بن قاسم وصاحبه.

قول أحمد بن قاسم في أئمة السنة كقول الخوارج فيهم:

من المعلوم أن المنهج العلمي هو الذي يقود صاحبه، ولذلك قاد المنهج الخارجي أحمد بن قاسم إلى الانتباز من أئمة السنة والجماعة والظعن في علمهم وفي دينهم. قال أحمد بن قاسم يصف من خالفهم من أئمة العلم: ((كان الخاط في حكمه [أي الاختلاط] أكثر جناباً حين قال بتحريمه قلة لم يعتبروا بالبراءة الأصلية ولم يتأملوا أدلة جوازه ولم يقتفوا هدي المجتمع النبوي فيه)).

فوصف أئمة السنة بالجنابة على الشريعة وبالرغبة عن الهدى النبوي.

وقال ذاماً منهجهم: ((فكيف يزايد البعض على المشرع الحكيم وقد زعم أنه آمن بالله مسلماً لحكمه)).

فجعل أقوال أئمة السنة والجماعة مناقضة لمقتضى أصل إيمانهم، وسيأتي وصفه إياهم بالابتداع والضلال، فترى أنه يشعر أنه في حرب منهجية مع أئمة السنة والجماعة وأن نزاعه إياهم إنما هو فرق بين منهجين، وهو كذلك.

وكذلك صنع صاحبه الممهّد له؛ فإنه سمى قول أئمة السنة والجماعة ((جناباً عمدياً على المصطلحات الشرعية))، وسمّاهم ((المستدركين على شريعة الله بالأراء))، وهذه براءة من منهجهم ومن اتباع سبيلهم.

وإذا أردت أن يستبين لك الأمر فاسأل كل من عانى من فتنة الخوارج المعاصرة من رجال الدولة أو من أهل العلم أو من عامة الناس؛ ما أوّل شيء كان يبتدئ به

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

2
8

دُعَاهُمْ لَأَخَذَ عَقُولَ الضَّعْفَاءِ وَإِفْسَادَ عَقَائِدِهِمْ حَتَّى تَجَارَتْ بِهِمُ الْأَهْوَاءُ فَصَارُوا غَالِيَةً يُكْفَرُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ وَيَقْتُلُونَهُمْ؟ فَإِنَّكَ تَجِدُ الْجَوَابَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَبْتَدِئُونَ بِتَزْهِيدِهِمْ فِي عِلْمِ أُمَّةِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ أَوَّلًا، ثُمَّ يَتَدَرَّجُونَ إِلَى وَصْفِهِمْ بِأَنَّهُمْ "أَهْلُ جَنَابِيَةِ عَمْدِيَّةِ عَلِيِّ الشَّرِيعَةِ" وَ"مُسْتَدْرِكُونَ عَلَى شَرِيعَةِ اللَّهِ بِالْأَرَاءِ" وَ"مَزَايِدُونَ عَلَى الْمَشْرِعِ الْحَكِيمِ" وَ"رَاغِبُونَ عَنِ الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ"!

فَمَا كَانَ دَعَاةَ الْخَوَارِجِ يَتَكْتَمُونَ بِهِ فِي الْخَلَوَاتِ، وَيَتَلَطَّفُونَ إِلَيْهِ بِالتَّدرِجِ؛ أَتَى بِهِ أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ وَصَاحِبُهُ جَمَلَةً وَاحِدَةً وَعِلَانِيَةً عَلَى رُؤُوسِ الْأَشْهَادِ فِي خَطْوَةٍ جَرِيئَةٍ لِنَقْضِ أَصْلِ جَمَاعَةِ هَذِهِ الْبِلَادِ.

وَمَنْهَجُ أُمَّةِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ الَّذِي سَقَّهَ أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ وَصَاحِبُهُ هُوَ الَّذِي اعْتَصَمَتْ بِهِ جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ فِي هَذِهِ الْبِلَادِ لِمَا تَعَاظَمَتْ فَتَنَةُ الْخَوَارِجِ فَرَدَّ اللَّهُ بِهِ كَيْدَهُمْ وَحَمَى عَقَائِدَ النَّاسِ مِنْهُمْ أَوَّلًا، ثُمَّ انْتَفَعَ بِهِ خَلْقٌ كَثِيرٌ مِمَّنْ اغْتَرَّ بِهِمْ وَتَبَيَّنَ لَهُمْ غَلْطُ مَا كَانُوا عَلَيْهِ فَرَجَعُوا عَنْهُ، وَهُوَ مَنْهَجٌ عِلْمِيٌّ وَاحِدٌ، فَإِنْ كَانَ مُبْطَلًا لِاسْتِدْلالاتِ الْخَوَارِجِ فَهُوَ مُبْطَلٌ لِكُلِّ مَا شَدَّ بِهِ أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ وَصَاحِبُهُ، وَإِنْ كَانَ مَنْهَجًا فَاسِدًا كَمَا يَزْعَمَانِ فَهَذَا تَصْحِيحٌ عَمَلِيٌّ مِنْهُمَا لَطَرِيقَةِ الْخَوَارِجِ.

فَإِنَّهُ لَيْسَ مَقْبُولًا عِنْدَ الْعُقَلَاءِ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: إِنَّهُ يَسُوغُ لِي وَحْدِي أَنْ أَتَنَاوَلَ مَسْأَلَةَ "تَحْرِيمِ الْاِخْتِلَاطِ" بِطَرِيقَةٍ فِي التَّحَاذِقِ أَطْفِرُ فِيهَا إِلَى مَعَانِي النُّصُوصِ طَفَرًا وَأُلْغِي كُلَّ أُمَّةِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ إِذَا أَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَأْخُذَ بِطَرِيقَتِي فَيَجْعَلَ عِنْوَانَ مَسْأَلَتِهِ "لِزُومِ الْبَيْعَةِ" مَكَانَ "تَحْرِيمِ الْاِخْتِلَاطِ" صَارَتْ طَرِيقَتِي حَرَامًا عَلَيْهِ وَصَارَ الْأَخْذُ بِهَا مَرُوقًا مِنَ الدِّينِ!

وَأَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ وَصَاحِبُهُ لَمَّا كَانَا مِنَ النَّعَّارِينَ فِي الْفِتَنِ وَقَدْ اشْتَمَلَا عَلَى مَنْهَجِ يَعْلَمَانِ أَنَّهُ مَنْبُودٌ عِنْدَ أُمَّةِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ؛ لَمْ يُمْكِنْهُمَا إِظْهَارُ مَا عِنْدَهُمَا وَالْجَمَاعَةُ مَلْتَمِئَةٌ وَشَيَاطِينُ الْفِتَنِ مَقْمُوعَةٌ، وَلِذَلِكَ تَحَيَّنَا بِهِ مَوَاطِنَ الْاِفْتِرَاقِ وَصَوْلَةَ أَهْلِ النِّفَاقِ كَمَا هِيَ شِيْمَةٌ كُلِّ خَارِجِيٍّ؛ يَتَحَيَّنُونَ لَخُرُوجِهِمُ الْعِلْمِيَّ مَوَاطِنَ الْفِتَنِ الْعِلْمِيَّةِ،

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

2
9

وخرجهم العملي مواطن الفتن السياسية.

قال شيخ الإسلام رحمه الله⁽¹⁾: ((كان شيطان الخوارج مقموماً لما كان المسلمون مجتمعين في عهد الخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان، فلما افتقرت الأمة في خلافة علي رضي الله عنه وجد شيطان الخوارج موضع الخروج، فخرجوا وكفروا علياً ومعاوية ومن والاهما)).

فلما لاحت لأحمد بن قاسم وصاحبه لوائح تسلط أهل النفاق العلمي نعرًا هذه النعرة الخارجية فكان أول ما استهلا به إطلائتهما هو ما استهل به سلفهما الأولون منهجهم الخارجي من الانتباز من أئمة السنة والجماعة والطعن في علمهم وفي دينهم. ولا شك أن هذا المنهج العلمي الخارجي إن لم ييسر الله له من أئمة المسلمين من يقمعه كما قمعه الفاروق أول مرة فإنه لن يقف على المسائل التي يظن الغافلون عن حقيقته، فإن هذا المنهج بطبيعته غير قابل للضبط ولا للكبح، ولذلك سيتعدى لا محالة إلى الطعن في أصل الجماعة وشرعية إمامها، ثم السعي في نقض أمر الجماعة نقضاً يأتي عليها من أساسها.

قال علي رضي الله عنه⁽²⁾: ((الفتنة إذا أقبلت شبّهت، وإذا أدبرت سقرت)).

وكان الحسن البصري رحمه الله يقول⁽³⁾: ((إنَّ الفتنة إذا أقبلت عرفها العالم، وإذا أدبرت عرفها كلُّ جاهل)).

فإن الطريقة الخارجية في تناول النصوص التي يريد أن يستبدلها أحمد بن قاسم وصاحبه بالطريقة السنية الجماعية هي أخصر السبل لنقض الأصول الشرعية التي قامت عليه جماعة هذه البلاد واجتماعها على إمامها، ولذلك لم نعجب لما رأينا

[□] مجموع الفتاوى (89/19).

(بر) مصنف ابن أبي شيبة (239/15)، وشبّهت أي اشتبه أمرها، وسفرت كشفت عن وجهها.

(تر) حلية الأولياء (24/9).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

3
0

الصحافة تحوط هذا المنهج وأصحابه بالرعاية غشياً لأئمة المسلمين وعامتهم، لأنَّ
أرباب الصحافة يعلمون ما يؤول إليه من هدمٍ لهذه البلاد.

-3-

استدلال أحمد بن قاسم أتباعٍ لغير سبيل المؤمنين

المستدلُّ إذا قرَّر استدلالاً وأخذه بوجهٍ من وجوه الدلالة فإنه لا يملك أن يأخذ من دلالاته المقدار الذي يريد ثم يُبطل من الدلالة نفسها ما لا يريد، فإنَّ هذه شيمَةُ الجاهل الذي لا يدري ما الاستدلال، وفي هذا المبحث نُبيِّن أنَّ استدالاتِ أحمد بن قاسم تنتهي به راغماً إلى نهاياتٍ أليمة لا يملك دفعها إلا أن ينخلع منها ويُقرَّ بإبطال كلِّ استدالاته من أصلها.

فالمراد من هذا المبحث أن يتبيَّن أنَّ أحمد بن قاسم ليس من أهل العلم الذين يُخاطبون ويُجادلون جدالاً علمياً بالتي هي أحسن، وإنما هو من المجترئين على ما لا يحسنون الخائضين فيما ليس من شأنهم، وهؤلاء إنما يُقَابَلون بما يردعهم ويكفُّ أذاهم عن العامة الذين لا تمييز عندهم.

1- محاولة نقض صريح القرآن:

* قال أحمد بن قاسم: ((عن عائشة أنها قالت: لما قدم رسول الله ﷺ المدينة وعك أبو بكر وبلال رضي الله عنهما، قالت: فدخلت عليهما فقلت: يا أبت كيف تجدك؟ ويا بلال كيف تجدك؟...))، قال: ((وهذا واضح أيضاً في وقوع الاختلاط في عمل أصحاب رسول الله ﷺ، وهم أعظم الناس تقوى وفهما لأحكام التشريع)).
فصرَّح بجِلِّ وقوع الاختلاط من أمِّ المؤمنين عائشة ودخولها في بيتها على الرجال الأجانب، وجعلها في ذلك أسوةً لنساء المؤمنين.

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

3
2

* وقال أيضاً: ((عن عائشة رضي الله عنها في قصة الإفك قالت: فقال رسول الله ﷺ: من يعذرني من رجل بلغني أذاه في أهلي، فوالله ما علمت على أهلي إلا خيراً وقد ذكروا رجلاً ما علمت عليه إلا خيراً وما كان يدخل على أهلي إلا معي)).
قال: ((فيه جواز الاختلاط وجواز دخول الرجل على المرأة إذا كان زوجها معها)).
وصرح هنا كذلك بجِلِّ دخول الرجال الأجانب على أمهات المؤمنين في بيوتهنَّ ومخالطتهنَّ لهم إذا كان حاضراً بعض محارمهنَّ.

فيقال له: الله تعالى قال في كتابه: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَعًا فَسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [الأحزاب: 53]؛ فلم يأذن الله تعالى لهنَّ أن يدخل عليهنَّ أحدٌ فيرى شخوصهنَّ حتى وإن كانت له حاجة، هذا صريح القرآن.

فهذا الذي تحتجُّ به من حالِ أمِّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها؛ أكان من وراء حجاب (أي ستارٍ يوارى شخصها) أم لا؟
فإن قلت: من وراء ستارٍ بطل استدلالك من أصله.

وإن قلت: بل كان من غير ستارٍ، فهل كان قبل نزول الآية التي فرضت ألا تكلم أو يكلمها أحدٌ إلا من وراء حجاب أم كانت بعده؟

فإن قلت: كان ذلك قبل الحجاب وقد نُسخ الجواز بطل استدلالك أيضاً.

وإن قلت بل كان بعد نزول آية الحجاب قيل لك: الله تعالى يأمر أمهات المؤمنين صراحةً أن لا يكلمن أحداً إلا من وراء حجابٍ يوارى شخوصهنَّ، فهل ترى للمسلمين أن يدعوا كلام الله الصريح لأنَّ حاذقاً مثلك استنبط لهم أن ما فرَضَ الله غير واجبٍ عليهنَّ؟!!

ألم ينهك العقلاء أن تحوض فيما ليس من شأنك؟

* ومن هذا الجنس من الاستدلالات التي لو صحَّت لنقضت صريح القرآن قول صاحب أحمد بن قاسم الممهَّد له: ((ومن نماذج الاختلاط اجتماع النساء في

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

3
3

الجهاد حيث يضطلعن بنقل الماء إلى المجاهدين ومداواة جرحاهم، وهذا سائغ شرعاً وإن أفضى إلى مخالطة النساء للرجال لما يتولد عن هذه الأعمال من تحقيق المصالح الشرعية، يشهد لهذا ما روته الربيع بنت معوذ رضي الله عنها قالت: كنا نغزو مع النبي ﷺ فنسقي القوم ونخدمهم ونرد القتلى إلى المدينة، وفي رواية: كنا مع النبي ﷺ نسقي نداوي الجرحى ونرد القتلى إلى المدينة).

فإنه يقال له: لَمْ بَرَّرْتَ الاستدلال وقطعته وأخذتَ بعضه وتركتَ بعضاً؟

فإن البخاري ومسلماً قد خرَّجا ما ذكرت من حديث أنس (1) قال يذكر يوم أُخذ لما أثنى العدو في المسلمين: «ولقد رأيتُ عائشة بنت أبي بكر وأمَّ سليم وإههما لمشمرتان أرى خدَمَ سوقهما؛ تنقلان القرب على متوهما ثم تُفرغانه في أفواههم، ثم ترجعان فتملأنهما ثم تبيئان تفرغانه في أفواه القوم».

فإن كان هذا الحديث كما قلت من نماذج الاختلاط المباح، فأتمم على النساء ما أنعمت به عليهنَّ وقُلْ إنه يجوز لَكُنَّ أن تختلطن بالرجال وتشمرن ثيابكنَّ عن سُوقكنَّ وتبدين خلايلكنَّ!

ونعيزك بالله أن تحجل من الصَّدع بالحقِّ المبين وتؤمن ببعض ما سمَّيته "مشاهد السيرة النبوية" وتكفر ببعض فتكون من "المستدركين على شريعة الله بالآراء"! وإن قيل لك إنَّ القرآنَ نهى النساء أن يضرين بأرجلهن لئلا يُسمع صوتُ الخلايل دَعْ إبداءها للناظرين؛ فقل كما قلت في الاختلاط إنَّ المراد هو كشفُ النساء سوقهنَّ وإبداء خلايلهنَّ ((على الهدى الإسلامي المبارك لا على غيره))، وكما قلت أيضاً: ((قد كان هذا شائعاً في القديم في مجتمعاتنا يحفه نهج سلفنا الصالح في البراءة والحشمة والتحفُّظ على فطرة الإسلام وطيب النيات والمقاصد))! وقول معاذة الذي ذكره هذا المستدلُّ: (كنا نغزو مع النبي ﷺ... إلخ، تريد به

(□) صحيح البخاري (رقم 2724)، وصحيح مسلم (رقم 1811) وهذا لفظه.

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

3
4

نساء المؤمنين ونساء النبي ﷺ، إنما هو من الضرورات التي فيها إشراف الأنفس على الهلاك، أما المحكم فهو كمثل ما أخرج البخاري⁽¹⁾ عن أنس رضي الله عنه قال: «أقام النبي ﷺ بين خيبر والمدينة ثلاث ليال يُبْنَى عليه بصفية بنت حُيَيِّ، فدعوت المسلمين إلى وليمته فما كان فيها من خبز ولا لحم؛ أمر بالأنطاع فألقي فيها من التمر والأقط والسمن، فكانت وليمته، فقال المسلمون: إحدى أمهات المؤمنين أو مما ملكت يمينه؟ فقالوا: إن حجبتها فهي من أمهات المؤمنين، وإن لم يحجبها فهي مما ملكت يمينه، فلما ارتحل وطأ لها خلفه ومدَّ الحجاب بينها وبين الناس».

فهذا حال الحرائر؛ أمهات المؤمنين وغيرهنَّ التي فارقنَّ بها حال الإمام، وهذا حَجْبُهُنَّ عن أنظار الناس في الأسفار، وهذا المستدلُّ يريد أن ينقضه نقضاً لأنه عثر على أنهنَّ كُنَّ يستنقدنَّ الأنفس المشرفة على الهلاك في حالٍ هي من أضرَّ الضرورات، فله ما أحذقه من فقيه!

وهذا المستدلُّ هو ممن صُدِّر لإقامة أمر العدل في العامة، وهو كما ترى قد تلبَّس بظلم عظيم لعرض النبي ﷺ وأعراض أصحابه إذ نَسَب إلى نسائه ونسائهم أنهنَّ كُنَّ يَسْتَحْلِلْنَ مخالطة الرجال، فجعل الأعراض الشريفة المصونة مخاضةً له يخوضها إلى مآربه!

بل لا أدلَّ على ظلم هذا المستدلِّ وجهله من أنه لو أَحَدَ أَحَدٌ بطريقته نفسها في الاستدلال فقال اعتماداً على ما يسميه "مشاهد السيرة النبوية": إن أزواج النبي ﷺ وسائر نساء المؤمنين كُنَّ يَسْتَحْلِلْنَ أن يكشفنَّ عن سوقهنَّ حتى يرى الناظر خلايلهنَّ؛ لكان هذا القائل كافراً مرتدداً حلالاً الدم والمال، فأنت لمن هذا مبلغ علمه وهذا صريح منهج استدلاله أن يُعَدَّ من العقلاء فضلاً عن أن يكون من جملة العلماء!؟

(□) صحيح البخاري (رقم 4797).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

3
5

* وذكر أحمد بن قاسم وصاحبه أن الاختلاط واقع في الطواف والسعي وصلاة النساء في المساجد، وهذه شبهة رائية عند كثيرين غيرهما.

فيقال لكل من قال ذلك: وكذلك أمهات المؤمنين رضي الله عنهن كُنَّ يَطْفَنُ بالبيت وبالصفا والمروة ويصلين في المساجد ويشهدن المناسك كغيرهن من النساء قبل نزول آية الحجاب وبعدها فما عسى أن تقولوا في أمرهن؟!

فهذا الاستدلال ورطة لمن لم يتنبه إلى أنه يتكلم في حال أمهات المؤمنين! لأنه لا يقول مسلمٌ إنهن كُنَّ يُخالطن الرجال لأنهن كُنَّ يَطْفَنُ ويصلين في المساجد!

ومعلوم بالضرورة أن طواف أمهات المؤمنين وسعيهن وصلاتهن في المساجد لا ينافي ما فرض الله تعالى عليهن أن لا يخالطن الرجال في خروجهن ولا يكلمنهم إذا دخلوا عليهن إلا من وراء حجاب يواريهن كما هو نص القرآن، فتبين أنه استدلال ساقط، لأنه إن كانت تلك الأعمال دليلاً على إباحة الدخول على النساء في أماكن لبثهن ومخالطتهن عند خروجهن لكان حال أمهات المؤمنين مناقضاً لما فرض الله عليهن، وإن لم تكن دليلاً على ذلك سقط الاستدلال من أصله.

وهذا يبين لك أن طرق الاستدلال العلمي الصحيح المنضبط موصدة في وجوه هؤلاء لأنهم لم يأتوا العلم من بابه وإنما يتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله.

2- استدلاله استهزاءً بالشريعة:

قال أحمد بن قاسم: ((وعن سالم بن سريح أبي النعمان قال: سمعت أم صبية الجهنية تقول: ربما اختلفت يدي بيد رسول الله ﷺ في الوضوء من إناء واحد. قلت: أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه وإسناده صحيح، وأم صبية الجهنية ليست من محارمه ﷺ، ففيه جواز الاختلاط، وجواز وضوء الرجال مع غير محارمهم من النساء، ولا يلزم منه رؤية ما لا يجوز من المرأة، ويشهد لذلك ما رواه ابن عمر قال: (كان الرجال والنساء يتوضؤون في زمان رسول الله ﷺ جميعاً). قلت: أخرجه البخاري، وفيه

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

3
6

جواز الاختلاط عموماً).

اعلم أيها اللبيب أنّ هذا استدلالٌ يؤول إلى استهزاءٍ بدين الله ورسوله.
فإنّ مبناه على أنّ المسلمين في خير العهود كانوا أزدلّ من جميع أمم الأرض التي
كانت تترقّع عن ذلك، وأنّ مثل المسلمين في عهد نبيّهم ﷺ كمثّل البهائم.
بل إنّ حقيقة هذا الاستدلال أنه ينبغي للمسلمين أن يتأسّوا بسنة العهد النبويّ
فلا يعزلوا مواضع الرجال عن مواضع النساء، وهذا ما لا يرضاه كفرة الغرب اليوم وهم
من أسفل أمم الأرض وأرذلها أخلاقاً.

وحقيقة استدلاله أيضاً ومعناه الصريح أنّ المرأة يجوز لها أن تحسر عن جميع رأسها
وشعرها بين الرجال الأجانب لتمسح رأسها في الوضوء، ويجوز لها كذلك أن تفسر
الثوب عن عضديها لتغسل يديها إلى المرفقين بحضرة الرجال الأجانب، ويجوز لها أن
ترفع الثوب إلى قريبٍ من نصف ساقها بحضرة الرجال الأجانب لتوعب غسل رجليها
إلى الكعبين، وذلك استهزاءً صريحاً بالله ورسوله.

ومعنى الحديث ظاهر، فإنّ كلّ العلماء لم يستدلّوا به ولم يبيّنوا له في كتب
الأحكام إلا على معناه البين الجليّ وهو أنّ اشتراك المرأة والرجل في ماءٍ واحد لا يغيّر
طهورية الماء، فهو إنّما ورد لتلك المسألة، وهي اختلاف أيدي الرجال والنساء في إناء
واحدٍ وماءٍ واحد، أي أن يخلف بعضها بعضاً فيه، ولا يستلزم ذلك أن يكون في آنٍ
واحد، كما أنّ اختلاف الليل والنهار في الأرض لا يكون في آنٍ واحد بل يذهب هذا
فيخلفه هذا ثم يذهب هذا فيخلفه هذا.

وكذلك الحديث الآخر هو على ظاهره؛ أنّ الرجال والنساء كانوا يتوضؤون في
عهد النبي ﷺ جميعاً، لكنّ الشان أين كانوا يتوضؤون؟ فإنّ الناس في ذلك العهد لم
يكن لهم أماكن يجتمعون فيها للوضوء، وإنّما كانوا يتوضؤون في دورهم وحوائطهم، ودار
الرجل وحائطه إنّما فيه الرجل وأهله ومحارمه.

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

3
7

3- استدلاله طعنٌ في ورع النبي ﷺ وكمال تقواه:

قال بعد أن ذكر دليلاً زعم فيه أن النبي ﷺ قد فعل "الاختلاط" مستحلاً له: ((ولا يترفع عن التآسي بأفعال النبي ﷺ إلا متهوِّكٌ ضالٌّ)).

فصرَّح بأنَّ الترفُّع عن فعل الاختلاط واعتقاد حِلِّه تَهْوُكٌ وضلالٌ لأنَّ النبي ﷺ كان يفعله.

ثم نكَّص على عقبه فقال: ((وأما من حرص على الأكمل بين الجنسين احتياطاً وورعاً واختار لنفسه ما يصلح لها دون إلزام الآخرين به؛ فهذا له، لكنَّ الذي يجب أن يُعَلِّم أنَّ التقوى شيءٌ والفتوى شيءٌ آخر)).

فجعل التورُّع عن الاختلاط الذي زعم أنَّ النبي ﷺ كان يفعله ويستحلُّه من الاحتياط وكمال التقوى، فمَن احتاط لدينه وتورَّع منه فقد ترقَّى في التقوى بزعم أحمد بن قاسم إلى مرتبةٍ لم تكن للنبي ﷺ!

فيا أيها اللبيب؛ إذا رأيت مثل هذه السقطات الفاضحة فاحمد الله أن عافاك من هذا الخذلان الذي يُبتلى بمثله لا محالة كلُّ من عاند الشريعة.

4- الاستدراك الصريح على الله ورسوله:

قال أحمد بن قاسم: ((كل خلوة تنتفي فيها التهمة لا يتحقق فيها النهي على الصحيح، وإنما المحرم منها ما تحققت فيه التهمة فقط)).

وهذا استدراك صريح على قول النبي ﷺ: «لا يخلون رجلٌ بامرأة»⁽¹⁾، لأنَّ هذا المستدرك يقول: لا امثال لهذا النهي الصريح حتى تتحقق التهمة!

فأحمد بن قاسم جمع شرَّ خصلتين في منهج الخوارج العلمي، وهما الاستدراك على صريح الشريعة بالرأي كما في هذه وأمثالها، ثم الفظاظ والغلظة على أئمة السنة

(□) من حديث ابن عباس؛ أخرجه البخاري (رقم 2844)، ومسلم (رقم 1341).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

3
8

والجماعة كما في وصفه إياهم ب"الابتداع" و"الضلال" و"التهوؤك" و"المزايدة على الشرع" وغيرها من الوصف القبيح والتسفيه الصريح لأئمة السنة والجماعة أسوةً بسلفه الأولين الذين سقَّهوا أئمة الصحابة.

5- تشريع ما سمَّاه ترفُّعاً عن النَّاسِيِّ بالنبيِّ ﷺ:

قال بعد أن ذكر دليلاً على جواز الاختلاط: ((القول بالتحريم لفساد الزمان مردودٌ.. وابتداعٌ.. وضلالٌ، والواجب التسليم لأحكام الله ورسوله)).

وقال في دليل آخر: ((ولا يترفع عن النَّاسِيِّ بأفعال النبيِّ ﷺ إلا متهوؤك ضالاً)). فجعل تحريم الاختلاط أو الترفُّع عن فعله من الابتداع والضلال ومن الترفُّع عن النَّاسِيِّ بالنبيِّ ﷺ.

ثم نكص على عقبه فقال: ((وأما من حرص على الأكمل بين الجنسين احتياطاً وورعاً واختار لنفسه ما يصلح لها دون إلزام الآخرين به؛ فهذا له، لكن الذي يجب أن يُعلم أنَّ التقوى شيءٌ والفتوى شيءٌ آخر)).

فصرَّح هنا بأنَّ التورُّع والترفُّع عن النَّاسِيِّ بالنبيِّ ﷺ والتحجُّج مما لم يكن يتحرَّج منه ﷺ هو من التقوى والورع.

فترك النَّاسِيِّ بالنبيِّ ﷺ كان في أوَّل الكلام هُوَكَأً وضلالاً، ثم صار في آخره هو الأكمل والأتقى، فما أحسنه من فقهٍ وما أحذقه من فقيه!

ونحن هنا إنما أردنا أن نبين بهذا المثال ما عنده من التناقض السافر في أصل فكرته التي يحاول تقريرها ليتبين أنَّ الرجل لا يدري ما يقول، أما بيان ما في هذا التناقض من طعنٍ في كمال تقوى النبيِّ ﷺ فقد تقدم.

6- الاستدلال بما ينقض كُلاً مقاصده:

* قال أحمد بن قاسم: ((عن فاطمة بنت قيس أخت الضحاك بن قيس أنَّ

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

3
9

رسول الله ﷺ قال: انتقلي إلى أم شريك، وأم شريك امرأة غنية من الأنصار عظيمة النفقة في سبيل الله ينزل عليها الضيفان فقلت: سأفعل، فقال: لا تفعلي، إن أم شريك امرأة كثيرة الضيفان، فإني أكره أن يسقط عنك خمارك أو ينكشف الثوب عن ساقيك فيرى القوم منك بعض ما تكرهين، ولكن انتقلي إلى ابن عمك عبد الله بن عمرو بن أم مكتوم... الحديث. قلت: أخرجته مسلم، وفيه أن أم شريك ينزل عليها الضيفان ومن لوازم ذلك الاختلاط)).

وهذا الحديث من أحسن ما ينقض عليه كل استدلالته ومقاصده أتم نقض وأحسنه؛ فإن الحديث صريح في فرض الحجاب (الذي يوارى شخص المرأة) وأنه لا تسهيل فيه، فإنه أمرها بالانتقال لأنه موضع مكث لا يمكن فيه دوام التحفظ.

* وقال أحمد بن قاسم: ((وعن عبد الله بن عمرو بن العاص أن نفرا من بني هاشم دخلوا على أسماء بنت عميس، فدخل أبو بكر الصديق، وهي تحته يومئذ، فرأهم فكره ذلك، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ وقال: لم أر إلا خيرا، فقال رسول الله ﷺ: «إن الله قد برأها من ذلك»، ثم قام رسول الله ﷺ على المنبر، فقال: «لا يدخلن رجل بعد يومي هذا على مغيبة إلا ومعه رجل أو اثنان»، قلت: أخرجته مسلم والنسائي وابن حبان، وفيه جواز الاختلاط)).

وهذا الحديث صريح في تحريم الدخول الذي فعله هؤلاء وهو:

1- دخول لا خلوة فيه؛ لأنهم نفر من بني هاشم ليسوا رجلاً واحداً.

2- لا تهمة فيه؛ لأنهم جماعة أولاً، ومن سراة الناس ثانياً، ومن أقاربها ثالثاً، فأنها كانت زوج ابن عمهم جعفر بن أبي طالب وأماً لثلاثة من ولده، ورابعاً لأن أبا بكر ﷺ صرح بنفي التهمة فقال: (لم أر إلا خيراً).

وفي الحديث تعليل النهي عن هذا الدخول بأنها "مغيبة"، أي غائبة زوجها، فلا يحل لهؤلاء الجماعة وغيرهم أن يدخلوا بعد بيتاً لامرأة مغيبة، وإن كلموها من وراء

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

4
0

حجاب إلا أن يكون حاضراً رجلاً أو رجلان من محارمها، فالرجل هو الفرض، والرجلان هو الأكمل، فدلالة الحديث كما ترى حاسمة.

ولا يصح أن يُحمَل قوله (إلا ومعه رجل أو رجلان) إلا على المحارم؛ لأنَّ الداخلين على أسماء كانوا نفرًا أي جماعة، فكل رجلٍ منهم معه رجال، وقد تُهَوِّأ أن يعودوا لمثل ما فعلوا، فصريح السياق يدلُّ على أنَّ المراد المحارم، كما أنَّ صريح السياق في قوله ﷺ: « لا يخلونَّ رجلٌ بامرأةٍ » يدلُّ على أنَّ المراد (رجلٌ من غير المحارم)، وإن كان لفظ (رجل) عاماً في كلا الحديثين.

* واستدلَّ أحمد بن قاسم بحديث إذنه لسودة وأمهاث المؤمنين أن يخرجن لحاجتهن، وهذه دلالةٌ منتقضةٌ بنفسها، بل هي من أحسن ما ينقض عليه كلُّ قوله لأنَّ القرآن فرض على أمهاث المؤمنين أن يحتجن بما يوارين شخصهِنَّ ومنعهِنَّ مخالطةَ الرجال وأذنَ لهِنَّ أن يخرجنَ لحاجتهِنَّ فصار ذلك دلالةً شرعيةً محكمةً على أنه لا تناقض بين تحريم مخالطة الرجال وبين الخروج للحاجة.

* وقال أحمد بن قاسم: ((وعن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها، قالت: تزوجني الزبير، وما له من الأرض من مال ولا مملوك... الحديث بطوله، وفيه: قالت لقيني رسول الله ﷺ وعلى رأسي النوى ومعه نفر من أصحابه فأناخ لأركب معه)، قلت: أخرجه البخاري ومسلم، وفي لفظ آخر (... فلقيت رسول الله ﷺ ومعه نفر من الأنصار فدعاني ثم قال: إخ إخ ليحملني خلفه، فاستحييت أن أسير مع الرجال وذكرت الزبير وغيرته...))، قال: ((وفيه جواز إرداف المرأة)).

وليس في الحديث لفظ "إرداف"، وإنما (ليحملني خلفه) و(لأركب معه).

والحديث فيه تفسير المعنى، وهو قولها رضي الله عنها: (فاستحييت أن أسير مع الرجال وذكرت الزبير وغيرته)، فالغاية التي تباعدت منها وذكرت لأجلها غيرة الزبير هي السَّيْر مع الرجال لا أن تكون ردفًا لواحدٍ منهم على راحلةٍ واحدة، فإنَّ ركوبها معه

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

4
1

هو سيرها راكبةً معه ومع الرجال الذين معه، وحمله إياها خلفه هو نزوله وحملها في موضع الراكبٍ خلفه.

وأحمد بن قاسم يزعم أنّ النبي ﷺ وجدَ امرأةً قد أعيأها السيرُ وناءً بها الحِمْلُ فأناخ لها الراحلة لتكون رِدْفَه في راحلته وهو يعلم حياءها وحشمتها ثم لم ينزل ويصنع ما هو شيمَةٌ أكثر الرجال! ويأبى الله ذلك في خلق نبيه ﷺ.

فتبيّن أنه ﷺ إنما أناخ الراحلة لتركبها المرأة، ولكنّها غلبها حياؤها فانسلتْ وذهبت ثم أخبرت أنّها استحيت أن تسير مع الرجال، وهذا دليلٌ على أنّ المرأة عندهم لا تسير مع الرجال إلا في حالٍ يشقُّ تجنّبها كما في هذا الحديث.

والحديث فيه دليلٌ على غَيْرَةِ الكَمَلَةِ من الرجال كالزبير ﷺ؛ يغار الواحد منهم أن تسير امرأته مع الرجال ليس كمن يسومُ الحرائرَ أن يَفْلِينَ رؤوسَ الأجانب ويرتدّفن لهم ويتوضأَن بين أيديهم حاشاه من ذلك ﷺ!

بل انظر أين ذهب الخُلُقُ الكريم والهَمَّةُ العالية بالزبير ﷺ حين قال: «والله لحملك النوى كان أشدَّ عليّ من ركوبك معه»؛ فإنّ مثله مَنْ يصون الحرّة ويكفيها المؤونة لولا أنّ الضرورة ألجأت، فإنهم في أول الهجرة في جَهْدٍ جهيد قد فارقوا ديارهم وأموالهم، فشقَّ عليه وأحزنه أن يرى أحدًا زوجَه بتلك الحال.

7- إبرام العلة ثم نقضها نقضاً صريحاً:

قال أحمد بن قاسم: «كل خلوة تنتفي فيها التهمة لا يتحقق فيها النهي على الصحيح، وإنما المحرم منها ما تحققت فيه التهمة فقط».

وقال: «جواز الاختلاط في غير تهمة».

وقال: «لم يقيم دليل على منع القرب من الجنسين في غير تهمة».

فقرّر وأكد أنّ الشريعة لم تأمر بالتباعد بين الجنسين إلا في حال التهمة.

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

4
2

ثم نقض كل ذلك فقال: ((إرشاد النساء بالتباعد من صفوف الرجال تحبباً
لأسباب الفتنة بين الجنسين في الصلاة)).

فنفى أولاً أن يكون في الشريعة أمرٌ بتباعد الجنسين في غير تهمة، ثم قرّر ثانياً أن
الشريعة ترغّب في المبالغة في تباعدهما تحبباً لأسباب الفتنة في المساجد التي هي أبعد
الأماكن عن التهمة.

8-حماقات تفضح المستدلّ:

* قال أحمد بن قاسم: ((وعن فاطمة بنت قيس أخت الضحاك بن قيس أن
رسول الله ﷺ قال: انتقلي إلى أمّ شريك، وأمّ شريك امرأة غنية من الأنصار عظيمة
النفقة في سبيل الله ينزل عليها الضيفان فقلت: سأفعل، فقال: لا تفعلي، إن أمّ شريك
امرأة كثيرة الضيفان، فإني أكره أن يسقط عنك خمارك أو ينكشف الثوب عن ساقيك
فيرى القوم منك بعض ما تكرهين، ولكن انتقلي إلى ابن عمك عبد الله بن عمرو بن
أم مكتوم... الحديث. قلت: أخرجته مسلم، وفيه أن أمّ شريك ينزل عليها الضيفان
ومن لوازم ذلك الاختلاط)).

فأحمد بن قاسم يخبرنا أنّ للنبي ﷺ شريعتين؛ شريعة لأمّ شريك يبيح لها الاختلاط
بأضيافها، وشريعة لفاطمة بنت قيس يُحرّم عليها الاختلاط بأضياف أمّ شريك ويأمرها
بالانتقال وهي ضيفٌ أقرب أن تكون متحفظةً محتاطة!

وكلّ عربيّ يفهم أنّ المقصود إفهام فاطمة بنت قيس أنها لن يخلو لها بيت أمّ
شريك فلن يمكنها تمام الاحتجاب الذي يواربها من الأجانب، ولا يعينها ما صفة
أضياف أمّ شريك أهم من محارمها أم لا، لأنّ الفتوى لها وليست لأمّ شريك!

* وقال أحمد بن قاسم: ((وعن أبي موسى الأشعري ﷺ قال: قدمت على
رسول الله ﷺ وهو بالبطحاء، فقال: (أحججت)؟ قلت: نعم، قال: (بم أهلت)؟
قلت: لبيك بإهلال كإهلال النبي ﷺ، قال: (أحسن، انطلق فطف بالبيت وبالصفا

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

4
3

والمرورة)، ثم أتيت امرأةً من نساء بني قيس ففلت رأسي، ثم أهلت بالحج... الحديث، قلت: أخرج البخاري ومسلم، وهذا الفعل من أبي موسى يشعر بأن ذلك أمر لم يكن يُستخفى به، بل حدث به دون نكير، وفعل أبي موسى ﷺ وفهمه يعضد ما تقدم من الرد على من زعم خصوصية النبي ﷺ بذلك)).

وقيس هو والد أبي موسى فإن اسمه عبد الله بن قيس، ولم أجد في الأشعرين بطناً اسمه "بنو قيس"، فأبو موسى يخبر أنه حلّ من عمرته جلاً كاملاً وأخذ من شعره، ومن أجل تأكيد هذا المعنى (تمام الحل) ذكر أنه فلت رأسه امرأةً من أهله الذين قدموا معه حاجين من اليمن.

فالمرأة من نساء بني قيس، أي هي أخت له أو بنت لأحد إخوته أو زوج لأحد ولده، فكلهن "من نساء بني قيس".

أما أحمد بن قاسم فرجع به خياله حيث تحدثه نفسه؛ فتخيّل أنّ ثمّ عرباً حلاقين يُسمّون "بني قيس" قد نصبت امرأةً منهم بيتاً بمكة، فكان أبو موسى أحد من ارتاد بيتها وصفّف شعره عندها!



-4-

أحمد بن قاسم وأصحابه يأمرون بغير ما أمر الله به

قد تبيّن أنّ أحمد بن قاسم وأصحابه جمعوا شرّ طريقتين يسلكهما ناظرٌ في العلم؛
الاحتيال على الحرام بتسميته بغير اسمه، والاستدلال لتحليله بالمشابه.

فالأولى هي ما توعّدت عليه الشريعة بالمسح قردهً وخنازير.

والثانية هي طريقة الخوارج الأوّلين في النظر في النصوص الشرعية التي حدّرها
النبي ﷺ أصحابه، وأوجع عمر رضي الله عنه ظهر صبيغ عليها.

وفي هذا المبحث بيان أنّ المنهج العلمي المنحرف يقود صاحبه إلى مخالفة دين الله
ورسوله في القول والعمل شيئاً بعد شيء حتى إذا تبادى به كان كما قال النبي ﷺ في
صفة ما يفضي إليه منهج الخوارج: «يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرميّة؛
ينظر إلى نصله فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر إلى رُصافه فما يوجد فيه شيء، ثم
ينظر إلى نصبيّه وهو قدحُه فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر إلى قُدّذه فلا يوجد فيه
شيء؛ قد سبق الفَرْثَ والدَّمَ»⁽¹⁾.

قال أبو عبيد القاسم بن سلام⁽²⁾: «قال الأصمعي وغيره: الرميّة هي الطريدة التي
يرميها الصائد، وهي كلُّ دابةٍ مرمية، وقوله: نَظَرَ في كذا وكذا فلم يرَ شيئاً؛ يعني أنه

(□) صحيح البخاري (رقم 3414)، وصحيح مسلم (رقم 1064) من حديث أبي سعيد الخدري.
(بر) غريب الحديث (266/1).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

4
6

أنفذ سهمه فيها حتى خرج ونَدَرَ فلم يَعْلَقْ به من دمها شيءٌ من سرعته، فنظر إلى النَّصْل فلم يَرِ فيه دمًا، ثم نظر في الرُّصاف وهي العُقْب التي فوق الرُّعْظ والرَّعْظ مدخل النَّصْل في السهم فلم يَرِ دمًا).

أي إِنَّ الخوارج يخالفون الدينَ مخالفةً كأنما لم يدخلوا فيه يوماً.

وأحمد بن قاسم وأصحابه قد تجازى بهم منهجهم فصاروا يأمرون الناسَ بضدِّ ما أمرت به الشريعة، ويحثون الحُطْى إلى غاياتٍ مناقضةٍ لغاياتها، حتى كأنما لم يسمعوا من الشريعة شيئاً، وهذا ما نبَّهه في هذا المبحث بعون الله.

الغايات التي نزلت الشريعة لتحصيلها في هذا الباب:

قد أنزل الله الأحكام الشرعية في هذا الباب مبيَّنةً مفصَّلةً لتحصيل غاياتٍ جليلةٍ بيَّنها كتابُ الله البيانَ الشافي القاطع للعدر، ونوجزها هنا إيجازاً في ثلاث غاياتٍ كبارٍ ليتبيَّن أين يَمُت الشريعة وأين يَمُّ المخالفون لها:

الغاية الأولى: حسم أولى الخطوات إلى الفاحشة.

وهذه الغاية قد بينها الله تعالى في سورة النور أحسنَ بيان؛ فإنَّ هذه السورة ابتدأت بذكر حدِّ فاحشة الزنا، واللعان، وحادثة الإفك، ثم لعنت الذين يجبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا، ثم شرَّعت في النهي عن خطوات الشيطان الموصلة إلى هذه الفاحشة العظيمة التي هي خرابٌ للنسل الإنساني.

فمن الركيزة الأولى تميَّزت الشريعة الإلهية عن أهواء الذين لا يعلمون؛ فهي تحسم الخطوات والمبادئ، وهم يعالجون إن عاجلوا النهايات والمصائب إذا حَلَّت وصلِّي بناها الناس!

ثم ذكر الله تعالى الخطوة الأولى من خطوات الشيطان إلى الفاحشة فأغلق بابها وهي "البصر" فقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

4
7

حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَىٰ أَهْلِهَا ﴿النور: 27﴾، وقد قال النبي ﷺ فيما أخرج البخاري⁽¹⁾ عن سهل بن سعد رضي الله عنه: «إِنَّمَا جُعِلَ الاستئذان من أجل البصر».

ثم أمر المؤمنين والمؤمنات بَعْضِ أَبْصَارِهِمْ عَنِ الْعَوْرَاتِ، وأمرهم جميعاً بحفظ فروجهم من أبصار غيرهم، ثم فَصَّلَ لِلْمُؤْمِنَاتِ خَاصَةً مَا يَحِلُّ أَنْ يَدُوَ مِنْ زِينَتِهِنَّ لِلْأَبْصَارِ، ثم فَصَّلَ مَنْ يَحِلُّ أَنْ يُدِينَ تِلْكَ الزِينَةَ لَهُ.

فالشريعة لم تذكر الغاية الكبرى (وهي الوقاية من الفاحشة) ثم تَدَعُ لِلنَّاسِ أَنْ يَجْتَهِدُوا فِي سُبُلِ تِلْكَ الْوَقَايَةِ، بل هي من بَيَّنَّ وَفَصَّلَ وَتَدَرَّجَ فِي التَّشْرِيحِ.

ثم ذكر الله تعالى أعظم خطوة مُبَسِّرَةٍ لِلْحَلَالِ الَّذِي يُضَيِّقُ أَصْلَ مَجَالِ الْفَاحِشَةِ وَيَبْنِي دُونَهَا أَسْوَاراً عَالِيَةً وَحِصُوناً مَنِيعَةً فِي قَوْلِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَلْبَسُوا اللِّبَاسَ الْمُذْمُومَ وَالصَّالِحِينَ مِنْكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا سَبِيلَ الَّذِينَ يَكْفُرُوا فَيَكُونُوا لَكُمْ قُرْبَىٰ ۚ وَالصَّالِحِينَ مِنْكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا سَبِيلَ الَّذِينَ يَكْفُرُوا فَيَكُونُوا لَكُمْ قُرْبَىٰ ۚ﴾.

فجعل الله ولاية الإنكاح في يد الْوَالِيِّ تَعْجِيلاً وَتَسْيِيراً، وخاطبه وأمره بالمبادرة بالإنكاح، لَأَنَّ الْأَصْلَ الْعَامَّ الَّذِي بَنَى الْقُرْآنُ عَلَيْهِ التَّشْرِيحَ أَنَّ الْوَالِيَّ أَعْلَمُ بِمَجَالِ مَوْلِيَّتِهِ وَحَاجَتِهَا، فَلَا يَنْزِعُ وَلَايَةَ الْأَوْلِيَاءِ مِنْ أَيْدِيهِمْ نَزْعاً عَاماً وَقَدْ ثَبَتَتْ بِكَلِمَةِ اللَّهِ إِلَّا مَبْدَلٌ لِكَلَامِ اللَّهِ.

فَتَضَمَّنَتْ هَذِهِ السُّورَةُ الَّتِي أَنْزَلَهَا اللَّهُ وَفَرَضَهَا وَأَنْزَلَ فِيهَا آيَاتٍ بَيْنَاتٍ لَعَلْنَا نَعْقِلَ؛ تَضَمَّنَتْ حَسَمَ الْخُطْوَةِ الْأُولَى مِنْ خُطَوَاتِ الْحَرَامِ، وَالتَّيْسِيرَ وَالْمُبَادَرَةَ إِلَى الْخُطْوَةِ الْأُولَى الْمُحْصِنَةَ مِنَ الْحَرَامِ بِالْحَلَالِ.

وَلَنْ تَجِدَ عَدُوًّا لِشَرِيْعَةِ اللَّهِ إِلَّا حَرِيصاً عَلَىٰ مَنَاقِضَةِ الشَّرِيْعَةِ فِي كِلَا الْأَمْرَيْنِ؛ فِي فَتْحِ بَابِ الْخُطْوَةِ الْأُولَى إِلَى الْحَرَامِ، وَفِي تَضْيِيقِ وَتَعْسِيرِ الْخُطْوَةِ الْأُولَى إِلَى الْحَلَالِ، وَفِي كُلِّ يَفْتَعِلُونَ مِنَ الْحَجَجِ وَالشَّبَهَاتِ، وَيَتَسَقَطُونَ مِنْ هَفْوَاتِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَيَجِدُونَ مِنْ

(□) صحيح البخاري (رقم 5887).

تحاذق أهل الحيل ما يتقوون به على ما يطلبون.

الغاية الثانية: قَطْعُ طَمَعِ الْفُجَّارِ وَكُفُّ أَدَى الْمُنَافِقِينَ.

لما شرعت لنا الشريعة حسم مادة الخطوة الأولى من خطوات الحرام لم تدعنا حتى شرعت ما يرفع الأعراس إلى الرتبة العليا من الصيانة والحفظ ويقطع طمع الفجار ويكف أذى المنافقين، وذلك ما بيّن الله تعالى في سورة الأحزاب.

فإن هذه السورة تضمنت بيان اجتماع أحزاب ثلاثة على شريعة النبي ﷺ:

الأول: الكفار المخالفون صراحة.

الثاني: المنافقون المواطون للكفار.

الثالث: الذين في قلوبهم مرض وريب من السماعين لأهل النفاق والمرجفين على أهل الإيمان والاتباع لشريعة الله ورسوله ﷺ.

وكلها أحزاب علمية تُنازع في أحكام شرعية من أحكام النساء كنيكاح امرأة الدعوي وغيرها من أحكام النساء.

فأمر الله نبيه ﷺ أن يتقي الله وحده وأن لا يطيع الكافرين المخالفين ولا المنافقين المواطين، ثم ذكره بنصره له لما تحاشدت الأحزاب العسكرية فأقبل الكفار وجأؤوا المسلمين من فوقهم ومن أسفل منهم وزاغت الأبصار وبلغت القلوب الحناجر، وصال أهل النفاق وانساق معهم أهل المرض والارتباب فقال بعضهم: ما وعدنا الله ورسوله إلا غروراً، وقال بعضهم: يا أهل يثرب لا مقام لكم فارجعوا، واستأذن بعضهم فراراً وخذلاناً للنبي ﷺ.

ولكن الله نصر عبده وهزم الأحزاب وحده وكفى المؤمنين القتال لما لزموا غرز نبيه ونصروه ولم يخذلوه.

ثم شرع الله تعالى في ذكر حقوق نبيه الذي به نصر أمته، وأدب أزواجه وجعلهن

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

4
9

قدوةً لنساء المؤمنين إن اتقين الله ولزمن أمره.

فكان مما أمرهنَّ به أن لا يخضعنَّ بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض، فنبههنَّ إلى أن سلامة القصد غير كافية، بل لا بدَّ من اتباع الشريعة في تجنب الأسباب التي تُطمع الفجار.

وكان مما أمرهنَّ به أن نَقَل نساء المؤمنين الحرائر في شأن اللباس من الأمر الأول (وهو الضرب بالْحُمْر على الجيوب) إلى الرتبة العليا وهي إدناء الجلابيب، ليعرفنَّ فلا يؤذينَّ بل يهاجنَّ كلُّ فاسق.

فترى أن الشريعة لم تتكل على أخلاق الناس العامة، فإنهم لن يكونوا في زمانٍ خيراً منهم في العهد النبوي الذي خوطب نساؤه بتلك الأحكام أول مرة، بل وضعت التشريع الذي يُحرز الفضيلة ويصون المرأة على أيِّ حال.

وترى أن هذه الشريعة الكاملة الطاهرة لم تكتفِ بلوم الفساق على أذاهم للنساء ولم تضع شيئاً من تلك القوانين التي يزعم مشرعو الأمم الجاهلية أنهم يحولون بها بين الفساق وبين التحرش بالنساء بل الشريعة ابتدأت بالنساء ففرضت على الحرائر ما يحول بينهنَّ وبين الأذى.

ثمَّ لما أمرت الشريعة نساء المؤمنين بما أمرهنَّ مما يحفظهنَّ ويصونهنَّ رجعت على أهل النفاق وأهل المرض وأهل الإرجاف فتهددتهم بوعيدٍ غليظ، فقال الله تعالى بعد آية الجلابيب: ﴿لَئِنْ لَّمْ يَنْهَ الْمُؤْمِنُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِبَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا ۖ﴾ (٦٠) ﴿مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِلُوا قَتِيلًا ۖ﴾ (٦١) ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ يَآلِيَ اللَّهُ تَبْدِيلًا﴾ [الأحزاب: 60].

فإذا لم ينتهوا عن أذاهم ففيهم سنة الله أن يُعزى بهم من ولاة الأمور من يشردهم

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

5
0

أو يستأصلهم، لأنَّ حفظ الأعراس من الأذى، وأعلاها عرض النبي ﷺ ثم أعراس المؤمنين والمؤمنات حرائر وإماء؛ من أعظم المقاصد الشرعية التي يجب على ولاة الأمور أن يقوموا بها القيام الأتمّ.

وفي هذه الآية تفصيلٌ لأصناف أهل الأذى لله ولرسوله وللمؤمنين بأنهم ثلاثة؛ المنافقون الذين غرضهم هدمُ الشريعة، والذين في قلوبهم مرضٌ وهم أهل الفواحش ممن غرضه الفجور، والمرجفون وهم من يُرجف بالأكاذيب والشبهات كالذين يُسَلِّطُونَ أَهْلَ الفساد بإيقافهم على المتشابهة ابتغاءَ الفتنة وابتغاء تأويله.

فهؤلاء أصنافٌ متعاونون على أذي المؤمنين العَلَمِيِّ والعَمَلِيِّ، والله تعالى قد توعدّهم إن لم ينتهوا بأن يؤخذوا ويُقتلوا تقتيلاً، ويبيّن أنها ليست خاصةً للنبي ﷺ بل هي سنة له لا تتبدّل في أمثالهم.

الغاية الثالثة: تحصيل الرتبة العليا من طهارة القلوب.

لما شرعت الشريعة حسم الخطوة الأولى من خطوات الحرام، وشرعت ما يرفع الأعراس إلى الرتبة العليا من الصيانة التي تقطع الطمع وتكف الأذى؛ شرع الله ما يحصل الرتبة العليا من طهارة قلوب المؤمنين.

فمن ذلك أنّ أمهات المؤمنين محرّماتٌ على المؤمنين على التأييد تحريماً كتحريم أمهاتهم عليهم، فكان تركهنّ الاحتجاب (الذي يوارى أشخاصهنّ) عن المؤمنين هو الأصل، أي فلا يحرم عليهم الدخول عليهنّ كما لا يحرم عليهم الدخول على النساء المحرّمات عليهم على التأييد، وإن كُنَّ مفروضاً عليهنّ الضربُ بحُرْمَتِنَّ على جوبهم كما في سورة النور.

لكنّ الله تعالى استثناهنّ واختصهنّ فأمر المؤمنين أن لا يدخلوا عليهنّ ولا يكلموهنّ إلا من وراء حجاب وإن كنّ محرّماتٍ عليهم على التأييد، ويبيّن أنّ ذلك أظهر لقلوبهم وقلوبهنّ، وأبقى من سُمّي من محارمهنّ على الأصل الأول.

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

5
1

فإذا كان هذا في دخول المؤمنين على أمهاتهم وهنَّ محرَّماتٌ عليهم فكيف بدخولهم على سائر النساء الأجنبية اللاتي لم يُحرِّمَنَّ عليهنَّ؟
فلذلك حرَّمته الشريعة ولم ترخص فيه وإن كان الداخل من الأقربين.

أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده:

إنَّ هذه الشرائع التي فرضها الله إنما هي من كمال غَيْرَتِهِ سبحانه كما في الصحيحين⁽¹⁾ عن ابن مسعودٍ رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ وَلِذَلِكَ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ».

ولذلك ألقى الله تعالى في قلوب عباده الذين اصطفى من العيرة والحشمة ما هو جبلةٌ جبلهم عليها وشريعةٌ أنعم بها عليهم، وأمرنا أن نقتدي بهداهم.

حشمة الطاهرات من النساء:

قال الله تعالى ذاكراً خبر مريم عليها السلام: ﴿فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ قَالَتْ يَلَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسِيًّا مَّوَسِيًّا﴾ [مريم: 23].
وهذا كلامٌ عظيم قصَّه الله تعالى عن سيدة نساء العالمين ليكون عبرةً للمؤمنات أن التهمة أعظم وأشدُّ على نفوس الحرائر العفيفات من الموت الزعاف، ولذلك ما كان الله ليدع مريم عليها السلام بعد هذا البلاء المبين بل كان سبحانه وتعالى لها بما هو أهله فأيدها بآيةٍ باهرةٍ، ثم حَتَمَ النبوةَ بهذا الكتاب المبين فنطق بآيتها ورفع ذكرها في العالمين.

فإذا كانت أسبابُ الهلاك تُتَّقَى بكل سبيل فكيف لا تُتَّقَى الحرَّة ما هو أشدُّ عليها من الهلاك!؟

وقال الله تعالى في خبر موسى صلى الله عليه وسلم: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً

(□) صحيح البخاري (رقم 4358)، وصحيح مسلم (رقم 2760).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

5
2

مِنَ النَّكَاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ ثِفْثًا مِمَّا خَطَبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي
حَتَّى يُصَدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ ج [القصص: 23].

وهذا كلامٌ جمع الله فيه أصول الحشمة التي جعلها الله تعالى أصلاً للحرائر
الطاهرات؛ فإنَّ فيه سبب خروجهما وفيه حالهما لما خرجتا.

فإنَّ قولهما ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ ج﴾، أي إننا لو وجدنا بُدًّا فكان أبونا مستطيعاً أو
كان لنا مَنْ يقوم مقامه لقررنا في بيتنا ولما حملنا أنفسنا على هذه الحال، لكننا لما
اضطررنا للخروج تباعدنا من الرجال فكنا حيث ترى فلا نسقي حتى يفرغ الرِّعاء من
السقاية ثم يُصَدِّروا رعاياهم.

ثم انظر ما قال أبوهنَّ الذي عُذِّينَ الحشمةَ في كنفه: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ
إِحْدَى ابْنَتِي هَاتَيْنِ عَلَيَّ أَنْ تَأْجُرْنِي ثَمَنِي حَجِجٌ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمَنْ
عِنْدَكَ﴾ [القصص: 27]، فانصرفت همته إلى الغاية العُلِّيا من الإعفاف والحشمة إذ لما
توسَّم فيه الصلاح لم يستأجره إلا بتزويج، ثم جعل المهر ما يغني به ابنتيه عن الخروج.
فهذا البيت الذي اختار الله لصهر نبيِّه موسى عليه السلام، والله تعالى لم يقصَّ علينا
خبر المرأتين إلا لأنَّ فيه عبرةً لأولي الألباب وقدوةً لنساء المؤمنين.

غَيْرَةُ الْكَمَلَةِ مِنَ الرِّجَالِ:

في الصحيحين⁽¹⁾ عن أم سلمة رضي الله عنها، وعند مسلم⁽²⁾ من حديث
عائشة رضي الله عنها واللفظ لها قالت: «كان يدخل على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم مَخْنَثٌ
فكانوا يعدُّونه من غير أولى الإربة، فدخل النبي صلى الله عليه وسلم يوماً وهو عند بعض نسائه
وهو ينعث امرأة؛ قال: إذا أقبلت أقبلت بأربع وإذا أدبرت أدبرت بثمان، فقال

(□) صحيح البخاري (رقم 5548)، وصحيح مسلم (رقم 2180).

(بر) صحيح مسلم (رقم 2181).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

5
3

النبي ﷺ: «ألا أرى هذا يعرف ما هاهنا لا يدخلنَّ عليكن، قالت: فحجبه».

وفي رواية أم سلمة أنّ هذا المخنث كان يخاطب أحاها عبد الله، فمنذ أن سمع النبي ﷺ كلامه استدللَّ منه على أنه وإن كان من غير أولي الإربة إلا أنه فطِنٌ إلى محاسن النساء التي يطَّلَعُ عليها من يدخل عليهنَّ ويراهنَّ قائماتٍ قاعداتٍ مقبلاتٍ مدبراتٍ فمنعه الدخولَ على نسائه.

وأخرج مسلم⁽¹⁾ عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أنّ نفرًا من بني هاشم دخلوا على أسماء بنت عميس فكره ذلك أبو بكر رضي الله عنه وأخبر النبي ﷺ وقال: لم أر إلا خيراً فقال له النبي ﷺ: «إنَّ الله برأها من ذلك»، ثم قام على المنبر فقال: «لا يدخلنَّ رجلٌ بعد يومي هذا على مغيبة إلا ومعه رجل أو اثنان».

وقوله «إنَّ الله برأها من ذلك» أي من أن تكون من أهل التساهل في المخالطة، فهذه غيرة الصديق رضي الله عنه؛ لم يرَ إلا خيراً، ولا تساهلَ من أهله، فكان في غيرته ما بعث سبباً من أسباب التشريع الحكيم.

وفي صحيح البخاري⁽²⁾ عن جابر رضي الله عنه أنّ النبي ﷺ قال: «دخلتُ الجنة فأبصرت قصرًا، فقلت: لمن هذا قالوا: لعمر بن الخطاب، فأردت أن أدخله فلم يمنعني إلا علمي بغيرتك»، وفي رواية أبي هريرة: «فإذا امرأة تتوضأ في جانب القصر فقلت لمن هذا قالوا هذا لعمر فذكرت غيرته فولَّيت مدبرًا».

فهذه غيرة الفاروق في مثل تلك الحال؛ قد علِّمها النبي ﷺ ورضيها وأثنى بها عليه، فأين ذلك ممن يرضى لنساء المسلمين أن يتوضأن مع الرجال وإنَّ توضأ معهنَّ كلُّ فاسق؟!!

(□) صحيح مسلم (رقم 2173).

(بر) صحيح البخاري (رقم 4928، 4929).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

5
5

يتحقق فيها النهي على الصحيح وإنما المحرم منها ما تحققت فيه التهمة فقط))؛ أريدُ: إذا تحقَّق أحدٌ كما تحقَّق العزيز وعلم أنه من كيدهم فعد ذلك تحريم الخلوة أم ماذا يريد؟!

فيا أيها القارئ اللبيب؛ هذا ما أوجزت بين يديك من غايات الشريعة وسننها في السير بالأمة سيراً حثيثاً إلى الرتبة العليا من طهارة القلوب، ومن شيم أهل الحشمة والغيرة التي جعلها الله قدوةً للصالحين، وهذا بين يديك ما كتَبَ أحمدُ بن قاسم وصاحبُه فانظر هل ترى شيئاً أو مقارنة؟! الشريعة تتبَّع الأبواب المفضية إلى الفساد فتُغلقها، وهما يتبَّعان من المتشابه كلٌّ ما يظنُّان أنه يكسر الأبواب المغلقة ويفتحها!

أئمة السنة والجماعة يتحرَّون التفقه فيما أمرت به الشريعة ونهت عنه فيُعَنون به ويبينونه للناس ويُفقهوهم في معانيه، وهما يجيدان عن ذلك كلِّه ويتحرَّيان ما غفل عنه أئمة الشريعة من المتشابه ليفتتا به الناس عما علَّمهم أئمة السنة والجماعة! أئمة السنة يأمرّون الناس بالمعروف الذي تتابع عليه أهل العلم وتطمئنُّ إليه قلوب المؤمنين، وهما يأمران بالمنكر الذي لم يعرفه الناس قطُّ وتنفر منه قلوب المؤمنين ويأباه كلُّ ذي فطرةٍ سوِيَّة.

قال شيخ الإسلام رحمه الله⁽¹⁾: «معاشره الرجل الأجنبي للنسوة ومخالطتهن من أعظم المنكرات التي تأبأها بعض البهائم فضلاً عن بني آدم، قال الله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿۱﴾ وَأَبْصُرِهِمْ ﴿۲﴾ وَحَفَظُوا فُرُوجَهُمْ ﴿۳﴾﴾ [النور: 30]، ﴿فَرُوجَهُنَّ ﴿۱﴾﴾ [النور: 31]، وفي الصحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «إِيَّاكُمْ وَالِدُخُولَ عَلَى النِّسَاءِ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَرَأَيْتَ الْحَمَو؟ قال: الْحَمَوُ الْمَوْتُ»، فإذا كان قد نَهَى أن يدخل على المرأة حموها أخو زوجها، فكيف

(□) جامع المسائل، تحقيق عزيز شمس (219/5).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

5
6

بالأجنبي؟ وقال: « لا يَخْلُونَ رَجُلٌ بامرأةٍ فَإِنَّ ثَالِثَهُمَا الشَّيْطَانُ »، وقال: « لا تسافرِ
المرأةُ مَسِيرَةَ يَوْمينِ إِلَّا مَعَ زوجٍ أَوْ ذِي مُحْرَمٍ ».

فتبيّن أنّ أحمد بن قاسم وصاحبه لما سلكا سبيل الذين يتبعون ما تشابهه ابتغاء
الفتنة وابتغاء تأويله آل أمرهما إلى الأمر بالمنكر الذي تأباه أخلاق بعض البهائم،
والنهي عن المعروف الذي هو من أخلاق الأنبياء والصالحين.



الفصل الثاني

الأصل العاصم في حجاب النساء ولباسهن

- 1- حال نساء العرب التي تنزل عليها القرآن.
- 2- تحقيق معاني الأسماء الشرعية التي تنزلت بهذا الباب.

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

تمهيد:

الأحكام الشرعية التي تعبد الله بها عبادة لم تنزل جملةً واحدةً، بل نزلت مُنَجَّمَةً على أسبابٍ وأحوالٍ، ثم امتثلها مَنْ نزلت فيهم امتثالاً رضيه الله ورسوله، فصار العلم بمجموع ذلك علماً بالشريعة وفقهاً فيها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله⁽¹⁾: ((الواجب أن تُعرَف اللغَةُ والعادة والعرف الذي نزل في القرآن والسنة، وما كان الصحابة يفهمون من الرسول عند سماع تلك الألفاظ، فبتلك اللغة والعادة والعرف خاطبهم الله ورسوله لا بما حدث بعد ذلك، وأيضا فقد بيَّنَّا في غير هذا الموضع أنَّ الله ورسوله لم يدع شيئا من القرآن والحديث إلا بيَّن معناه للمخاطبين ولم يُجَوِّههم إلى شيءٍ آخر)).

فعلى هذا الأصل لا بدَّ من بيان العادة والعرف الذي كان عليه العرب الذين نزل الوحي فيهم، وبيان معاني الألفاظ الشرعية التي نزلت بهذا الباب ليتحقَّق للنَّاظِر أنَّ أئمة السنة والجماعة لم يخرجوا عما نزلت به الشريعة قيد شعرة.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله⁽²⁾: ((معلوم أنَّ الله سبحانه حدَّ لعباده حدودَ الحلال والحرام بكلامه وذمَّ من لم يعلم حدودَ ما أنزل الله على رسوله، والذي أنزله هو كلامه، فحدود ما أنزله الله هو الوقوف عند حدِّ الاسم الذي علَّق عليه الحِلُّ والحُرمة فإنه هو المُنزَّل على رسوله، وحدُّه بما وُضع له لغةً أو شرعاً بحيث لا يدخل فيه غيرُ موضوعه ولا يخرج منه شيءٌ من موضوعه...، فإنَّ أعلم الخلق بالدين أعلمهم بحدود الأسماء التي علَّق بها الحِلُّ والحُرمة، والأسماء التي لها حدودٌ في كلام الله ورسوله ثلاثة أنواع: نَوْعٌ له حدُّ في اللغة كالشمس والقمر والبرِّ والبحر والليل والنهار فَمَنْ حمل هذه

(□) مجموع الفتاوى (106/7).

(بر) إعلام الموقعين (1/266).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

الأسماء على غير مسماها أو حصَّها ببعضه أو أخرج منها بعضه فقد تعدَّى حدودها)).

وهذا النوع هو ما فرض الله تعالى به أحكام هذا الباب؛ فالحجاب، والدخول على النساء، والدخول على المغيبة، والتبرُّج، والتبرُّج بزينة، والخمار، والضرب به، والجلباب، وإدناؤه، وغير ذلك؛ كلُّها أسماءٌ شرعيةٌ علَّقت الشريعة بها حدوداً حدَّتْها من الأمر والنهي، فكان واجباً على مَنْ التبس عليه شيءٌ من هذا الباب وأراد أن يتفهَّم كلام أهل العلم أن يتفكَّه فيها ويتعلَّمها وينظر في القوم الذين نزلت فيهم؛ كيف فهموها وكيف امتثلوها.

ولذلك آثرْتُ أن أجعل هذا البيان فصلاً بين يدي المسألة، والله تعالى الموفق للسداد.

-1-

حال نساء العرب التي تنزل عليها القرآن

وتوثيق هذا الأمر غالبه من شعر العرب الصحيح المنقول عن أئمة الرواية العالمين بشعر العرب وصحيح كلامها وأخبارها وأيامها، فإن هذا الباب مُسَلَّمٌ إليهم، ولم أنقل عن مصدرٍ إلا وهو معتمدٌ عند أهل الفن، وتركت مما لم أثق بمصدره ما لو أثبتته لزدت أضعاف ما ذكرت.

حال نساء العرب في حجابهن وخروجهن:

اعلم أن من شيم العرب التي لا تنخرم عند باديهن وحاضرهم أنهم كانوا أهل غيرة شديدة على الأعراس، وكانوا أغبر ما يكونون على الجواري العذارى اللاتي لم يُزوَّجن، فكنَّ مُحجَّباتٍ لازماتٍ لخدورهن ولم يكونوا يكلفوهنَّ من الخدمة ما يُلجئهنَّ إلى اعتياد الخروج غيرةً عليهنَّ وصيانةً لهنَّ، ولذلك كُنَّ من الحياء بمكانٍ عظيم فكانوا يضربون بجياهنَّ المثل كما في الصحيحين⁽¹⁾ عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أشدَّ حياءً من العذراء في خدرها».

ولم تكن نساء العرب يلزمن الجلايب على كلِّ حال؛ فإنهنَّ كُنَّ لا يُفارقن الخمار قطُّ، أما الجلاب فكانت تلزمه العذارى لشدة حياهنَّ وشدة غيرتهم وحرصهم على صيانتهم، فلا تبرز عذراء إلا بجلابٍ يواريهما.

(□) صحيح البخاري (رقم 3369)، وصحيح مسلم (رقم 2320).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

قالت جنوب بنت العجلان الهذلية الكاهلية ترثي أخاها عمراً⁽¹⁾:

تمشي السور إليه وهي لاهية مَشِي العذارى عليهنَّ الجلايبُ
فالعدارى من شيمتهنَّ إذا برزن: المشي المطمئنُ، والتَّجَلُّلُ بالجلابيب، ولا تزال
العدراء كذلك حتى تُزفَّ عروساً بجلبائها.

ثم إذا كهلت المرأة لم يكن معيياً عندهم أن تبرز بثوبٍ ساترٍ وخمار، ونساءُ بني
مَعَدٍّ ومن يخالطهم كُنَّ يسترنَّ وجوههنَّ عن الرجال الأجانب ويأتي بيانه إن شاء الله.
وكان تعمدُّ الرجال الأجانب التعرُّض للنساء وتكليمهنَّ ريبةً لا يتساهلون فيها بل
تُسفك فيه الدماء وتُسعَّر من جرَّائه الحروب، وأيام الفجار من أشهر حروبهم في
الجاهلية كانت بسبب أمرٍ من ذلك.

حال نساء العرب في لباسهن:

من الناس من يفهم من الشريعة معاني غير صحيحة فيلتزمها، فمن الناس من ظنَّ
أنَّ قوله تعالى: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ [النور: 31] أمرٌ للنساء بلبس الخُمُرِ،
ثم ظنَّ أنَّ نساء العرب ومنهن نساء المؤمنين لم يكنَّ قبل نزول الآية يلبسن الخُمُرَ
وأهنَّ كنَّ يمشين في الناس لا يسترنَّ شيئاً من رؤوسهنَّ.

وهذا بعيدٌ من الآية، فإنَّ الآية ذكرت خُمراً نسبتها إلى المؤمنات نسبةً تدلُّ على
لزومهنَّ إياها في قوله: ﴿بِخُمُرِهِنَّ﴾، وأمرهنَّ أن يضربنَّ بها على جيوههنَّ، فالمأمورُ به
هو الضربُ بها لا لبسها، فإنَّ اللبس حاصلٌ منهنَّ قبل ذلك.

خمار الرأس لا تضعه عريئة قطُّ بين الأجانب:

لم تكن حُرَّة عريئة قطُّ تُرى من غير خمار إلا أن تكون عند ذي محرمٍ أو عند
نساء، أما كشف المرأة شعرها ومشيها بين الناس حاسرةً فذلك شيءٌ لم يكونوا يعرفونه

(□) شرح أشعار الهذليين، رواية عن الأصمعي بشرح أبي سعيد السكري (580/2).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

قطُّ، بل ولا كان معروفاً عند أكثر الأمم المجاورة لهم، وإنما قد يكون من شيمة البغايا في مواخيرهنَّ والخمَّارات في بيوتهنَّ وحوانيتهن، وقد يكون في بعض الأمم البهيمية المنعزلة التي انقطع عهدا بالنبوات.

ففي كلام العرب المثلُّ السائر: ((العوانُ لا تُعَلَّمُ الحُمرةَ))، أي إنَّ المرأةَ البالغة لا تُعَلَّمُ لُبْسَ الخمار فهي لشدة ملازمتها له صار طبعاً لها وسجيةً من سجاياها، فمن يريد أن يَعْلَمَها إياه كمن يريد أن يَعْلَمَ الكاتب الإمساك بقلمه.

بل إنهم يَكُونون بلبس الخمار عن النساء لأنه لا يفارقهنَّ قط، قال المراز بن منقذ⁽¹⁾:

وَهَوَى القَلْبِ الَّذِي أَعْجَبَهُ صُورَةُ أَحْسَنُ مَنْ لَاتَ الحُمُرُ
لَاتت خمارها أي أدارته على رأسها فتبنته عليه، يقول إنَّ تلك المرأة وهي أحسنُ "مَنْ لَاتَ الحُمُر" أي أحسن النساء قاطبة، لأنه لا يكون عندهم امرأة لا تلزم لَوث الخمار.

وضع المرأة خمارها من علامات المصائب المذهلة عند العرب:

وأول ما نذكر خبراً من أخبار قريش، قال مصعبُ الزبيري في "نسب قريش"⁽²⁾: ((كانت أم حبيب بنت عبد شمس خرجت إلى الطائف واكترت من رجلٍ من بني عُقَيْل))، ثم ذكر اعتراض بني بكرٍ من كنانة إياها وقتلهم العُقَيْلي، ثم قال: ((فجاءت حرب بن أمية فشكت إليه ما صنَّع بصاحبها وما كان من قتله وقالت: لا ألبس خماري حتى أدرك به، فقال لها: البسي خمارك لا سبيلَ إلى ما قبِلَ بكر! فخرجت من عنده حتى دخلت على الربيع وربيعة فشكت إليهما ما لقيت وما قال لها حربٌ وتَحَفَّرت بالعُقَيْلي، فقاما معها وغضبا لها حتى أخذنا الدية)).

(□) المفضليات (ص 89).

(بر) نسب قريش (ص 157).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

وَأُمُّ حَبِيبِ الْمَذْكُورَةِ هِيَ ابْنَةُ عَمِّ هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ مَنْفٍ؛ أَبُوهَا شَقِيقُ أَبِيهِ، وَالْمَذْكُورُونَ كُلُّهُمْ أَبْنَاءُ إِخْوَتِهَا وَهَمَّ سَادَةٌ، فَهِيَ مِنْ جَيْلٍ قَدِيمٍ وَامْرَأَةٌ كَبِيرَةٌ السِّنِّ، وَإِنَّمَا أَرَادَتْ أَنْ تَمْتَنَعَ مِنْ لِبْسِ الْخِمَارِ لِأَنَّ ذَلِكَ عَلَامَةٌ اسْتِنْفَارٍ فُضْوَى لَا يُمْكِنُ تَأْخِيرُ مَا تَعَلَّقَ بِهَا، فَأَرَادَتْ أَنْ تَسْتَنْفِرَ بَنِي إِخْوَتِهَا لِلشَّأْنِ الَّذِي أَهْمَهَا.

فهذا الخمار لا تَضَعُهُ قَطُّ حُرَّةٌ قُرَشِيَّةٌ عَنْ رَأْسِهَا وَإِنْ كَانَتْ كَبِيرَةً السِّنِّ.

وقال عوف بن عطية بن الحَرَجِ التَّمِيمِي، وَهُوَ جَاهِلِيٌّ قَدِيمٌ (1):

وَلِنَعْمَ فِتْيَانُ الصَّبَاحِ لَقَيْتُمُ وَإِذَا النِّسَاءُ حَوَاسِرُ كَالْعُنُقْرِ
مِنْ بَيْنِ وَاضِعَةِ الْخِمَارِ وَأَخْتِهَا تَسْعَى وَمَنْطِقُهَا مَكَانَ الْمِئْزَرِ

الصباح الغارة، يقول وَضَعَنَ حُمْرَهُنَّ وَذَهَلَنَ عَنْهَا هَوْلٌ مَا رَأَى خَوْفًا مِنْ أَنْ يُسَبِّبِينَ.

وقال البريق بن عياض الهذلي الحنَاعِي (2):

إِذَا مَا الطِّفْلَةُ الْحَسَنَاءُ أَلْقَتْ مِنْ الفَرْعِ الْمِدَارِعَ وَالْخِمَارَا

وقال الربيع بن زياد العبسي في مقتل مالك بن زهير العبسي، وذلك قبل الإسلام بأكثر من ستين سنة (3):

إِنِّي أَرَفْتُ فَلَمْ أُغَمِّضْ حَارِ مِنْ سَيِّءِ النَّبَأِ الْجَلِيلِ السَّارِي
مِنْ مِثْلِهِ تُمَسِّي النِّسَاءَ حَوَاسِرًا وَتَقُومُ مُعَوْلَةً مَعَ الْأَسْحَارِ

يقول: مِثْلُ هَذَا الْخَبَرِ يَجْعَلُ النِّسَاءَ يُنْحَنَ وَيَشَقِّقْنَ حُمْرَهُنَّ وَثِيَابَهُنَّ، عَلَى مَا كَانَ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَتَبَدُّوا عِنْدَ ذَلِكَ شُعُورَهُنَّ وَيَصِرْنَ حَاسِرَاتٍ.

والشواهد في هذا كثيرة؛ كُلُّهَا تَدُلُّ أَنَّ حَسْرَةَ الْمَرْأَةِ الْخِمَارِ عَنْ رَأْسِهَا كَانَ عِنْدَ

(□) المفضليات (ص 94).

(بر) شرح أشعار الهذليين، رواية عن الأصمعي بشرح أبي سعيد السكري (744/2).

(تر) الأبيات يرويها أبو عبيدة معمر بن المثنى كما في الأغاني (196/17)، وهي في ديوان الحماسة (412/1).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

العرب دليلاً على فزعٍ وهولٍ أو مصيبةٍ نزلت بها فأئى لأحدٍ أن يظنَّ أنَّ نساء المؤمنين
كُنَّ يوم نزل القرآن يغدون ويُرْحَن حاسرات الرؤوس!
نساء بني مَعَدٍّ كُنَّ يسترن وجوههنَّ منذ الجاهلية:

بنو مَعَدٍّ هم قريشٌ ومن شاركها في عمود نسبها في إسماعيل بن إبراهيم عليهما
السلام، أي هم من سَمَّاهم النسابون المتأخرون العرب العدنانية، وهم ربيعة ومُضَر، وقد
كانوا هم ولاة البيت وأهل الحرم ومنه تفرقوا في البلاد، وكان إليهم ينتهي عِداؤُ المفاخر،
فإنَّ الشعراء من عادتهم إذا افتخروا أن يشفَعوا ذكر المِخْرَةَ بقولهم: "قد عَلِمْتُ مَعَدًّا"،
أي قد شهد بما نذكر رؤوس بني مَعَدٍّ فتكون مِخْرَةً معروفةً غير منكرةٍ ولا مدفوعة.

وقال عمر رضي الله عنه فيما أخرجه الإمام أحمد بإسناد غاية في الصحة⁽¹⁾: «عليكم
بالمَعَدِّيَّة»، وروى عنه بالفاظٍ وطرقٍ أخرى.

ومعناه والله تعالى أعلم: عليكم بالشيم والأخلاق المعديَّة، لأنَّ شيمهم وأخلاقهم
كانت أقومَ شيم الناس فإذا اجتمع إليها الفقه كانت خيراً محضاً.

وفي الصحيحين⁽²⁾ عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «تجدون الناس معادنَ
خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا».

ولا ريب أنَّ خيار الناس في الجاهلية وأقومهم أخلاقاً وعاداتٍ هم قريشٌ الذين
اصطفى الله منهم نبيّه صلى الله عليه وسلم، قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ
رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: 124]، وفي صحيح مسلم⁽³⁾ عن وائلة بن الأسقع رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال: «إنَّ الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل واصطفى قريشاً من كنانة
واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم».

[□] مسند الإمام أحمد (1/43).

(بر) صحيح البخاري (رقم 3304)، وصحيح مسلم (رقم 2526).

(تر) صحيح مسلم (رقم 2267).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

والدلالة على أنّ نساء بني مَعَدٍّ كُنَّ يلزمنَ ستر وجوههنَّ منذ الجاهلية بثلاثة
أوجه:

الوجه الأول: أنه هو لباس نسائهم الذي لا يفارقهنَّ؛ قال المثقَّب العَبْدِي، من
عبد القيس من ربيعة حاضرة البحرين، وهو جاهليٌّ قديمٌ جداً⁽¹⁾:

ظَهَرْنَ بِكَلَّةٍ وَسَدَلْنَ أُخْرَى وَثَقَّبْنَ الْوَصَاوِصَ لِلْعِيُونِ

وهذا البيت من أصحِّ ما يُروى من شعر الجاهلية ويكاد يكون متواتراً عن قائله
لأنه اقترن بلقبه الذي صار عَلَماً عليه فهو إنما لُقِّبَ "المثقَّب" بهذا البيت، فكلُّ من
يذكره من أئمة العلم بلسان العرب إنما يُعرِّفه بهذا البيت، وهو يذكر لباسَ من يُشَبِّبُ
بهنَّ من النساء أنه الوصاوص وهُنَّ البراقع الضيقة الأعين.

قال أبو عبيد القاسم بن سلام⁽²⁾: ((إذا كان النقاب لا يبدو منه إلا العينان فقط
فذلك الوصوصة، واسم ذلك الشيء الوصواوص..، والوصواوص والبراقع كانت لباسَ
النساء)).

وقال أبو ذؤاد الإياديُّ وهو جاهليٌّ قديمٌ جداً، وإيادٌ من نزار بن مَعَدٍّ، وهم أول
من نزل العراق من بني مَعَدٍّ؛ يذكر نساءً يُشَبِّبُ بهنَّ⁽³⁾:

وَيَصُنُّنَ الْوُجُوهَ فِي الْمَيْسِنَانِي يِ كَمَا صَانَ قَرْنَ شَمْسٍ عَمَامٌ

والميسنانيُّ ضربٌ من الثياب الجياد، يقولُ إنهنَّ منعماتٌ فيسترنَ وجوههنَّ بما يليق
بهنَّ من جيِّدِ الثياب لا كغيرهنَّ من النساء.

وقال النابغة الذبياني⁽⁴⁾:

(□) المفضليات (ص 289).

(بر) غريب الحديث لأبي عبيد (4/464).

(تر) الأصمعيات (ص 186).

(ير) ديوان النابغة الذبياني (ص 93)، والقصيدة من رواية الأصمعي.

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

سقط النَّصيفُ ولم تُردِ إسقاطه فتناولتهُ اتَّقننا باليدِ
النصيف الخمار، كانت تستر به وجهها فسقط عفواً فجعلت يدها دون وجهها.
قال عنزة العبسي (1):
إِنْ تُعَدِّبِي دُونِي الْقِنَاعِ فَإِنِّي طَبُّ بِأَخَذِ الْفَارِسِ الْمَسْتَلَمِ
قال أبو عبيد القاسم بن سلام (2): ((أغدفت المرأة قناعها إذا أرسلته على وجهها
لتستره، قال عنزة...))، ثم ذكر البيت.
وقال خفاف بن نُدبة السُّلمي وقد أدرك دهرًا من الجاهلية (3):
وَأَبْدَى شَهْوَرُ الْحَجِّ مِنْهَا مَحَاسِنًا وَوَجْهًا مَتَى يَحْلِلُ لَهُ الطَّيْبُ يُشْرِقِ
يقول أحرمت بالحج فكشفت وجهها للإحرام فاستطعنا أن نراه.
وقال ابن الدمينه عبد الله بن عبد الله الخثعمي، وكان معاصراً لابن الزبير (4):
عَهْدِي بِهَا وَحِشًا عَلَيْهَا بَرِاقِعٌ وَهَذِي وَحُوشٌ أَصْبَحَتْ لَمْ تَبْرَقِعِ
يعني بالوحش التي عليها البراقع نساء ذلك الحي الذي يبكي على أطلاله، رحل
الحي منه فحلفهم عليه وحوش لا براقع لها، فنساؤهم كُنَّ لازماتٍ لبراقعهن.
وهذا مثل ما قال مزيد بن الحارث القشيري (5):
تَرَى الْبَيْضَ يَأْلَفَنَّ الْبَرِاقِعَ غَيْرَهَا وَلَكِنهَا بِالْحُسْنِ مِنْهَا أَدَلَّتْ
فذكر أَنَّ الْبَيْضَ (وَهُنَّ النِّسَاءُ) يَأْلَفَنَّ الْبَرِاقِعَ.
وقال جريرٌ يهجو بني نمير (6):

(□) الأغانى (349/2).

(بر) غريب الحديث (12/3).

(تر) الأصمعيات (ص 22).

(ير) ديوان الحماسة (63/2).

(سم) التعليقات والنوادر لأبي علي الهجري (845/2).

(شم) ديوان جرير، رواية ابن حبيب وشرحه (ص 820).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

وحضراء المعابن من نميرٍ يَشِينُ سَوَادُ مَحْجَرِهَا النَّقَابَا
يقول إنَّ النميرية تشين نقابها، فهو لباسها المعتاد الذي لا يفارقها.
وقال ذو الرمة⁽¹⁾:

تثني النقاب على عزيين أرنبةٍ شَمَاءَ مارهاً بالمسكِ مَرْتُومُ
أي: تثني نقابها على أنفٍ أشمَّ مطَّيبٍ بالمسك.
وقال ذو الرمة أيضاً⁽²⁾:

منازل كلِّ آنسةٍ ثقالٍ يَزِينُ بياضُ مَحْجَرِهَا الخمارا
قال أبو نصر الباهلي: ((المحجر ما بدا من النقاب، وهو فجوة العين)).

الوجه الثاني: سفور المرأة عن وجهها لا يكون عندهم إلا عند اختلال الأمر
بفزعٍ أو مصيبة؛ قال الربيع بن زياد العبسي في مقتل مالك بن زهير العبسي، وذلك
قبل الإسلام بأكثر من ستين سنة⁽³⁾:

مَنْ كَانَ مَسْرُورًا بِمَقْتَلِ مَالِكٍ فليأتِ نِسْوَتَنَا بِوَجْهِ نَحَارِ
يَجِدِ النِّسَاءَ حَوَاسِرًا يَنْدُبْنَهُ يِكِينُ قَبْلَ تَبْلُجِ الأَسْحَارِ
قَدْ كُنَّ يَجْبَأْنَ الوُجُوهَ تَسْتُرًا فاليوم حينَ بدونَ للنُّظَارِ
يُخْمِشْنَ حُرَاتِ الوُجُوهِ على فتى سَهْلِ الخَلِيقَةِ طَيِّبِ الأَخْبَارِ

فهذه وجوه الحرائر عندهم لم يُبْدِهَا للنظار إلا هذه الفاجعة، وكان مالكٌ سيِّدَ
عَبَسٍ قتلته فزاره بعد أيامٍ داحس، وهذا الصَّنِيع هو من النياحة وشقَّ الثياب التي أبطل
الإسلام من عمل الجاهلية.

وقال توبة بن الحُمَيْرِ العُقَيْلي الحَفَاجي يذكر ليلي العُقَيْلية العُبَادية الأَخيلية وكانا

(□) شعر ذي الرمة، رواية أبي نصر الباهلي صاحب الأَصمعي وشرحه (1/395).

(بر) شعر ذي الرمة، رواية أبي نصر الباهلي صاحب الأَصمعي وشرحه (2/1372).

(تر) الأبيات يرويها أبو عبيدة كما في الأغاني (17/199)، وهي في ديوان الحماسة (1/413).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

في عهد معاوية رضي الله عنه (1):

وكنْتُ إذا ما جئْتُ ليلي تَبَرَّعتُ فقد رابني منها العَدَاةُ سُفُوْرُها
وقد كان الأمر كما ظنَّ توبة فقد أذرتَه أنه مطلوبٌ لِيُقْتلَ، وإنما فعلت ذلك
لتستنفره فلا يُسهِّلَ الأمرَ ويأخذه بِجِدِّه لكنه قُتِلَ وكان حَدَثًا جَلَلًا.

ومن ذلك ما قال ناهض بن ثومة الكلابي يذكر حرباً بينهم وبين فزارة (2):

فلو شاهدت يوم مُرَامراتِ سُليْمي لافتخرتِ على العَواني
لأدْنيتِ القِناعَ ولم تُرَاعي وأسبغتِ اللباسَ على البنانِ
يقول لو شهدت ذلك اليوم لسرَّك ولعلمت من أوله أنَّ العَلْبَةَ لنا فلم تكوني على
أهبةٍ وترقُب بل لكُنْتِ مطمئنةً على غاية ما تَتَسَتَّرُ به المرأةُ في أحوالها المعتادة من إدناء
القناع على الوجه وستر أطراف البنان.

الوجه الثالث: ستر الوجه هو الفرق عندهم بين الحرائر وبين الإمامة؛ قال
سُرَّةُ بن عمرو الأسدي الفقعسي، وهو جاهلي؛ يخاطب ضمرة بن ضمرة التميمي
النهشلي (3):

ونسوتكم في الرِّوعِ بادٍ وُجُوْهها يُحَلْنَ إماءً والإماءُ حرائرُ
قال المرزوقي في شرح البيت (4): ((المراد: نساؤكم تشبهن بالإماء مخافة السبأ حتى
تبرجن وبرزن مكشوفات ناسيات للحياء وإن كنَّ حرائر.. (والإماء حرائر): واللاتي
يُحسبن إماء حرائر)).

(□) بيت مشهور؛ هو في الأغاني من رواية أبي عبيدة معمر بن المثنى (211/11)، ورواه الليث بن رافع
كما في تهذيب اللغة للأزهري (294/3).

(بر) التعليقات والنوادر لأبي علي الهجري (892/2)، وناهض توفي سنة 220هـ تقريباً، فقد أدرك
القرن الثالث الهجري لكنهم كانوا أعراباً عادوا إلى جاهليتهم بعد أن أهملتهم الدولة العباسية كلَّ
الإهمال.

(تر) ديوان الحماسة مع شرح التبريزي (81/1).

(ير) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (173/1 - 174).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

فدلاً على أن ستر الوجوه هو فرق ما بين الحرّة والأمة عندهم.

وقال الفرزدق يهجو بني يربوع ويذكر سبباً سببته تغلب منهم في الجاهلية⁽¹⁾:

تَرَى لِلْكُلَيْبِيَّاتِ وَسَطَ بِيوتِهِنَّ وَجُوهَ إِمَاءٍ لَمْ تَصْنُهَا الْبِرَاقِعُ

والفرزدق ومن يهجو كلهم من بني حنظلة من بني تميم؛ عادتهم واحدة، وهو

يذكر أمراً كان في الجاهلية يزعم أنه كما وصف، فدل على أن شيمة الحرائر عندهم هي

صيانة وجوههن بالبراقع منذ الجاهلية.

وكانت تلك أيضاً شيمة بني تغلب، وكانوا قد تنصروا لكنهم لم يدعوها وجاء

الإسلام وصاروا أهل ذمة وهي شيمة باقية في نسائهم؛ قال الأخطل⁽²⁾:

أَنْفُتُ لَبِيضٍ يَجْتَلِيهِنَّ ثَابِتٌ بَدَوْغَانَ يَهْفُو قَرْهًا وَحَرِيرُهَا

إِذَا عَرَّضَتْ بَيْضَاءُ قَالَ لَهَا اسْفِرِي وَكَانَتْ حَصَانًا لَا يُنَالُ سُفُورُهَا

قال أبو سعيد السكري⁽³⁾: ((دوغان موضع بالجزيرة، وثابت مولى لبني أمية، وكان

بُعِثَ فِي أُعْطِيَاتِ النِّسَاءِ فَقَالَ: لَا أُعْطِيهِنَّ حَتَّى يَسْفِرْنَ، وَدَوْغَانَ سَوْقٌ بِالْجَزِيرَةِ تَقُومُ

فِي كُلِّ شَهْرٍ، فُقْتِلَ ثَابِتٌ هَذَا)).

والأخطل وقومه "تغلب" إذ ذاك عامتهم نصارى بالجزيرة الفراتية، ولكنهم يتوارثون

هذه الشيمة من أسلافهم "ربيعة" بجزيرة العرب، فسفور الوجه عندهم ليس من شيمة

الحرائر.

بل إن هذا المسكين ثابتاً لما اجتراً على ما اجتراً عليه وزعم أنه يريد أن يستثبت

أن الآخذة امرأة عدت تغلب ذلك عاراً لا يغسله إلا الدم فقتلوه.

(□) نقائض جرير والفرزدق لأبي عبيدة معمر بن المثنى (2/121).

(بر) شعر الأخطل، رواية أبي سعيد السكري عن شيوخه (ص468)، والبيتان من رواية أبي عمرو الشيباني.

(تر) شعر الأخطل (ص468).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

ولا أدلَّ على ما قال الأخطلُ من أنَّ جريراً هجا الأخطلَ فقال⁽¹⁾:
أَيْفَخُرُّ عَبْدٌ أُمَّهُ تَغْلِبِيَّةٌ قَدْ أَحْضَرَ مِنْ أَكْلِ الْخَنَائِصِ نَائِجًا
غَلِيظَةً جَلْدِ الْمُنْحَرِّينِ مُصِنَّةٌ عَلَى أَنْفِ خَنْزِيرٍ يُشَدُّ نِقَابُهَا
ولو قَدِرَ جَرِيرٌ أَنْ يُعَيِّرَهُنَّ بِالسُّفُورِ لَفَعَلَ، فَالشَّعْرَاءُ يَفْتَعِلُونَ الْمَعَايِبَ فَكَيْفَ إِذَا
ظَفَرُوا بِهَا؟ لَكِنَّهُ زَعَمَ مَا زَعَمَ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ التَّغْلِبِيَّاتِ وَهُنَّ عَلَى نَصْرَانِيَّتِهِنَّ كُنَّ يَلْزَمُنَّ
النَّقَابَ وَلَا يَسْفِرْنَ عَنْ وُجُوهُنَّ كَالَّذِي قَالَ الْأَخْطَلُ سِوَاءً.
فَتَبَيَّنَ أَنَّ نِسَاءَ قَرِيْشٍ وَأَمْثَلَهُنَّ مِنْ نِسَاءِ الْعَرَبِ لَمْ يَكُنَّ مِنْ عَادَتِهِنَّ أَنْ يَسْفِرْنَ عَنْ
وُجُوهُنَّ فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ، وَأَنَّ سَتْرَ النِّسَاءِ وَجُوهُنَّ هُوَ كَانَ الْأَمْرَ الْمَعْتَادَ فِي بَنِي
مَعَدٍّ، وَهُوَ مِنْ صَالِحِ الْأَخْلَاقِ الَّذِي أَمَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِهَذَا الدِّينِ، فَأَقْرَهُ وَنَقَلَهُ مِنَ الْعَادَةِ
إِلَى الْفَرِيضَةِ.
وعليه فمن ظنَّ أنَّ امتثالَ المهاجراتِ الأوَّلِ المنوَّهَ به لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى لِلنِّسَاءِ بِضَرْبِ
الْخَمْرِ عَلَى الْجِيُوبِ كَانَ بَسْتَرِ نَحْوَرِهِنَّ أَوْ شَعْوَرِهِنَّ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنَّ يَفْعَلْنَ فَقَدْ ظَنَّ شَيْئاً
لَا حَقِيْقَةَ لَهُ.

(□) ديوان جرير، رواية ابن حبيب وشرحه (ص 675).



-2-

تحقيق معاني الأسماء الشرعية التي تنزلت بهذا الباب

الحجاب:

الحجابُ اسمٌ شرعيٌّ ذكره الله تعالى في قوله: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسَأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [الأحزاب:53].

وجرى على ألسن بعض متأجري الفقهاء ثم فشا في الناس تسمية لباس المرأة من الخمار والجلباب حجاباً، وليس ذلك من لغة القرآن والسنة ولا هو في لسان العرب، وإنما الحجاب في كلام الله ورسوله ﷺ الستار العازل الذي يوارى شخص من كان من ورائه.

قال الله تعالى: ﴿وَادْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّيَبَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا * فَاتَّخَذَتْ مِنْ دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم:16-17]، أي اعتزلتهم وجعلت بينها وبينهم فاصلاً يحجبها.

وحاجب الملك هو الذي يحول بين الناس وبينه لا الذي يلبسه لباساً يغطيه.

وفي حديث أنس رضي الله عنه في الصحيحين⁽¹⁾ في نزول آية الحجاب قال: «فذهبتُ أدخلُ فألقى الحجابَ بيني وبينه»، وعند البخاري⁽²⁾: «فأنزل الله آية الحجاب فضرِبَ بيني وبينه ستراً».

فالحجابُ هو ما يُوضَع فيستر مَنْ دخل من ورائه، وأقلُّ ما يكون سِتْرًا فإن كان بناءً أو شبهه فهو حجابٌ كذلك.

(□) صحيح البخاري (رقم 4513)، وصحيح مسلم (رقم 1428).
(بر) صحيح البخاري (رقم 5884).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

وعند البخاري⁽¹⁾ في ذكر دخول ابن الزبير رضي الله عنه وجماعة على عائشة رضي الله عنها: «فلما دخلوا دخل ابن الزبير الحجاب فاعتق عائشة»، فهي خالته فلذلك دخل عليها من وراء الحجاب.

وفي حديث أنس رضي الله عنه عند البخاري⁽²⁾ في قصة بنائه بأمر المؤمنين صفية رضي الله عنها بعد خيبر قال: «فلما ارتحل وطأ لها خلفه ومد الحجاب بينها وبين الناس». فالحجاب ممدودٌ بينها وبين الناس ليس لباساً لها، أي هو ستارٌ كالهودج يحجبها وهي على الراحلة.

وفي حديث مسروقٍ عند البخاري⁽³⁾ أنه جاء عائشة رضي الله عنها يسألها عن الهدى، وفي حديثه قال: «فسمعتُ تصفيقها من وراء الحجاب».

وفي حديث ابن جريج عن عطاء عند البخاري⁽⁴⁾ قال: «كنتُ آتي عائشة أنا وعبيد بن عمير وهي مجاورة في جوف ثبير، قلت: وما حجابها؟ قال: هي في قُبَّةٍ تركيبة لها غشاء وما بيننا وبينها غير ذلك ورأيتُ عليها درعاً مُورداً».

وعند عبد الرزاق⁽⁵⁾ بالإسناد نفسه: «ورأيتُ عليها درعاً مورداً وأنا صبي». والقبة الخيمة، فالخيمة التي لبأها غشاء هي حجابها.

ومن ذلك قول عائشة رضي الله عنها في حادثة الإفك في الصحيحين⁽⁶⁾ في مجيء صفوان بن المعطل السلمي رضي الله عنه: «فرأى سوادَ إنسانٍ نائمٍ فأتاني فعرفني حين

(□) صحيح البخاري (رقم 5725).

(بر) صحيح البخاري (رقم 4797).

(تر) صحيح البخاري (رقم 5246).

(ير) صحيح البخاري (رقم 1539).

(سم) المصنف (67/5).

(شم) صحيح البخاري (رقم 4473)، وصحيح مسلم (رقم 2770).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

رآني وكان يراني قبل الحجاب»؛ لأنه عرفها ببيئتها، ونظيره في الصحيحين⁽¹⁾ على لسان عائشة رضي الله عنها قالت: «خرجت سودة بعدما ضرب الحجاب لحاجتها وكانت امرأةً جسيمةً لا تخفي على من يعرفها فرآها عمر بن الخطاب فقال: يا سودة أما والله ما تخفين علينا فانظري كيف تخرجين».

فذكرت أن عمر رضي الله عنه عرفها ببيئتها، وصفوان كان كما في الحديث المذكور من قول النبي ﷺ: «ولقد ذكروا رجلاً ما علمتُ عليه إلا خيراً وما كان يدخل على أهلي إلا معي»، فكان يتكرر منه الدخول على النبي ﷺ قبل أن يفرض على أزواجه أن يحتجن فلا يرى أحدًا أشخاصهن، أما تغطية وجوههن فكنن يفعلنه على عادة نسائهن ثم صار ديناً بعد أن أمرن بالضرب بخمرهن على جيوبهن.

فتبين أن الحجاب الذي أنزله الله وفرضه هو العازل الذي يوارى من وراءه فيحول دون رؤية شخصه، وليس الحجاب هو ستر الوجوه أو غيرها.

وذلك هو صريح لفظ الآية فإن الله تعالى يقول: ﴿فَسَأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [الأحزاب: 53]، ولا يصح أن يكون المعنى: من وراء جلباب أو من وراء خمار، وإنما من وراء ستار يحول بينكم وبين رؤية أشخاصهن.

وثمره هذا البيان أمران جليان:

الأول: أنه يهدم عبث كل متحاذق يستدل بشيء من حال نساء المؤمنين على استحلال دخول الرجال عليهن من غير حجاب بينهم، كمن يستدل بخروجهن للمغازي ومداواتهن الجرحى، أو بخروجهن للطواف والصلاة، أو بوقوف النبي ﷺ ومعه بلال رضي الله عنه على النساء يخطب فيهن بعد صلاة العيد، فإذا احتج محتج بشيء من ذلك على استحلال دخول الرجال على النساء ودخول النساء على الرجال؛ ضرب احتجاجه بحال أمهات المؤمنين في تلك المواطن نفسها، فإن طرد استدلاله ناقض

(□) صحيح البخاري (رقم 4517)، وصحيح مسلم (رقم 2170).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

صريح القرآن، وإن أقرَّ بأنَّ تلك الأحوال لا دليلَ فيها على حِلِّ دخول الرجالِ على أمهات المؤمنين نَقَضَ الدلالة من أصلها.

الثاني: أنَّ من أراد أن يستدلَّ بهذه الآية على اختصاصِ أمهات المؤمنين بشيءٍ من اللباس دونَ سائر المؤمنات فسيُعْجِزُهُ ذلك ولن يستطيعه بسبيل، لأنها ليست في اللباس وإنما في دخول المؤمنين بيوت النبي ﷺ.

الدخول على النساء:

"الدخول على النساء" اسمٌ شرعيٌّ علقَ الله تعالى به محرماً من المحرمات الصريحة المحكمة التي أجمع على تحريمها أهل الإسلام.

في الصحيحين⁽¹⁾ عن عقبه بن عامرٍ رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إياكم والدخول على النساء، فقال رجلٌ: يا رسولَ الله؛ أفرأيتَ الحمو؟ قال: الحمو الموت».

فالتحريم جاء بأشدِّ أساليبه «إياكم» وهي تحذيرٌ من مقارنة العمل لا من فعله وحسب، مقترناً بالوعيد والإعذار، ثم قطع كلَّ سبيلٍ للتسهيل في أمر هذا المحرم أو الاستثناء فيه فوصف الحمو وهو عادةً من الأقربين المأمونين بأنَّ دخوله هو الموت، أي هو مخالفةٌ وخرقٌ صريحٌ لما حرَّم الله ورسوله.

والمراد في هذا المطلب بيان معنى "الدخول على النساء"، وأولى وأحقُّ ما فُسِّرَ به كلامُ النبي ﷺ هو كلامه، وما كان من امتثال أصحابه لأمره، وذلك ما سنبيِّنُ به معنى الدخول على النساء لمن التبس عليه:

1- النهي عن الدخول على النساء أمرٌ بالحجاب:

أخرج الإمام مسلم⁽²⁾ من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «كان يدخل

(□) صحيح البخاري (رقم 4934)، وصحيح مسلم (رقم 2172).

(بر) صحيح مسلم (رقم 2181).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

على أزواج النبي ﷺ مَخْنَثٌ فكانوا يُعَدُّونه من غير أولى الإربة، فدخل النبي ﷺ يوماً وهو عند بعض نسائه وهو ينعت امرأة؛ قال: إذا أقبلت أقبلت بأربع وإذا أدبرت أدبرت بثمان، فقال النبي ﷺ: ألا أرى هذا يعرف ما هاهنا لا يدخلن عليكن، قالت: فحجبوه».

فعلمنا من صريح كلام أم المؤمنين رضي الله عنها أنَّ امتثال قوله: (لا يدخل) لم يحصل إلا بحجب الرجل عن أصل الدخول لا بتغطية الوجه إذا حضر، أي فلا يتمكَّن من رؤية أشخاصهنَّ، وقوله ﷺ: (لا يدخلن عليكن) مثل قوله: (إياكم والدخول على النساء) سواء.

وأخرج ابن إسحاق في السيرة بإسنادٍ صحيحٍ متَّصل⁽¹⁾ عن عائشة رضي الله عنها قالت: «لما قدم رسول الله ﷺ المدينة قدمها وهي أوبأ أرض الله من الحمى، فأصاب أصحابه منها بلاءٌ وسُقمٌ فصرف الله تعالى ذلك عن نبيه ﷺ، قالت: فكان أبو بكر وعامر بن فهيرة وبلالٌ مؤلياً أبي بكر مع أبي بكر في بيت واحد فأصابتهم الحمى، فدخلتُ عليهم أعودهم، وذلك قبل أن يُضْرَبَ علينا الحجاب، وبهم ما لا يعلمه إلا الله من شدة الوعك».

فبيَّنت بياناً صريحاً أنها إنما دخلت عليهم لأنَّ الحجاب لم يفرض، فلما فُرِضَ لم

(□) سيرة ابن هشام (588/1) يرويه ابن إسحاق قال: ((حدثني هشام بن عروة وعُمر بن عبد الله بن عروة، عن عروة بن الزبير عن عائشة))، وعمر بن عبد الله بن عروة من رجال الصحيحين وفيهما روايته عن جده عروة، والحديث في مسند الحميدي (رقم 223) عن سفيان بن عيينة، وفي مسند الإمام أحمد (260/6) عن حماد بن زيد، وفي مصنف ابن أبي شيبة (275/5) عن عبدة بن سليمان، وثلاثتهم أئمة حفاظ؛ كلُّهم يرويه عن هشام بن عروة فلم يذكروا قولَ عائشة إنها دخلت عليهم، والحديث في صحيح البخاري (رقم 5330) مختصراً عن مالك الإمام عن هشام بن عروة وفيه قول عائشة فدخلت عليهما تعني أباه وبلالا، فبدلُ مجموع ذلك على أنَّ الرواة يختصرون السياق لأنَّ هذه التفاصيل ليست هي الشأن الذي سيق له الحديث، وإنما الحديث في رواية ما كان بهم من شدة الوعك.

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِمْ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ امْتِثَالَ النَّهْيِ عَنِ الدَّخُولِ عَلَى النِّسَاءِ لَا يَكُونُ إِلَّا
أَنْ يَحْوَلَ بَيْنَ الرِّجَالِ وَبَيْنَ النِّسَاءِ حِجَابٌ يُوَارِيهِنَّ.

والحديث يدلُّ كذلك على أَنَّ دَخُولَ النِّسَاءِ عَلَى الرِّجَالِ كَدَخُولِ الرِّجَالِ
عَلَيْهِنَّ، وَأَنَّ الحِجَابَ هُوَ مَا يَحْوِلُ دُونَ الأَمْرَيْنِ.

وأخرج البخاري⁽¹⁾ عن أنس رضي الله عنه عن عمر رضي الله عنه قال: «يا رسول الله؛ إنه يدخلُ
عليك البرُّ والفاجر فلو أمرت نساءك بالحجاب، فأنزَل اللهُ آيةَ الحجاب».

وهذا صريحٌ أَنَّ المسلمين بعد نزول الحجاب صاروا لا يدخلون على النبي صلَّى اللهُ عليه وآله إلا
وهنَّ وراءَ الحجاب، وكانوا قبل ذلك يدخلون عليه وهنَّ بالبيت قد يرون أشخاصهنَّ
فيكونون داخلين عليه وعليهنَّ.

فثبت بدلالة السنة أَنَّ قوله صلَّى اللهُ عليه وآله «إياكم والدخول على النساء»؛ معناه: إياكم
أَنْ تدخلوا عليهنَّ ولا حجاب يوارى أشخاصهنَّ عن أبصاركم.

2- تفسير الدخول بالخلوة من تحريف الكَلِمِ عن مواضعه:

الخلوة حرَّمها اللهُ تحريمًا مستقلاً بنصوصٍ أخرى، والذين استحلُّوا ما حرَّم اللهُ
ورسوله من الدخول على النساء يريدون أن يُبدِّلوا كلامَ اللهِ فزعموا أَنَّ اللهُ إنما حرَّمَ
الخلوة لا الدخول، وهذا من تحريف الكَلِمِ عن مواضعه لأنَّ الفرق بين الدخول وبين
الخلوة ثابتٌ باللسان العربيِّ المبين، وبالسنة المحكِّمة كذلك.

ففي الصحيحين⁽²⁾ عن أمِّ المؤمنين أمِّ سلمة رضي اللهُ عنها «أَنَّ مُحَنَّتًا كَانَ
عندها ورسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وآله في البيت، فقال لأخي أمِّ سلمة: يا عبد الله بنَ أبي أمية؛ إن
فَتَحَ اللهُ عليكم الطائفَ غدًا فإني أدلُّك على بنتِ غيلان فإنها تقبل بأربع وتدبر

(□) صحيح البخاري (رقم 4512).

(بر) صحيح البخاري (رقم 5548)، وصحيح مسلم (رقم 2180).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

بثمان، فسمعه رسول الله ﷺ فقال: لا يدخل هؤلاء عليكم».

فصرحت رضي الله عنها أنّ الرجل لم يكن خالياً بها بل كان يخاطبُ أخاها عبد الله والنبي ﷺ شاهداً معهم، فلا خلوة إذاً.

فلما قال (لا يدخل عليكم) لم يمكن أحداً أن يفسره (لا يخلُ هذا بكن!)!

3-الحكمة من تحريم الدخول على النساء:

في الحديث المذكور آنفاً عن أمّ المؤمنين أمّ سلمة رضي الله عنها «أنّ مخنثاً كان عندها ورسول الله ﷺ في البيت، فقال لأخي أمّ سلمة: يا عبد الله بن أبي أمية؛ إن فتّح الله عليكم الطائف غداً فإني أدلك على بنت غيلان فإنها تقبل بأربع وتدبر بثمان، فسمعه رسول الله ﷺ فقال: لا يدخل هؤلاء عليكم».

وأخرج الإمام مسلم الحديث⁽¹⁾ عن حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «كان يدخل على أزواج النبي ﷺ مخنث فكانوا يعدونه من غير أولى الإربة، فدخل النبي ﷺ يوماً وهو عند بعض نسائه وهو ينعت امرأة؛ قال: إذا أقبلت أقبلت بأربع وإذا أدبرت أدبرت بثمان، فقال النبي ﷺ: ألا أرى هذا يعرف ما هاهنا لا يدخلن عليكن، قالت: فحجبه».

فالحديث صريح أنّ تحريم الله ورسوله الدخول على النساء هو من العيرة المحمودة التي جبل الله تعالى عليها صفوة خلقه من النبيين والصالحين.

والحديث صريح أنه إنما حرّم الدخول على هذا الرجل لأنه صار من القطين لمحاسن النساء فصار حراماً عليه أن يدخل على كلّ من حرّم الله الدخول عليه من النساء، لا أنه حرّم عليه الدخول على أمهات المؤمنين وله بعد ذلك أن يدخل على حرّم المسلمين يطّلع على محاسنهن!

(□) صحيح مسلم (رقم 2181).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

وهذا دليل لا أبيض منه على أن كل من كان ذا إربة من الرجال فحراماً عليه الدخول على النساء وحراماً على النساء الدخول عليه لأنه «يعرف ما هاهنا» كما قال النبي ﷺ، أي يعرف محاسن أجساد النساء التي يراها من يدخل على المرأة في قاعة درس أو في عمل فيتمكّن إن شاء أن يتأمّل منها مثل ما تأمّل ذلك الرجل من بنت غيلان مقبلةً مدبرةً قائمةً قاعدةً.

والحديث دليل أن غيرة الأنبياء ومن كان له فيهم أسوة حسنة تأبى ذلك وتنفر منه، فإذا كانت هذه غيرتهم من دخوله وتمكنه من النظر وحسب، فكيف إذا انضم إلى ذلك ما يكون بين الزملاء من المعاشرة والملاطفة والمؤانسة؟

قال شيخ الإسلام رحمه الله⁽¹⁾: «معاشرة الرجل الأجنبي للنسوة ومخالطتهن من أعظم المنكرات التي تأبها بعض البهائم فضلاً عن بني آدم، قال الله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿أَبْصُرِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾ [النور:30]، ﴿كَمْ كَمْ كَمْ كَمْ﴾ ﴿فُرُوجَهُنَّ﴾ [النور:31]، وفي الصحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «إياكم والدخول على النساء قالوا: يا رسول الله، أفرأيت الحمى؟ قال: الحمى الموت»، فإذا كان قد نهي أن يدخل على المرأة حموها أخو زوجها، فكيف بالأجنبي؟».

وثمره ما تقدم من البيان أن "الدخول على النساء" إذا استقررن في مكان يكن شريكاً فيه لمن هو معهن من الرجال، فيرى أشخاصهن ويتمكّن إن شاء من تأملهن غديات روائح في اعتياد وتكرار؛ أن ذلك حرام بكلمة الله ورسوله ﷺ، وأن استحلاله والاحتياط عليه بتفسيره بالخلوة تحريفاً للكلمة عن مواضعه، أو بتسميته اختلاطاً ثم استحلال الاختلاط؛ هو كاستحلال المستحلين لما حرم الله تعالى عليهم في السبت فقال لهم الله كونوا قردةً خاسئين.

(□) جامع المسائل، تحقيق عزيز شمس (219/5).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

ومن الصور الصريحة في ذلك دخول الزميلة في العمل أو الدراسة على زملائها، ودخول الممرضة على الطبيب ودخول السكرتيرة على المدير ولو لم تكن خلوة، ودخول الخادم الأجنبية على المخدم وما أشبه ذلك.

أما الداخل إلى مكانٍ عامٍ يحتاج الناس إلى دخوله كالمسجد أو غيره من مصالح الدين والدنيا مما لا وسيلة فيه بين الرجال والنساء فلا يسمّى داخلاً على النساء ولا تسمّى المرأة داخلةً على الرجال، لأنّ أمهات المؤمنين كنّ يشهدن المساجد مع سائر المؤمنات ولا يقول أحدٌ إنّ الرجال كانوا يدخلون على أمهات المؤمنين في المساجد، لأنه ليس بين الرجال والنساء في المساجد أمرٌ مشترك أو اجتماعٌ في مكان يجعل بينهم وبينهنّ خطاباً أو وسيلة.

فحال نساء المؤمنين ومنهنّ أمهات المؤمنين في اعتزالهنّ في المساجد هو كاعتزالهنّ في الأماكن اللاتي يدخلنها ويمكن في ناحيةٍ منها كأماكن الانتظار في الأماكن العامة وما أشبهها.

الدخول على المغيبة:

"الدخول على المغيبة" اسمٌ شرعيٌّ علّق الله تعالى به التحريم على لسان رسوله؛ ففي صحيح مسلم⁽¹⁾ عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أنّ نَفراً من بني هاشم دخلوا على أسماء بنت عميس فكره ذلك أبو بكر رضي الله عنه وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم وقال: لم أرَ إلا خيراً فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: «إن الله برأها من ذلك»، ثم قام على المنبر فقال: «لا يدخلن رجلاً بعد يومي هذا على مغيبةٍ إلا ومعه رجل أو اثنان».

والحديث صريحٌ في أمور:

الأول: أنّ الدخول على المغيبة يكون ولو انتفت الخلوة لأنهم نفرٌ من بني هاشم

(□) صحيح مسلم (رقم 2173).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

لم يحصل بدخولهم خلوة وقد هُمُّوا أن يعودوا لمثل ذلك.

الثاني: أنَّ الدخولَ على المغيبة حرامٌ ولو انتفت الريبة لقول أبي بكر: (لم أر إلا خيراً).

الثالث: أنَّ الدخولَ على المغيبة لا ينتفي بأن تكون المرأة من وراء حجاب، لأنه حَرَّمَ أصلَ الدخول على المغيبة ولم يأمر بأن لا تُكَلَّم إلا من وراء حجاب.

فتبيّن أنَّ المرأة إذا ثبت لها في بيتِ اسمِ "المغيبة" حَرَّمَ دخولَ الأجنبيين عليها ما دام الاسم باقياً، لأنَّ المغيبة باتفاقٍ هي التي في بيتها وقد غاب عنها زوجها، فحيث دخل الداخل بيتاً على امرأةٍ تُسَمَّى "مغيبة" فهو داخل على مغيبة.

فالله تعالى ورسوله حَرَّمَ الدخول على المغيبة تحريماً صريحاً حتى يكون ثمَّ رجلٌ أو اثنانٍ بالبيت، والمقصود من محارمها لأنه لو حضر زوجها لانتفى اسم "المغيبة" من أصله.

أما لو دخل الداخلُ ناحيةً من البيت منفصلةً انفصلاً يجعلها في حكم البيت المستقل، أو كان في البيت نساءً أُخْرُ من محارم هذا الداخل؛ فإنه يخرج عن موضوع الحديث لأنَّ دخوله لم يكن على المغيبة.

تبرُّج الجاهلية:

قال الله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ﴾ [الأحزاب: 33].

فأمر الله تعالى النساء بالقرار، ونهاهنَّ إذا احتجنَّ إلى الخروج عن التبرج.

والتبرُّج تَطَلُّبُ المرأة أن تكون بارجةً أي ظاهرةً لافتةً للنظر، ومن ذلك التبرُّج سُمِّيَ بُرْجاً لأنه يلوح ويلفت نظر الناظر من بعيد.

فالتبرُّج أن تَتَطَلَّبَ المرأة ما يجعلها لافتةً لنظر الرجال الأجانب إما بمشيئة أو بهيئة لباس أو بطيبٍ أو بضربٍ برجلها ليعلم ما تخفي من زينتها وما أشبه ذلك، ولا يقال

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

لمن لفتت نظر الرجال بلا قصد منها ولا فعل باختيارها إنها متبرجة، وإنما المتبرجة مَنْ تَحَوَّرَتْ ما يلفت النظر.

قال مجاهد⁽¹⁾: « كانت المرأة تخرج فتمشي بين الرجال فذلك تبرُّج الجاهلية ».

أي إنها إذا تعمّدت المشي بينهم وتحوّرت لفت أنظارهم إليها صارت متبرجة.

وأخرج ابن جرير⁽²⁾ عن قتادة في تبرُّج الجاهلية قال: « أي إذا خرجت من بيوتكن؛ كانت هنّ مشية تكسّر وتغنّج، يعني بذلك الجاهلية الأولى فنهاهنّ الله عن ذلك ».

والمشية لا صلة لها بنوع اللباس ولا بالزينة.

وأخرج أيضاً⁽³⁾ عن ابن أبي نجيح قال في التبرُّج: « التبخر ».

والتبخر يكون في المشية.

فكلامهم ظاهر أنّ تحري المرأة أنّ تمشي بين الرجال من غير حاجة، أو مشيتها بطريقة تلفت أنظارهم هو التبرُّج الذي حرّمه الله تعالى ونسبه إلى الجاهلية، فإذا اجتمع إليه السفور كان شرّاً على شرّ.

ما ظهر من الزينة:

قال الله تعالى: ﴿ كَذَكَرَ كَذَكَرَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا

[□] الدرّ المنتور (6/602)، وذكر أنه أخرجه ابن سعد وابن أبي حاتم.

(بر) تفسير الطبري (10/294).

(تر) تفسير الطبري (10/294).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

مَلَكَتْ أَيْمَنُهُنَّ أَوْ التَّلْبَعِيكَ غَيْرِ أُولَى الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوْ الطِّفْلِ الَّذِينَ
لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ
زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا يٰ جَمِيعًا أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿[النور: 31].

فاستثنى الله تعالى "ما ظهر من الزينة" من حكم التحريم الذي في قوله: ﴿وَلَا
يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾ فتعلق بهذا الاسم الشرعي حكم شرعي، ولذلك عني بتفسيره
المفسرون لأنه مجمل يحتاج إلى تفسير.

وقد تنوعت عبارات أئمة السلف في تفسيره لكننا سنبيِّن بعون الله أنه لا اختلاف
بينهم، وتبيِّن أنها عبارات تؤدي معنى واحداً ولكنها على طريقة المفسرين الأوائل في
التبسيه على المعنى بمثال من أفرادها، ثم نذكر التنازع في فهم عبارات الأئمة الأولين وما
أدى من اختلاف في كيفية تقرير مسائل الزينة واللباس.

قول ابن مسعود في تفسير "ما ظهر منها":

أولاً: لفظ ابن مسعود رضي الله عنه.

تظاهرت الروايات عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا
يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [النور: 31] قال⁽¹⁾: «الثياب»، أي إن الزينة
الظاهرة التي يجوز لها إبداءها هي الثياب.

وأسانيد هذه الروايات هي من أجل الطرق التي يُرجَّح بها البخاري ومسلم حديث
عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

وروى محمد بن فضيل الكوفي عن الأعمش عن مالك بن الحارث عن عبد
الرحمن بن يزيد عن عبد الله بن مسعود قال: «الرداء»، ولا يصح⁽²⁾.

(□) مصنف ابن أبي شيبة (546/3)، وتفسير الطبري (303/9 - 304).

(بر) تفسير الطبري (304/9)، وخالفه سفيان الثوري فرواه عن الأعمش بإسناده المذكور فقال:
«الثياب»، وقد التبس على ابن فضيل لفظ هذه الرواية بلفظ رواية أخرى؛ فقد روى الثوري عن

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

والفرق ظاهر بين اللفظين؛ فإنَّ الرداءَ هو الجلباب (العباءة)، وهذا اللفظ يجعل ابن مسعود يفسر الزينة التي لا يحرم على المرأة إبدائها أنها عباءتها، أما الثياب كما هي الرواية الثابتة عن عبد الله بأسانيد الصحيحين فهي الثياب التي تحت الجلابيب فإنها هي الزينة التي تقصد المرأة التزيين بها فتظهر منها.

ثانياً: تحرير معنى قول ابن مسعود رضي الله عنه.

إذا تبين اللفظ الثابت عن ابن مسعود رضي الله عنه فإنَّ قوله إنَّ ما ظهر من الزينة هو "الثياب" ظاهرٌ في أنه يبيِّن مثلاً للزينة التي يحلُّ للمرأة أن تُبديها، فذكر الثياب التي تزيين بها المرأة، وهي ثياب الزينة التي تحت الجلابيب. ويتبيَّن ذلك من ثلاثة أوجه:

الأول: أنه ظاهر لفظ الآية؛ فإنَّ الله تعالى قال: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾، فجعل "ما ظهر" نوعاً من زينتهنَّ، فيكون من الزينة المقصودة هنَّ، والجلباب (العباءة) ليست من الزينة وإنما هي سترٌ للزينة.

الثاني: أنَّ الجلباب لا يصحُّ أن يُجعل نوعاً "من زينتهنَّ"، فإنه لو كان زينةً تلفت النظر كان الخروج به من تبرُّج الجاهلية الذي نهى الله تعالى عنه.

الثالث: أنَّ ذلك هو ما فهمه عن ابن مسعود رضي الله عنه أجلُّ من دار عليه إسنادُ هذا الأثر وهو أبو إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي من فقهاء الكوفة وحفاظها المتقنين؛

الأعمش بالإسناد نفسه تفسير قوله تعالى: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ﴾ فقال (تفسير الطبري: 9/349-350): «الرداء»، فالأعمش عنده بهذا الإسناد عن عبد الله تفسير لآية الزينة، وتفسير لآية القواعد، والثوري روى كلا التفسيرين عنه وضبط لفظ كلِّ رواية، وتابعه في كلِّ رواياتٍ صحيحة عن أصحاب عبد الله من وجوهٍ أُخر، أما ابن فضيل فروى قوله: (الرداء) في تفسير (إلا ما ظهر منها)، وذلك سهو منه والله تعالى أعلم.

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

وروى عنه عليُّ ابن أبي طلحة أنه ذكر من الزينة الظاهرة الوجه والكحل
والخضاب والخاتم⁽¹⁾، وأرسل عنه ابن جريج أنه قال⁽²⁾: «الخاتم والمُسكة»، والمسكة
السوار، وروي عنه من وجوه ضعيفة أنه قال⁽³⁾: «الكحل والخاتم».

فابن عباس يجعل زينة الوجه مما ظهر من الزينة.

وقد روي عن أنسٍ رضي الله عنه في تفسير ما ظهر من الزينة أنه قال⁽⁴⁾: «الكحل
والخاتم».

وروي عن المسور بن مخرمة رضي الله عنه أنه قال⁽⁵⁾: «الْقَلْبَيْنِ والخاتم والكحل»، والقَلْب
السوار.

وصحَّ عن سعيد بن جبير أنه قال⁽⁶⁾: «الكحل والخاتم»، وفي رواية صحيحة زاد
«والخضاب».

وصحَّ عن مجاهد قال⁽⁷⁾: «الكحل والخضاب والخاتم».

وصحَّ عن عطاء قال⁽⁸⁾: «الخضاب والكحل».

[] تفسير الطبري (305/9).

(بر) تفسير الطبري (305/9).

(تر) تفسير الطبري (304/9) وشرح معاني الآثار للطحاوي (332/4) وسنن البيهقي (383/2)،
85/7 384.

(ير) أخرجه ابن المنذر (الدر المنثور: 179/6).

(سم) مصنف ابن أبي شيبة (547/3)، وتفسير الطبري (305/9).

(شم) تفسير الطبري (304/9) بأسانيد صحيحة عن سفيان الثوري ومروان بن معاوية الفزاري عن عبد
الله بن مسلم بن هرمز المكي عن سعيد بن جبير، وخالفهما حفص بن غياث الكوفي (مصنف ابن أبي
شيبة: 547/3، وسنن البيهقي: 482/2) فرواه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس والصواب أنه
من قول سعيد.

(له) تفسير الطبري (305/9)، وتفسير ابن أبي حاتم (2574/8).

[] مصنف ابن أبي شيبة (547/3).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

وهؤلاء الثلاثة من أكابر أصحاب عبد الله بن عباس رضي الله عنه.

وصحَّ ذكر الكحل مما ظهر من الزينة عن الشعبي وقتادة، ويأتي النقل عنهما. فهذه آثارٌ عن سبعةٍ من أئمة السلف، وابنُ عباسٍ ثامنهم؛ كلُّهم على أنَّ زينة الوجه كالكحل هي مما ظهر من الزينة.

فإذا تحقَّق هذا فإنه لم يقل أحدٌ إنَّ الكحلَّ من الزينة التي يحلُّ للمرأة أن تبديها للرجال الأجانب، بل ولا يصحُّ أن يقوله أحدٌ لأنَّ صريحَ القرآن ينفيه فالله تعالى حرَّم التبرُّج بالكحل على القواعد من النساء فكيف يُحِلُّه للشواَب؟! ومحالٌّ أن يتظاهر أئمة الإسلام على إباحتها أمرٍ ونسبته إلى كلام الله تعالى ثم يكون مناقضاً لصريح القرآن.

فعلِّم أنَّ هذه الأنواع من الزينة، وهي الكحل والخضاب والخاتم والسوار هي مما لا يحلُّ للمرأة أن تبديه إلا لمحارمها، فيكون معنى "ما ظهر من زينتهن" أنه سوى ما يخفين منها، والذي يخفين هو ما لا يطلُّ عليه إلا بعَلٍّ كالخلائيل.

الاستئناس لمعنى قول ابن عباس بمن يوافقه من الأئمة:

قد وافق هذا القول المحكي عن ابن عباس جماعةً فجاءت أقوالهم مُبيِّنةً عن مقاصدهم، وأنهم يعنون بـ "ما ظهر من الزينة" ما يظهر للمحارم ويفارق "ما يخفين" مما لا يراه إلا بعَلٍّ كالخلائيل، فإنهم أدرجوا في تفسير "ما ظهر منها" أنواعاً من الزينة لا يحلُّ إبدائها للأجانب بلا نزاع.

قال عكرمة وأبو صالح في تفسير ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾⁽¹⁾: «ما فوق الدرع». والدرع هو القميص أي الثوب الذي تلبسه المرأة في بيتها، وما فوقه هو النحر والوجه والرأس، فهما يتكلمان في ما يحلُّ إبدائه للمحارم.

(□) مصنف ابن أبي شيبة (546/3)، وإسناده إليهما من أصح الأسانيد.

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

وقال قتادة في تفسير ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾⁽¹⁾:
«المُسْكُتَانِ وَالْخَاتِمَ وَالْكَحْلَ، وَبَلَّغْنِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ
وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُخْرِجَ يَدَهَا إِلَّا إِلَىٰ هَاهُنَا وَقَبْضَ نِصْفِ الذَّرَاعِ»، وفي روايةٍ أُخْرَى
عنه قال⁽²⁾: «الكحل والسواران والخاتم».

والسوار والذراع لا تُبديهما إلا لمحارمها، فقتادة يعني أنها تُبدي للمحارم.

موافقة أربعة من أئمة السلف لابن مسعود وابن عباس معاً:

وهذا يدل على أن قولهما واحد، ولو كانا متضادّين ما اجتمعا في كلام أئمة
السلف، وما ذكرته صحيح عنهم منه ما هو على رسم الصحيحين:

1- الحسن البصري؛ قال⁽³⁾: «الوجه والثياب».

2- الشعبي؛ قال⁽⁴⁾: «الكحل والثياب».

3- مجاهد؛ قال⁽⁵⁾: «الثياب والخضاب والخاتم والكحل».

4- قتادة؛ قال⁽⁶⁾: «الوجه والثياب»، وتقدّم عنه ذكر الكحل والسوار.

فترى أنهم أربعتهم ذكروا أن مما ظهر من الزينة الثياب كما قال ابن مسعود رضي الله عنه،
وذكروا زينة الوجه كالذي روي عن ابن عباس رضي الله عنه، فدلّ على أنهما قول واحد.

بل تأمّل قول مجاهد رحمه الله وهو جامع علم ابن عباس؛ فإنه إذا أحلّ للشابة أن
تتزيّن عند أجنبي بالكحل والخضاب وبالخاتم والثياب فليت شعري ما الزينة التي حرّم

[□] تفسير الطبري (305/9)، وإسناده صحيح.

(بر) تفسير الطبري (305/9)، وإسناده صحيح.

(تر) مصنف ابن أبي شيبة (546/3).

(ير) مصنف ابن أبي شيبة (546/3)، وتفسير الطبري (305/9) وزاد (والخضاب).

(سم) تفسير ابن أبي حاتم (2574/8).

(شم) تفسير الطبري (306/9).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

الله على القواعد أن يتبرجنَ بها بعد هذه الزينة وقد أبيضت كلها للشابة!؟

الأدلة على صحة القول الذي بيّناه:

بقي مما يدلُّ على ذلك دليان:

الدليل الأول: دلالة آية القواعد من النساء.

قال الله تعالى: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ إِذَا طُفِّقْنَ فَلْيَسِرْنَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ﴾ [النور: 60].

وقد تقدّم ذكر قول ابن مسعود أنه فسّر ﴿يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ﴾ بأنَّهنَّ يضعنَّ الجلباب أو الرداء وأنَّ أسانيده أسانيد الصحيحين.

وأخرج ابن أبي حاتم بإسنادٍ صحيح عن عمرو بن دينار⁽¹⁾ عن ابن عباس أنه كان يقول: «فليس عليهنَّ جناحٌ أن يضعن جلابيهنَّ».

وكذلك روى عكرمة⁽²⁾ وعليُّ بن أبي طلحة عنه⁽³⁾.

وكذلك صحَّ عن الشعبيِّ والحسن ومجاهد وعطاء وقتادة⁽⁴⁾ أنهم فسروا قوله تعالى: ﴿يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ﴾؛ بأنَّهنَّ يضعن جلابيهنَّ.

وقوله تعالى: ﴿بِزِينَةٍ﴾ يَعْمُ كُلَّ زِينَةٍ، أي لا جناح عليهنَّ أن يضعن ثيابهنَّ من غير أن يُظهرنَّ زينةً تلفت نظر الرجال، لا زينة وجهٍ ولا زينة ثياب.

قال سعيد بن جبیر⁽⁵⁾: «لا تتبرجن بوضع الجلباب؛ أن يُرى ما عليها من

(□) تفسير ابن أبي حاتم (2641/8).

(بر) سنن البيهقي (93/7).

(تر) تفسير الطبري (350/9).

(ير) تفسير ابن أبي حاتم (2640/8 - 2641)، وتفسير الطبري (350/9).

(سم) تفسير ابن أبي حاتم (2642/8).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

الزينة».

وقال مقاتل بن حيان⁽¹⁾: «ليس لها أن تضع الجلباب لتريد بذلك أن تُظهِرَ
قلاندها وقرطها وما عليها من الزينة».

فالقرآن صريحٌ أنه لا يحلُّ للقواعد إذا وضعن الجلابيب أن يتزيَّنَّ بكحلِّ أو
بخضاب إذا كان ذلك يلفت نظر الرجال ويرغِّبهم في النظر إليهنَّ، فهل يبيح القرآنُ
للشواِبِّ ما يحرمه على القواعد؟!!

وهل يخفى مثل ذلك الحكم الصريح على مثل ابن عباس وأصحابه فيقولوا إنَّ
الشابة تتزيَّن بالكحل والخضاب والقاعدة لا تفعل؟!
فتبيِّن أنَّ "ما ظهر" هو ما يظهر للمحارم لا للأجانب.

الدليل الثاني: الإجماع على حال أمهات المؤمنين.

ذلك أنَّ أمهات المؤمنين داخلاتٌ في عموم قول الله تعالى في صدر هذه الآية:

﴿كك﴾.

بل إنَّ ذلك هو فَهْمُ أمهات المؤمنين والوحي ينزل في بيوتهن والنبي ﷺ مُقَرَّرٌ لهنَّ،
وذلك ما أخرج مسلم⁽²⁾ من حديث عائشة رضي الله عنها قالت في الحديث الذي
تقدَّم ذكره وفيه: «كان يدخل على أزواج النبي ﷺ مَحْنَثٌ فكانوا يعدونه من غير
أولى الإربة...»، الحديث.

والحادثة وقعت قبل غزوة الطائف بيوم كما في رواية أم سلمة التي خرَّجها مسلمٌ
قبل هذه الرواية، فهي بعد استقرار أحكام الزينة والحجاب واللباس.

فقولها: «كانوا يعدونه من غير أولى الإربة» فيه دليلٌ صريحٌ على أنهنَّ لم يزلنَّ

(□) تفسير ابن أبي حاتم (2642/8).

(بر) صحيح مسلم (رقم 2181).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

إلى تلك الساعة مخاطباتٍ بهذه الآية كخطاب غيرهنَّ من المؤمنات سواء، لأنَّ أولى الإربة لم يُذكروا إلا فيها.

فإذا تبَيَّنَ ذلك فإنَّ الله تعالى أمرهنَّ بما أمر به المؤمنات أن لا يبدینَ زینتهنَّ إلا ما ظهر منها؛ فهل يقول مسلمٌ إنَّ أمهات المؤمنین یجلُّ لهنَّ إبداء الكحل والحضاب أو الوجه والكفين للرجال الأجانب؟!!

الخلاصة التي تجتمع عليها أقوال أئمة السلف في تفسير الآية:

خلاصة ما تقدّم أنّ الله تعالى ذكر في الآية زينة المؤمنات التي يقصدنها ويجلُّ لهنَّ أن يتزيّننَّ بها، فذكر نوعين من الزينة وبيّن حكم كل نوع:

النوع الأول: "ما يخفين من زينتهنَّ"؛ وهذا مفسّر في الآية نفسها بمثالٍ منه وهو الخلاخيل التي لا يطلع عليها ولا على موضعها إلا بععل، قال تعالى: ﴿وَلَا يَصْرِيحُنَّ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾ [النور: 31].

ولا خلاف في أنّ ذلك هو الخلاخيل التي تُعقد على عضلة الساق، ولا يجلُّ أن يراها إلا بععل، فدلَّ على أنّ إخفاء الزينة في الآية هو إخفاؤها عن كلِّ ما سوى البعولة حتى وإن كانوا محارم، وليس إخفاءها عن الأجانب وحدهم.

النوع الثاني: "ما ظهر منها"؛ ففسروه كلُّهم بأمثلة تُخرجه عن معنى "ما يخفين من زينتهنَّ"، فابن مسعود وغيره ذكروا ثياب الزينة، وابن عباس وغيره ذكر زينة الوجه والكف، ومنهم من يُنصُّ على أمثلة من زينة الوجه أو الكف كالكحل أو الحضاب أو الخاتم أو السوار.

ثم أتمت الآية البيانَ فحصرت من يجلُّ لهنَّ أن يُبدینَ له زينتهنَّ.

ما أذى إليه التنازع في فهم قول ابن عباس:

أذى غموض معنى قول ابن عباس رضي الله عنه على كثير من المصنفين إلى اختلاف في

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

فروع المسألة، لكنه لم يؤدِّ إلى اختلافٍ في أصلها.

ذلك أنَّ الأمة مجمعةٌ على أنَّ معنى كلام الله تعالى في آية الجلابيب هو فَرَضَ ستر الوجوه على نساء المؤمنين كافةً، وسنذكر ذلك في مكانه، فلم يُختلف في ذلك وإنما حدث اختلافٌ في فرعٍ دونه.

وسنذكر مثالين؛ أحدهما لأثر قول ابن عباس على إمامٍ من أئمة التفسير، وآخر لإمامٍ من أئمة الفقه ومذهبه الفقهي من قبله ومن بعده.

المثال الأول: مَنْ حَمَلَ قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى تَدْرِجِ التَّشْرِيعِ.

اختار الإمام أبو جعفر ابن جرير الطبري رحمه الله أنَّ "ما ظهر من الزينة" هو الوجه والكفان ويتبعه الكحل والخضاب والسوار والخاتم، وجعل ذلك مما يجوز إبداءه للأجانب لما تكلم على تفسير الآية في سورة النور⁽¹⁾.

ثم لما تكلم في تفسير سورة الأحزاب في تفسير قوله تعالى: ﴿يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ﴾ [الأحزاب: 59] قال⁽²⁾: ((يقول تعالى ذكره لنبه محمد ﷺ: يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين لا يتشبهن بالإماء في لباسهن إذا هنَّ خرجن من بيوتهن لحاجتهن فكشفن شعورهن ووجوههن، ولكن ليدنين عليهن من جلابيبهن)). ثم ذكر أقوال المفسرين في إدناء الجلابيب وأنه إدناؤها على الوجه وتغطيته بها ولم يذكر غير ذلك.

وقال في تفسير آية القواعد من النساء⁽³⁾: ((يقول فليس عليهن حرجٌ ولا إنتم أن يضعن ثيابهن، يعني جلابيبهن، وهي القناع الذي يكون فوق الخمار، والرداء الذي

(□) تفسير الطبري (306/9).

(بر) تفسير الطبري (331/10).

(تر) تفسير الطبري (348/9).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

يكون فوق الثياب؛ لا حرجَ عليهنَّ أن يضعن ذلك عند المحارم من الرجال، وغير المحارم من الغرباء غَيْرَ متبرجات بزينة)).

وقال⁽¹⁾: ((وقوله: ﴿عَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ﴾ [النور: 60]، يقول: ليس عليهن جناح في وضع أرديتهن إذا لم يردن بوضع ذلك عنهن أن يبين ما عليهن من الزينة للرجال)). فتري أن الأمر جليٌّ عنده أن آخر الأمر المستقرُّ هو تحريم كشف الوجه إلا للقواعد وتحريم إبداء زينته حتى على القواعد من النساء، وأنَّ ما أخذ من قول ابن عباس لا يخلو أن يكون تشريعاً متقدماً.

وما قاله ابن جرير رحمه الله هو ظاهر ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فإنه قال⁽²⁾: ((فإذا كُنَّ مأموراتٍ بالجلباب لئلا يعرفن، وهو ستر الوجه أو ستر الوجه بالنقاب؛ كان الوجه واليدان من الزينة التي أمرت ألا تظهرها للأجانب فما بقي يخلُّ للأجانب النظر إلا إلى الثياب الظاهرة فابن مسعود ذكر آخر الأمرين وابن عباس ذكر أول الأمرين)).

فحمل قول ابن عباس على أنه الأمر الأول قبل استقرار الحكم.

المثال الثاني: مَنْ حَمَلَ آيَةَ الزَّيْنَةِ عَلَى حُكْمِ النَّظَرِ مِنَ الرِّجَالِ.

قال الإمام أبو بكر الجصاص الحنفي رحمه الله في أحكام قوله تعالى: ﴿وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾⁽³⁾: ((قال أصحابنا: المراد الوجه والكفان لأنَّ الكحل زينة الوجه والخضاب والخاتم زينة الكف، فإذا قد أباح النظر إلى زينة الوجه والكف فقد اقتضى ذلك لا محالة إباحة النظر إلى الوجه والكفين...، بغير شهوة)).

(□) تفسير الطبري (350/9).

(بر) مجموع الفتاوى (110/22 - 111).

(تر) أحكام القرآن للجصاص (172/5 - 173).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

فحمل قول ابن عباس على حكم نظر الرجال إلى زينة المرأة.

وقال في أحكام آية الجلابيب⁽¹⁾: ((في هذه الآية دلالة على أنَّ المرأة الشابة مأمورةٌ بستر وجهها عن الأجنبيين وإظهار الستر والعفاف عند الخروج لئلا يطمع أهل الريب فيهن)).

وقال في تفسير آية القواعد من النساء⁽²⁾: ((لا خلافَ في أنَّ شعر العجوز عورةٌ لا يجوز للأجنبي النظر إليه كشعر الشابة...، وفي ذلك دليل على أنه إنما أباح للعجوز وضع رداؤها بين يدي الرجال بعد أن تكون مغطاة الرأس وأباح لها بذلك كشف وجهها ويدها لأنها لا تشتهي)).

فترى أنه لما انتهى إلى آية الجلابيب وآية القواعد من النساء نطقَ بالمحكم البين وانتهى إليه وجزم به، وحمل قول ابن عباس رضي الله عنه على حكم نظر الرجال.

وهذا الذي قال الجصاص قد قرّر مثله من قبله الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله وهو من أئمة المذهب الأولين، فإنه قال⁽³⁾: ((فأبيح للناس أن ينظروا إلى ما ليس بمحرم عليهم من النساء إلى وجوههن وأكفهن)).

لكنه لما قرّر مسألة كشف المرأة وجهها قال⁽⁴⁾: ((وتمنع المرأة الشابة من كشف وجهها بين رجال)).

ثم لم يزل قول الطحاويّ هذا معتمداً في المذهب، فبعده قال السرخسي من كبار أئمة الحنفية⁽⁵⁾: ((المرأة من قرنها إلى قدمها عورة...، ثم أبيع النظر إلى بعض المواضع منها للحاجة والضرورة)).

(□) أحكام القرآن للجصاص (5/245).

(بر) أحكام القرآن للجصاص (5/196).

(تر) شرح معاني الآثار (4/332).

(ير) رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين (1/272).

(سم) المبسوط (10/145).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
 ومخالفة سبيل السنة والجماعة

فأخذ قول سلفه المستنبط من تفسير ابن عباسٍ لكنه قيّد جواز النظر بالحاجة والضرورة، وجعل كُلاًّ بدنها عورة يجب عليها ستره من نظر الأجانب.
 ثم جاء من بعده كمال الدين ابن الهمام وهو من رؤساء المذهب فقال⁽¹⁾: ((المرأة منهية عن إبداء وجهها للأجانب بلا ضرورة)).

فلخصّ بهذه العبارة ما تفرّق من تقرير أئمة المذهب الذين تقدموه.
 ثم لم يزل ذلك منقولاً معتمداً يقرّرونه بحروفه إلى أن قرّره ابن عابدين في حاشيته وهو عمدة المتأخرين منهم وجامع خلاصات المذهب⁽²⁾.

فتركى أن المذهب الحنفيّ ينتهي أئتمته في تقرير المسألة إلى محكم القرآن الذي تضمنته آية الجلايب وآية القواعد من النساء التي تجعل زينة الوجه مما لا يحلّ إبدائه للأجانب، وانحصر أثر قول ابن عباس عندهم في مسألة نظر الرجال إلى المرأة لغير شهوة، ثم قيّدوه بالحاجة.

والمقام هنا مقام إشارةٍ تُبيّن أنّ التنازع في معنى قول ابن عباس أحدث إشكالاتٍ في بعض مسائل النظر وتداخلاً في بعض الأقوال، لكنه لم يعدّ بالنقض على الأصل المنصوص في القرآن، لأنهم في هذه المسائل يسلكون جادةً علميةً لاجبة؛ للتنازع فيها حدود ولتفاوت الأنظار فيها قيود.

الخمارة والضرب به:

قال تعالى: ﴿وَلْيَضْرِبَنَّ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ [النور:31]، والخُمُر جمع خمار، وهذا فرضٌ من الله تعالى تنزّل قبل نزول آية الجلايب، فلا بدّ من معرفة معنى هذا الاسم الذي فرض الله به هذا الحكم.

(□) فتح القدير (514/2).

() حاشية ابن عابدين (406/1، 528/2).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

فإنَّ أسماء الألبسة والآلات تتبدَّل، والحكم الشرعيُّ يتبع المعنى فيتعلَّق بمعنى الخمار المعروف عند نزول القرآن فإذا تغيَّر اسمه ثبت الحكم على المعنى لا على اصطلاحات الناس المتجدِّدة.

معنى الخمار وأنواعه في لسان العرب:

"الخمار" في لسان العرب اسمٌ جنسٍ للباس الذي تُغَطِّي به المرأة رأسها؛ الشَّعْرَ أو الوجَّة أو أحدهما، فما ستر شعر المرأة خماراً، وما أدنته على وجهها فستره كُله خماراً، وما قَتَّعه فنكَّر ملامحه خماراً، والبُرْتُوع والتَّقَاب المَفْصَلان على قياس الوجه خماراً.

ومما يدلُّ على أنَّ العرب تُسمِّي غطاء الوجه خماراً قولُ ذي الرمة⁽¹⁾:

منازلُ كلِّ آنسةٍ تُقالُ يَزِينُ بياضُ مَحْجَرِها الخمارا

قال أبو نصر الباهلي: ((المَحْجِر ما بدا من التَّقَاب، وهو فَجْوَة العين)).

فسمَّى ذو الرمة النَّقابَ خماراً وهو غطاءٌ مَفْصَلٌ للوجه.

فتبيَّن أنَّ اسمَ "الخمار" في لسان العرب يُطلق على اللباس الذي يُستترُّ به الرأسُ، سواءً سترَ الشعرَ وحده، أو سترَ الوجه وحده كالنقاب، أو سترهما جميعاً، فكلُّ ذلك خمار.

قال أبو عبيد القاسم بن سلام⁽²⁾: ((حديث محمد بن سيرين رحمه الله أنه قال: (النقاب مُحَدَّث)، وهذا حديثٌ قد تأوَّله بعض الناس على غير وجهه؛ يقول: إنَّ النقاب لم يكن النساء يفعلنه كُنَّ يُبْرِزْنَ وُجُوهُهِنَّ، وليس هذا وجهُ الحديث، ولكنَّ النقاب عند العرب هو الذي يبدو منه المَحْجِر، فإذا كان على طرف الأنف فهو اللَّفَام، وإذا كان على الفم فهو اللثام، ولهذا قيل فلان يلثم فلانا إذا قَبَّله على فمه،

(□) شعر ذي الرمة برواية أبي نصر الباهلي صاحب الأصمعي وشرحه (2/1372).

(بر) غريب الحديث لأبي عبيد (4/462 - 464).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

والذي أراد محمدٌ فيما نرى والله أعلم أن يقول إنَّ إبداءهنَّ المحاجر مُحَدَّثٌ وإنما كان النَّقَابُ لاصقاً بالعين، أو أن يبدو إحدى العينين والأخرى مستورة، عرفنا ذلك بحديث يحدثه هُوَ عن عَبِيدَةَ أنه سأله عن قوله عز وعلا: ﴿يَدْرِيْنَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلْبِيْبِهِنَّ﴾ [الأحزاب:59]، قال: فقنَّع رأسه وغطَّى وجهه وأخرج إحدى عينيه وقال: هكذا)).

قال⁽¹⁾: ((فإذا كان النَّقَابُ لا يبدو منه إلا العينانِ فقط فذلك الوَصُوصَةُ، واسم ذلك الشيء "الْوَصُوصُ" وهو الثوب الذي يُعْطَى به الوجه، وقال الشاعر: (يا ليتها قد لبست ووصوصاً)، وإنما قال هذا محمدٌ لأنَّ الوصاوص والبراقع كانت لباسَ النساءِ ثم أحدثنَّ النقاب بعد ذلك)).

فبيَّن هذا الإمامُ أنَّ اسمَ "النقاب" يشمل النقابَ الواسعَ فجوةَ العين الذي عناه ابنُ سيرين، والنقابَ الصغيرَ فجوةَ العين الذي كان يُسَمَّى "الْوَصُوصُ"، وما بيَّن ذلك الذي يُسَمَّى "الْبُرْقع"، فكلُّ ذلك نقابٌ لأنه قد نُقِبَ فيه فجوةٌ للعين وفُصِّلَ على ذلك.

فالنقاب اسمٌ لألبسةٍ تختلف عن القناع، فإنَّ التَّقْنَعُ يكون بأنَّ يُضْمَّ الجلبابُ طرفٌ منه على طرفٍ حتى تختفيَ عامتهُ ملامحِ الوجه، من غير أن يكون قد فُصِّلَ على قياس الوجه وفُصِّلَ فيه فجوةٌ للعين كالنقاب.

فتحصَّلَ أنَّ الخمارَ منه خمارُ الرأس والشَّعْر، ومنه خمارُ الوجه.

وخمارُ الوجه منه ما يستره كله، ومنه ما يُقْتَع ملامحه، ومنه ما فُصِّلَ فيه فجوةٌ للعين.

والنقاب (الذي فُصِّلَ فيه فجوةٌ للعين) منه الوَصُوصُ، ومنه البُرْقع، ومنه النقاب

(□) غريب الحديث لأبي عبيد (464/4).

المحدث الواسع الفجوة.

معنى الضرب بالخمُر على الجيوب:

قال الله تعالى: ﴿وَلْيَضْرِبَنَّ مِخْمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾.

فلم يؤمرن بلبس الخُمُر وإنما بشيء زائد وهو الضرب بها على الجيوب، وقد بينا من قبل أن نساء العرب لم تكن امرأةً منهنّ تضع خمار الرأس قطُّ إذا برزت للرجال الأجانب.

قال الإمام الشافعي في ذكر إحرام المرأة وتغطيتها وجهها⁽¹⁾: أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس قال: «تُدلي عليها من جلابيها ولا تضرب به، قلت: وما "لا تضرب به"؟ فأشار لي: كما تجلبب المرأة، ثم أشار إلى ما على خديها من الجلابب فقال: لا تغطيه فتضرب به على وجهها، فذلك الذي لا يبقى عليها، ولكنّ تسُدله على وجهها كما هو مسدولاً ولا تَقْلبه، ولا تضرب به ولا تَعْطِفه».

وأخرجه كذلك أبو داود في مسائله⁽²⁾ قال: حدثنا أحمد، قال حدثنا يحيى وروح، عن ابن جريج قال أخبرنا عطاء، قال أخبرنا أبو الشعثاء أن ابن عباس وفيه قال روح في حديثه: «قلت: وما "لا تضرب به"؟»، فذكر مثله.

وهذا صحيح؛ روح بن عبادة ثقة حافظ وابن جريج إمام متقن، وقد تابع روحاً على لفظه عن ابن جريج سعيد بن سالم، ولعلَّ إسناده (بزيادة أبي الشعثاء بين عطاء وبين ابن عباس) أصحُّ من إسناده سعيد بن سالم لأنه تابع روحاً عليه يحيى القطان. فهذا إسناده صحيح ثابت عن ابن عباس؛ فأما قوله: (تُدلي عليها من جلابيها ولا تضرب به) فقد اتفق على روايته عن ابن عباس كلُّ من رواه عن ابن جريج، وهو

(□) كتاب الأم (2/162).

(بر) مسائل أبي داود (رقم 110).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

10
0

كافٍ في إثبات المعنى المقصود، وأما التفسير فإن كان من قوله فهو كذلك، وإن كان من تفسير عطاء فهو أعلم الناس بابن عباس وأحفظهم أن يفسر عبارته. وفي هذا الأثر من الفقه أن ابن عباس فرّق في تغطية المحرمة وجهها بين أمرين؛ منع أحدهما وأمر بالثاني:

1- الضرب بالخمارة، فهذا الممنوع.

3- إداؤه (وهو إداؤه وسدله)، وهذا المأمور به.

فدلّ دلالة صريحة على أن الضرب بالخمارة أو الجلباب في فهم ابن عباس ولغته هو ضربٌ من تغطية الوجه لا ينبغي للمحرمة أن تفعله لأنه من جنس الانتقاب، وهو غير الإدناء والسد، وهذا هو المقصود من الحديث وبه يتبيّن معنى الضرب بالخمارة أنه تغطيةٌ للوجه لكنها ليست كتغطيتها بإدناء الجلابيب.

وبيّن التفسير لابن عباس كان أو لعطاء أن إدناء الجلباب هو أن تُرسَله المرأة من فوق الرأس وتتركه يتدلى مسدولاً مسترسلاً مُعْطِياً وجهها ولا تقلبه، والقالب كما تكشف المرأة غطاء وجهها فإنه يكون مسترسلاً ما لم تقلبه إلى ما فوق رأسها، فتترك الجلباب أو الخمار مسدولاً مسترسلاً على وجهها وهي محرمة.

أما الضرب به وعطفه فهو أخذ المرأة بطرف الجلباب أو الخمار ثم عطفه (أي ثنيه) على وجهها والضرب به (أي إصاقه) بوجهها لتغطيه.

ثم بيّن أن الضرب به على الوجه لا يبقى، أي لا يثبت ولا يمكن استدامته لأنه يحتاج إلى إمساكٍ وأخذٍ باليد يثبت الخمار لاصقاً بالوجه، فابن عباس يجعل تغطية الوجه بهذه الصفة من جنس النقب المفصل على الوجه المنهي عنه.

فتبيّن أن القرآن أوّل ما فرض على النساء الضرب بالخمارة على الجيوب، أي إذا لقيت المرأة أحداً من الأجانب يجب عليها أن تأخذ من خمارها ما تضرب به وجهها ضرباً تستر به الوجه والنحر، ولم يأمرهنّ بعدُ بإدناء الجلابيب على عادة الشريعة في

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

10
1

تدرج الأمور العامة التي تتفاوت فيها عادات الناس.

فنساء العرب كلهن كُنَّ يَحْتَمِرْنَ لكن العادات تتفاوت فمنهنَّ من يَعْتَدُنَّ تغطية الوجه ومنهنَّ من لا يَعْتَدُنَّه، فنزل التشريع أولاً بحسب هذا التفاوت وفَرَضَ أَقْلَ ما يمكن من تغطية الوجه؛ فلم يأمرهنَّ بلزوم النقاب ولا بإدناء الجلايب، وإنما بالضرب بالخمرة على الجيوب إذا لقين أجنبياً منهنَّ.

ثم لما وَطَّنت الشريعة من كُنَّ من النساء لا يلتزم غطاء الوجه انتقلت إلى فَرَضِ إدناء الجلايب، ولذلك اتَّفقت كلمة المفسرين قاطبةً على أَنَّ آيةَ إدناء الجلايب صريحةٌ في تغطية الوجه تغطية ثابتة.

أخرج البخاري⁽¹⁾ من حديث الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت: «يرحم الله نساء المهاجرات الأول؛ لما أنزل الله: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ شَقَقْنَ مَرُوطَهُنَّ فَاحْتَمِرْنَ بِهِ».

وهذا حديث له دلالة جليلة في معنى الآية؛ فَإِنَّ عائشة اختصت بالذكر "المهاجرات الأول"، وغالبهنَّ من قريش وقد ثبت أَنَّ من عادتھنَّ ستر الوجوه فضلاً عن لبس الخُمُر، فلا يمكن بحالٍ أن يكون المعنى إِنَّ المهاجرات الأول كُنَّ لا يلبسن خُمراً ثم لما نزلت الآية شققن لهنَّ خُمراً.

بل ولا يمكن أن يُظنَّ بالمهاجرات الأول أَنھنَّ كُنَّ يبدین نحوھنَّ ليقال إِنَّ عائشة تعني أَنھنَّ عَطَّين جيوھنَّ بخمرھنَّ فهذا لا يقوله من يعرف شيم قريش وأخلاقها فضلاً عن خير نساءها المهاجرات الأول.

والآية خطاب للمؤمنات عامة لا للمهاجرات خاصة، وكلهنَّ امثلن فضرين بخمرهنَّ على جيوھنَّ فلم اختصت عائشة المهاجرات الأول بهذا؟

فهذا يدلُّ على أَنَّ المهاجرات الأول فعلنَّ من الامتثال أمراً زائداً فترحمت عليهنَّ

(□) صحيح البخاري (رقم 4480).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

10
2

عائشة تنويها بصدقهنَّ ورغبتهنَّ العظيمة في طاعة الله ورسوله.

ذلك أنَّ الآية أمرت بالضرب بالخمر على الجيوب ففعلته مَنْ لم يكن من عاداتها ذلك فحصل لها الامتثال، ولكن مَنْ كانت تفعله من قبل نزول الآية كنساء قريش ماذا بقي لها من الامتثال؟

هذا ما ذكرته عائشة رضي الله عنها؛ فإنها قالت: «شَقَّقْنَ مَرُوطَهُنَّ فَاخْتَمَرْنَ بِهِ» فهل المروط منسوجة لتكون حُمْراً؟

قال أبو منصور الأزهري⁽¹⁾: «أبو عبيد: عن أبي زيد: يقال: المروط أكسية من صوفٍ أو خِرٍّ كان يؤتزر بها، واحدها مِرْطٌ».

فليست المروط مما يستعمل ليكون خماراً لأنَّ فيها غِلْظاً وإنما تستعمل أزراراً وما أشبهه، فهنَّ أْبَيَّنَّ أَنْ يَنْزَلَ قُرْآنٌ يَخَاطِبُ الْمُؤْمِنَاتِ وَيَجْعَلُ امْتِنَانَهُنَّ سَبِيلاً لِلْفَلَاحِ ﴿وَتُوبُوا﴾ يى جَمِيعاً أَيْهِ الْمُؤْمِنَاتِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿النور:31﴾؛ ثم لا يكون منهنَّ إحدائٌ امتثال بعد نزوله، فَعَمَدَنَ إِلَى المروط على غِلْظها فشققنَّ منها حُمْراً لتكون حُمْرهنَّ بعد نزول القرآن أشدَّ تحقيقاً لمراد الله ورسوله منها قبل نزوله، وذلك غاية ما قدرنَّ عليه من الامتثال لأنَّ القرآن إنما فرض بهذه الآية على المؤمنات أن يَكُنَّ كِنْسَاء قريش، أي ألغى تفاوت العادات وأمر بما كان معتاداً لنساء قريش، والله تعالى أعلم.

الجلباب وإدناؤه:

استنقرَّ القَرْضُ على الحرائر إذا خرجنَّ على قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّجِيُّ قُلٌّ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْنَّ مِنْ جَلْبِيبِهِنَّ﴾ [الأحزاب:59]، فلا بدَّ من بيان معنى "الجلباب" لأنه صار بهذه الآية اسماً شرعياً.

(□) تهذيب اللغة (3/345).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

الفرق بين الجلباب والخمار عند العرب:

الجلباب عند العرب هو ما يسمّى عند العرب اليوم "العباءة"، فكما أنّ الجلباب يكون للرجل والمرأة فكذلك العباءة للرجل والمرأة ولكلّ منهما جلبابٌ (عباءة) تليق به، وجلباب الرجل (عباءته) هي الأردية التي تسمى المشالخ.

وجلباب المرأة الذي علّقت به الشريعة الفرض على النساء هو عند العرب ثوبٌ يكون من فوق ثيابها ويعلمو رأسها، فليس محتصاً بستر الرأس وإلا لكان خماراً، وليس محتصاً بما سوى الرأس من البدن وإلا لكان ثوباً من سائر الثياب، وإنما الجلباب ما جمع سترَ الرأس وسترَ غيره من البدن.

قال إمام اللغة الليث بن رافع⁽¹⁾: ((الجلبابُ ثوبٌ أوسعُ من الخمار دون الرداء تُعْطَى به المرأة رأسها وصدرها)).

فبيّن أنّ الجلباب لا يكون للرأس وحده بل يكون من فوق خمار الرأس ومن فوق ثياب سائر الجسد، وأول ذلك ثياب أعلى الجسد.

وقال أبو منصور الأزهري⁽²⁾: ((قال أبو العباس: قال ابن الأعرابي: الجلبابُ الإزار، قال أبو عبيد: قلت: ومعنى قول ابن الأعرابي (الجلباب الإزار) لم يُردْ به إزارَ الحفّو ولكن أراد به الإزار الذي يُشتمَلُ به فيجَلَّلُ به جميعُ الجسد)).

فَتَحَصَّلَ من كلامهم أنّ الجلبابَ لباسٌ من فوق الثياب، لا بُدَّ أن يعلوَ الرأسَ فيُعْطِيهِ ويُعْطِي معه ثيابَ أعلى الجسد، وقد يكونُ سابقاً فيُعْطِي ثيابَ أسفل الجسد، أما ما حَمَّرَ الرأسَ وحده فهو خمارٌ لا جلباب ، وأما ما عَطَى الجسدَ دون الرأس فهو ثوبٌ من الثياب ولا يسمّى جلباباً.

فالثوب الذي يُسمّى اليوم "عباءة الكتف" هو ثوبٌ من الثياب لا جلباب لأنه لم

(□) تهذيب اللغة للأزهري (64/11).

(بر) تهذيب اللغة (65/11).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

10
4

يَعْلُ الرَّأْسَ، وإنما الجلباب العباءة التي تكون من فوق الرأس، فمن لبست عباءة الكتف فقد لبست ثوباً أسود فوق ثيابها، فإن كانت محتمةً فقد لبست ثوباً وخماراً ولم تلبس جلباباً.

ويدلُّ على أنَّ الثوب إذا لم يَعْلُ الرَّأْسَ لم يُسَمَّ جلباباً ما أخرج ابن أبي شيبة⁽¹⁾ بإسنادٍ على رسم مسلم عن المختار بن فلفل عن أنس رضي الله عنه قال: «دخلتُ على عمر بن الخطاب أمةً قد كان يعرفها لبعض المهاجرين أو الأنصار وعليها جلبابٌ مُتَقَبَّعَةٌ به، فسألها عتقت؟ قالت: لا، قال: فما بال الجلباب؟ ضعيه [عن] رأسك، إنما الجلباب على الحرائر من نساء المؤمنين، فتلكتُ فقام إليها بالدِّرة فضرب بها برأسها حتى ألقته عن رأسها».

فجعلَ عمر رضي الله عنه وضعَ الجلباب عن الرأس، كما هي عباءة الكتف؛ خروجاً عن المعنى المختصِّ بالحرائر، ولم يأمرها أن تنزع الجلباب ولا أن تكشف الوجه، فدلَّ أنَّ عباءة الكتف هي لباس الإماء في عهد الخلافة الراشدة.

وقد جاء عن عطاء بن أبي رباح رحمه الله تفصيلاً للباس المرأة في الصلاة، نذكره هاهنا لا للمسألة التي فيه وإنما لما فيه من الدلالة على معاني هذه الأسماء؛ قال عبد الرزاق في مصنفه⁽²⁾: «أخبرنا ابن جريج عن عطاء قال: تُصلي المرأة في درعها وخمارها وإزارها، وأن تجعلَ الجلبابَ أحبُّ إليَّ، قلت: أرايتَ إن كان درعها وخمارها رقيقاً أحدهما، قال: فالجلبابُ إذاً على ذلك».

وهذا إسنادٌ صحيحٌ عالٍ، وهو تفصيل بيِّنٌ غاية البيان أنَّ الخمار للرأس، والدِرْعُ لأعلى الجسد، والإزارُ لأسفله، وأنَّ الجلبابَ يُعْطَى ذلك كله. والواجب على المرأة في الصلاة لبس الخمار، فعطاءٌ يقول إذا كان رقيقاً فإنَّ

(□) المصنف لابن أبي شيبة (2/135).

(بر) مصنف عبد الرزاق (3/130).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

10
5

الجلباب يُجْزَى مكانه، ولذلك قال ابنُ جريج⁽¹⁾: ((قلت لعطاء: أَبْجَلِبُ المرأةَ ولا خمارَ عليها؟ قال: لا يَضُرُّ))، لأنَّ الجلبابَ لما علا الرأسَ أجزأ مكانَ الخمارِ.

فإذا لبست المرأةُ جلباباً فَسَتَرَ شَعَرَ رأسها وَسَتَرَ سائرَ البدنِ أجزأ مكانَ الخمارِ والثيابِ فصَحَّتْ صلاتُها، أما إذا أرادت الخروجَ فإنَّ الشريعةَ لم تخاطبها حينئذٍ بلبسِ الجلبابِ وحسب، وإنما خاطبتها بإدناء الجلبابِ.

معنى إدناء الجلباب في لسان العرب:

قال عوف بن عطية بن الحَرَجِ التَّيْمِيِّ، وهو جاهليٌّ قديم⁽²⁾:

وَجَلَّلَنَ دَحْخًا قِنَاعَ العروسِ أَدْنَتْ على حاجِبَيْها الخمارا

قال أبو عبيد البكري⁽³⁾: ((يقول جَلَّلَتْ هذا الجبلَ غباراً مثل قناع العروس في إغدافه⁽⁴⁾)).

فالشاعر يصف ما أبلت حَيْلُهم في يومٍ من أيامهم، فيقول أثارت النقع حتى جَلَّلَ العُبارُ دَحْخاً وهو جَبَلٌ مُنِيفٌ بعالية نجد ثم علاه الغبارُ فكان كالخمارِ المُرْحَى من فوقه، كما تجللت العروسُ قناعها وهو جلبابُها إذا أدنت طرفه من فوقها على وجهها، فكان خماراً لوجهها لا يكشفه عن زينته إلا زوجها.

فإدناء الشيء على الشيء في لسان العرب هو إرخاؤه عليه حتى يواريه.

وقال مالك بن خالد الهذلي الخناعي يصف صائداً⁽⁵⁾:

يُذْنِي الحَشِيفَ عليها كي يوارِيها وَنَفْسَهُ وَهَوَّ لِلأَطْمَارِ لِبَاسُ

[□] مصنف عبد الرزاق (135/3).

(بر) المفضليات (ص416).

(تر) معجم ما استعجم (1/444).

(ير) الإغداف ستر الوجه قال أبو عبيد (غريب الحديث 12/3): ((أغدفت المرأة قناعها إذا أرسلته على وجهها لتستره)).

(سم) شرح أشعار الهذليين، رواية عن الأصمعي بشرح أبي سعيد السكري (1/441).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

قال أبو سعيد السكري في شرح البيت: ((الحشيفُ ثوبٌ حَلَقٌ، يُذْنِبُهُ عَلَيْهَا: عَلَى الْقَوْسِ مَخَافَةُ النَّدَى)).

يقول أدنى هذا الثوب على قوسه كي يوارىها ويوارى نفسه، فالإدناءُ مُفسَّرٌ في البيت بأنه إرخاءُ الثوب من فوق القوس والرامي حتى يوارى ما أرخي عليه. وقال زُمَيْلُ بْنُ أَبِي الْعَزَّازِيِّ، وَكَانَ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ طَلَبَهُ بِجَنَابَةٍ⁽¹⁾:

فَمَنْ مُبْلَغٌ فَتِيانَ قَوْمِي أَنِّي تَسَمَّيْتُ لِمَا شَبَّتَ الْحَرْبُ زَيْنَا
وَأَرْخَيْتُ جِلْبَابِي عَلَى نَبْتِ لِحْتِي وَأَبْدَيْتُ لِلنَّاسِ الْبَنَانَ الْمِحْضَبَا
وفي رواية صاحب الأغاني (وأذنتُ جِلْبَابِي) وكلاهما بمعنى، يقول تَشَبَّهْتُ
بِالنِّسَاءِ فَأَرْخَيْتُ الْجِلْبَابَ مِنْ فَوْقِ رَأْسِي عَلَى شَعْرِ لِحْتِي حَتَّى سَتَرْتَهَا عَنِ النَّاسِ.

فَتَبَيَّرَ أَنَّ لُبْسَ الْجِلْبَابِ هُوَ جَعْلُهُ مِنْ فَوْقِ الرَّأْسِ، أَمَا إِدْنَاؤُهُ فَهُوَ إِرْخَاءُ طَرَفِهِ مِنْ
أَمَامٍ لِيَفْضُلَ مِنْهُ مَا يَنْسُدُّ وَيَتَدَلَّى عَلَى الْوَجْهِ لِيَسْتَرَهُ وَيُخَمِّرَهُ.

فَالْقُرْآنُ أَمَرَ الْمُؤْمِنَاتِ بِإِدْنَاءِ الْجِلْبَابِ، فَصَارَ الْفَرَضُ عَلَيْهِنَّ لُبْسَ الْجِلْبَابِ أَوْلَى،
ثُمَّ إِرْخَاؤُهَا حَتَّى يَنْسُدَّ مِنْهَا عَلَى الْوَجْهِ مَا يَسْتَرُهَا ثَانِيًا.

(□) تاريخ المدينة لعمر بن شبة النميري (1060/3)، والأغاني (142/24) ونسبها للفتال الكلابي.



الفصل الثالث

تفصيل أحكام الدخول على النساء
وأحكام خروجهنّ

- 1- فرض الحجاب المانع من الدخول على الحرائر.
- 2- الأحكام التي استقرّ عليها الفرض في خروج الحرائر.



بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

10
9

تمهيد:

ابتدأت الشريعة فَرَضَ أحكام هذا الباب والناسُ الذين نزلت فيهم كانوا على عاداتهم، وفيهم من الحشمة والغيرة ما هو خيرٌ من كثيرٍ من المسلمين اليوم، ولكنَّ الشريعة لا تَدْعُ ضبط هذا الباب موكولاً إلى أعراف الناس وعاداتهم، وإنما تأتي بإتمام الحشمة وبأسباب العصمة، لأنَّ العُرفَ والعادةَ عُرضةٌ للتبدُّل والتغيير.

فنقلت الشريعةُ الناسَ من تفاوتِ عاداتهم إلى شريعةٍ واحدة، ومن أخذ الحشمة عن موروثهم وأعرافهم وحسب إلى أخذها عن شريعته المنزَّلة، لتصير عقيدةً وديناً لا عُرفاً وعادةً لا يُؤْمَنُ تَغْيَرُهَا.

ولذلك تدرَّجت الشريعة في فَرَضِ أحكام هذا الباب، ولم تزل تحمل الناس فيه على الأكمل فالأكمل، حتى أتمَّ الله عليهم النعمة ووثَّقهم بأسباب العصمة، وأرغم أنف كلِّ منافقٍ ومرجفٍ.

والله تعالى قد فصلَّ في سورة النور وفي سورة الأحزاب عامةً أحكام هذا الباب؛ ففي سورة النور فصلَّ أحكام الاستئذان والبصر وإبداء الزينة وإخفائها فأغلق أبواب الفتن وخطوات الشيطان إلى الفاحشة.

وفي سورة الأحزاب فصلَّ ما فيه إتمام كَفِّ الأذى عن عرض النبي ﷺ وعن أعراض المؤمنين والأسباب المحصلة لطهارة القلوب.

فجاء الخطاب في كلا السورتين بما يناسب المقام؛ ففي سورة النور خاطب المؤمنين باسم الإيمان: ﴿كذَّبُوا﴾، وهذا خطابٌ يشمل الحرائر والإماء، أما في سورة الأحزاب فكان الخطاب لنساء المؤمنين، وهُنَّ الحرائر.

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

قال أبو عمر ابن عبد البر⁽¹⁾: «العلماء مجمعون على أنَّ الله عز و جل لم يرد بما أمر به النساء من الاحتجاب وأنَّ يدين عليهن من جلايبهن الإمامة، وإنما أراد بذلك الحرائر».

وليس في زيادة الفرض على الحرائر تهيؤ من شأن الإمامة وإنما هو تمييزٌ للحرائر بما ينفعهنَّ ولا يضرُّ الإمامة، ثم تعود عاقبة نفعه على عموم النساء حرائر وإماء لأنَّ الإمامة تبع لأهلتهنَّ محشومات بحشمتهم مصونات بصيانتهم.

فذلك هو تدريج التشريع في أحكام هذا الباب، ولذلك تجد عامة المفسرين يبيّنونه وينصون عليه تبعاً للقرآن، فيذكرون أنَّ فرض الحجاب وفرض إدناء الجلايب تمييزٌ للحرائر وزيادة تطهير للقلوب وليس تشريعاً لأصل الستر وأحكام إبداء الزينة.

فإنَّ الله تعالى قد أوجب غضَّ الأبصار وحفظ الفروج من الأبصار تحريماً مطلقاً، وكذلك حرّم الله تعالى ورسوله خلوة الرجل بالمرأة كما في الصحيحين⁽²⁾ عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: « لا يخلون رجلٌ بامرأة ».

وكذلك أمر الله تعالى المؤمنات أن يضرين بخمرهنَّ على جيوبهن فيسترن وجوههن إذا لقين أجنبياً منهن، وأن لا يدين زينتهنَّ لغير محارمهنَّ.

وكذلك حرّم الله تعالى عليهنَّ التبرُّج، فحرّم أن تفعل المرأة ما يدلُّ على ما تُخفي من زينتها⁽³⁾.

[□] الاستذكار (542/8).

() (بر) صحيح البخاري (رقم 2844)، ومسلم (رقم 1341).

() (تر) من صور هذا التبرُّج غير ما ذكر الله تعالى في الآية ما أخرج مسلم (رقم 443) عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود قالت قال لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: « إذا شهدت إحداكن المسجد فلا تمس طيباً »، وأخرج أبو داود (رقم 565) والحميدي في مسنده (رقم 978) وابن خزيمة في صحيحه (رقم 1679)؛ بإسناد حسن عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله ولكن ليخرجن وهنَّ تفلات »، وأخرج عبد الرزاق في المصنف (370/4) عن ابن جريج عن عطاء قال: « كان يُنهى أن

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

11
1

فهذه الأمور قد خاطبت الشريعة بها عموم المؤمنات، ولم تستثن منها حُرَّةً ولا أمة.

ثم جاء بعد ذلك زيادة في الفرض على الحرائر خاصة؛ ففرض الله تعالى عليهنَّ في أماكن لبثهن الحجاب (وهو أن لا يدخل عليهنَّ رجلٌ أجنبيٌّ)، وفرض عليهنَّ إذا خرجنَّ إثناء الجلايب والتباعد من الرجال قدر المستطاع.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية⁽¹⁾: ((آية الجلايب في الأردية عند البروز من المساكن، وآية الحجاب عند المخاطبة في المساكن)).

فالشريعة فَرَّقَتْ بين هاتين الحالين؛ فالمكان الذي تستقرُّ فيه المرأة الحُرَّةً ويكون مكان لبث لها فرضت عليها فيه الاحتجاب فلا يدخل عليها الرجال ولا يرونَّ شخصها مطلقاً، حتى وإن كان لهم حاجةٌ عارضةٌ كسؤال المتاع.

أما إذا خرجت إلى الطريق أو ما هو مثل الطريق في المعنى فإنَّ الشريعة فرضت عليها حينئذٍ ما يقوم مقام حجابها في مكان لبثها؛ ففرضت عليها لبس الجلباب من فوق رأسها، ثم إثناءه على وجهها، وأن تتباعد عن الرجال فلا تجوس بينهم، بل تتباعد منهم وإن كانت في أبعد الأماكن عن الريبة.

وهذا الفصل هو لبيان إحكام الشريعة لهذه الفرائض، وليبيان استقرار ذلك على عهد النبي ﷺ وخلفائه الراشدين، وليبيان أنَّ الخلفاء الراشدين من سنتهم التي تعبدنا الله تعالى بها معاقبة الحرائر على تعدي حدود الله في هذه الفرائض.

تَطَيَّبَ الْمَرْأَةُ وَتَزَيَّنَ ثُمَّ تَخْرُجُ، قلت: والناكح؟ قال: والناكح، ثم قال: (وَلَا تَبْرَحْ)، قال له آخر: وتبرُّج ذلك؟ قال: نعم، تخرج كذلك فيسأل عنها من هي؟» (□) مجموع الفتاوى (448/15).



-1-

فرض الحجاب المانع من الدخول على الحرائر

في الصحيحين⁽¹⁾ عن عقبة بن عامر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إياكم والدخول على النساء، فقال رجل: يا رسول الله؛ أفرأيت الحموم؟ قال: الحموم الموت».

وقد بينا في الفصل الثاني أنّ الدخول على النساء هو الذي يمكن من رؤية أشخاصهن وأنّ الشريعة فرضت أن يكون ثمّ حجاب يواريهنّ فلا يراهنّ الرجال في أماكن استقرارهنّ ولبشهن حتى وإن احتاجوا لمخاطبتهنّ.

قال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسَأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [الأحزاب: 53].

قال ابن جرير رحمه الله⁽²⁾: ((يقول: وإذا سألتهم أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم ونساء المؤمنين اللواتي لسنّ لكم بأزواج متاعاً، فاسألوهن من وراء حجاب) يقول: من وراء ستر بينكم وبينهن ولا تدخلوا عليهنّ بيوتهن)).

فبيّن رحمه الله أنّ الحجاب هو المانع من الدخول عليهنّ، وأنّ الحجاب مواراةً لهنّ عن الأبصار، ولم يذكر في عموم الحكم للحرائر اختلافاً.

والآية نصّ على أنّ الحاجة (سؤال المتاع) لا تبيح الدخول من غير حجاب، لأنّه محرّم كسائر المحرمات لا يُرخص فيه إلا عند الضرورات.

(□) صحيح البخاري (رقم 4934)، وصحيح مسلم (رقم 2172).

() تفسير الطبري (10/325).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

الحجاب للحرائر دون الإماء:

أخرج البخاري⁽¹⁾ عن أنس رضي الله عنه قال: «أقام النبي ﷺ بين خيبر والمدينة ثلاث ليال يُبْنَى عليه بصفية بنت حُيَيٍّ، فدعوت المسلمين إلى وليمته فما كان فيها من خبز ولا لحم؛ أَمَرَ بالأنطاع فألقي فيها من التمر والأقط والسمن، فكانت وليمته، فقال المسلمون: إحدى أمهات المؤمنين أو مما ملكت يمينه؟ فقالوا: إن حجبها فهي من أمهات المؤمنين، وإن لم يحجبها فهي مما ملكت يمينه، فلما ارتحل وطأ لها خلفه ومدَّ الحجاب بينها وبين الناس».

هذا الحديث نصٌّ في أنَّ الحجاب فَرَضَ على الحرائر خاصة، قال ابن قدامة رحمه الله⁽²⁾: «وهذا دليلٌ على أنَّ عدم حجب الإماء كان مستفيضاً بينهم مشهوراً، وأنَّ الحجب لغيرهنَّ كان معلوماً».

استقرار المرأة خارج بيتها موجبٌ لحجبها:

في الحديث المتقدِّم عن أنس رضي الله عنه قال فيه: «فلما ارتحل وطأ لها خلفه ومدَّ الحجاب بينها وبين الناس».

فجعل حالها في الحجاب بما يوارئها وهي مستقرَّة على الراحلة المدَّة الطويلة كحالتها وهي في بيتها ولم يكتف بإدناء جلبابها لأنَّ ذلك قد يشقُّ على المرأة فيه استدامة التحفُّظ كما تتحفُّظ في الطريق أو في ناحية من المسجد وما أشبهه. فإذا كان هذا حال حجاب الحرة وهي على الراحلة في سفر فما بالك وهي مستقرَّة في مكان عملٍ أو دراسة؟!!

(□) صحيح البخاري (رقم 4797).

(بر المغني (7/461).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

معنى الخصوصية التي لأمهات المؤمنين في الحجاب:

قد دلَّ القرآن والسنة على أنَّ أمهات المؤمنين حُجِبْنَ بعد أن لم يكن الحجاب فرضاً عليهنَّ، وكان الناس قبل ذلك يدخلون على النبي ﷺ في بيته فقد يرون شخصوهنَّ في البيت وإن كُنَّ محتجراتٍ كما أمرتهنَّ آية سورة النور.

ونساء النبي ﷺ محرَّماتٌ على المؤمنين كتحرير الأمهات، قال تعالى: ﴿الَّتِي أُولَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِنَّ وَأَزْوَجهنَّ أُمَّهَاتِهِنَّ﴾ [الأحزاب:6]، فكان تحريم دخول المؤمنين عليهنَّ محتاجاً إلى وَحْيٍ يستثنيهنَّ من حكم المحرَّمات.

أخرج البخاري⁽¹⁾ عن أنس رضي الله عنه عن عمر رضي الله عنه قال: «يا رسول الله؛ إنه يدخل عليك البرُّ والفاجر فلو أمرت نساءك بالحجاب، فأنزل الله آية الحجاب».

وآية الحجاب هي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَعًا فَسَأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَائِهِنَّ حِجَابٍ﴾ [الأحزاب:53].

فخصَّ عمر رضي الله عنه نساء النبي ﷺ بما طلب، فدلَّ على أنَّ سائر النساء محجوباتٌ لأنهنَّ لم يكنَّ يشاركن أمهات المؤمنين في العلة المبيحة دخول الرجال عليهنَّ أول الأمر، وإلا فإنَّ عند عمر من الغيرة على ما شهد به النبي ﷺ فكان ذلك يحمله أن يسأله للنساء عامة لا لأزواجه ﷺ خاصة.

قال الإمام البيهقي رحمه الله⁽²⁾: ((قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقد يجوز أن يكون أمرُ رسول الله ﷺ أمَّ سلمة إن كان أمرها بالحجاب من مكاتبها إذا كان عنده ما يؤدِّي على ما عظمَّ الله به أزواج رسول الله ﷺ أمهات المؤمنين رحمهن الله وخصَّصهنَّ به وفرَّق بينهن وبين النساء إن اتقين، ثم تلا الآيات في اختصاصهن؛ بأنَّ

(□) صحيح البخاري (رقم 4512).

(بر) سنن البيهقي (10/327).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

11
6

جَعَلَ عَلَيْهِنَّ الْحِجَابَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَهُنَّ أَمَهَاتُ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَمْ يَجْعَلْ عَلَى امْرَأَةٍ سِوَاهُنَّ أَنْ تَحْتَجِبَ مِمَّنْ يَحْرَمُ عَلَيْهِ نِكَاحُهَا)).

فهذا نصٌّ صريحٌ من الإمام الشافعي رحمه الله على معنى اختصاصهنَّ بالحجاب؛ أنه إدخالهنَّ في حكمٍ لم يكنَّ داخلاتٍ في عمومته، وليس استثناءهنَّ بحكمٍ ليس لغيرهنَّ كما ظنَّ بعض أهل العلم.

ويدلُّ على صحة ما قال الشافعي رحمه الله أن الأمة مُجْمَعَةٌ على أنه لا يحرم دخول رجلٍ على امرأةٍ تحرمُّ عليه تحريمًا أبدياً بسببٍ مباحٍ بعد أزواج النبي ﷺ، فهو حكم نزلَ لهنَّ خاصةً وانتهى بموتهنَّ.

قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسَأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ﴾ [الأحزاب: 53].

فعلَّل الحكم بأنه أطهرُّ للقلوب، فالاحتجاب من غير المحرمات تطهيرٌ واجبٌ على عموم المؤمنين، وتخصيصُ أمهات المؤمنين بالاحتجاب من سائر المؤمنين أطهرُّ، أي هو طلب الغاية العليا من تطهير قلوبهم وقلوبهنَّ.

ولذلك فقد أخذ أهل العلم من قوله تعالى ﴿ذَلِكُمْ أَطْهَرُ﴾ دخولَ حجب غيرهنَّ في الحكم وفي الغاية كما قال ابن جرير رحمه الله⁽¹⁾: ﴿ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ﴾ يقول تعالى ذكره: سؤالكم إياهنَّ المتاع إذا سألتموهن ذلك من وراء حجاب أطهر لقلوبكم وقلوبهن من عوارض العين فيها التي تعرض في صدور الرجال من أمر النساء، وفي صدور النساء من أمر الرجال، وأحرى من أن لا يكون للشيطان عليكم وعليهن سبيل)).

فبيِّن أنه تطهير من عوارض العين التي تعرض في صدور الرجال، ومعلوم أن

(□) تفسير الطبري (10/325).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

عروض تلك العوارض في غير المحرمات تحريماً أبدياً مغلظاً أخرى وأقرب.

تحريم الدخول على المغيبة ولو من وراء حجاب:

أخرج مسلم⁽¹⁾ عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أن نَفراً من بني هاشم دخلوا على أسماء بنت عميس فكره ذلك أبو بكر رضي الله عنه وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم وقال: لم أر إلا خيراً فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ اللَّهَ بَرَّأهَا مِنْ ذَلِكَ»، ثم قام على المنبر فقال: «لَا يَدْخُلَنَّ رَجُلٌ بَعْدَ يَوْمِي هَذَا عَلَى مَغِيبَةٍ إِلَّا وَمَعَهُ رَجُلٌ أَوْ اثْنَانِ».

والحديث صريحٌ بتحريم دخول الجماعة الأقرباء الذين لا يُعَلِّمُ عنهم إلا الخير على امرأة مغيبة أي غائبة عنها زوجها إلا بحضور رجلٍ أو رجلين من محارمها. وفي قوله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ اللَّهَ بَرَّأهَا مِنْ ذَلِكَ» دليلٌ على أن أسماء رضي الله عنها لم يكن منها تقصير ولا تساهل، فهم إنما دخلوا البيت وكلموها على ما يعتاده الأقارب من تكليم النساء من أقاربهم والسلام عليهنّ بلا مجالسة، ولذلك قال أبو بكر: (لم أر إلا خيراً)، لكن اتفق دخولهم أنها كانت مُغِيبَةً ولم يكن حاضراً أحدٌ من محارمها، ولم يكن سبقٌ حكمٌ شرعيٌّ يحرم ذلك فبرأها النبي صلى الله عليه وسلم من التساهل وقام خطيباً فحرم ذلك لا اتهاماً لأحد وإنما سدّاً لذريعة التساهل.

وهذا الحديث دليلٌ بيّنٌ بين على أن تحريم دخول الرجال على النساء محرمٌ تحريماً محكماً، لا يُستثنى منه حال دون حال، وإلا لكانت الحال المذكورة في الحديث وقد انتفتت فيها الخلوة والريبة أولى الأحوال بالاستثناء، فمن يزعم أن حال أحدٍ من الرجال أو النساء في دخول بعضهم على بعض في أمكنة لبثهم في عملٍ أو دراسة، أو مخالطة بعضهم لبعض في خروجهم؛ أنها أقرب إلى الخير والحشمة من حال أسماء بنت عميس رضي الله عنها وأولئك النفس من بني هاشم فهو كاذبٌ مُراغمٌ لأمر الله ورسوله، وهو

(□) صحيح مسلم (رقم 2173).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

بعدُ مستحلٌّ للحرام استحلالاً صريحاً لا مربية فيه.

والحديث كذلك دليلٌ على أنَّ المرأة التي تتساهل في دخول الرجال عليها أو في دخولها عليهم في عملها أو في دراستها وما أشبه ذلك من المواطن؛ أنها غير مُبْرَأَةٌ بل عاصية لأمر الله ورسوله.

-2-

الأحكام التي استقرَّ عليها الفَرَضُ في خروج الحرائر

تقليل خروج الحرائر من مقاصد الشريعة:

مقاصد الشريعة تُعرفُ بأمرٍ منها النصُّ عليها في القرآن والسنة، ومنها أن يتبيَّن من تشريع الأحكام أنَّ الشريعة حريصةٌ على أمرٍ من الأمور، وكلُّ ذلك متحقِّق في تقليل خروج الحرائر على ما تبيَّنهُ الأمور التالية:

1- قرار المرأة في بيتها هو الحال الدائمة المأمور بها:

قال الله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: 33].
ولا نزاع أنَّ هذا الأمر عامٌّ في نساء المؤمنين، وهو دالٌّ على أنَّ ذلك مما تريده الشريعة وتجهب لأفهامها لا تأمر إلا بما هو أصلح وأولى أن يكون حالاً دائماً.

2- تقييد الإذن لهنَّ بالخروج بالحاجة:

في الصحيحين⁽¹⁾ عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ أنه قال: «إنه قد أُذِنَ لكنَّ أن تخرجنَ لحاجتكن».

والأمر بالقرار ثم تقييد الإذن بالحاجة يدلُّ على أنَّ الخروج لغير حاجةٍ مكروهٌ كراهةً شديدة، أما التحريم فليس محرماً إذ لو كان محرماً لُقِّدَ الإذن بالاضطرار لا بالحاجة كما هو شأن المحرمات.

(□) صحيح البخاري (رقم 4517)، وصحيح مسلم (رقم 2170).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

وهذه الكراهة تدلُّ على أنَّ قرار المرأة في بيتها من محبوبات الشريعة.

3- أنَّ القرار يباعد من أسباب الفتنة:

في الصحيحين⁽¹⁾ عن أسامة بن زيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «ما تركتُ بعدي فتنةً هي أضرُّ على الرجال من النساء».

وأخرج مسلم⁽²⁾ عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إنَّ الدنيا حلوة خضرة وإنَّ الله مستخلفكم فيها فينظر كيف تعملون فاتقوا الدنيا واتقوا النساء فإنَّ أولَ فتنة بني إسرائيل كانت في النساء».

والشريعة إذا حدّرت أمراً كرهت أسبابه وأحبّت ما يباعد منه، ومن أعظم ما يباعد النساء عن أسباب الفتنة هو القرار في البيوت.

4- ترغيب المرأة بالأجور العظيمة في بيتها بأعظم مما تخرج له:

الله تعالى لم يخلق الخلق إلا لعبادته وطاعته، والمساجد هي بيوت الله وأحب الأماكن إليه، ومع ذلك فإنه قد رغب المرأة ترغيباً عظيماً أن تنشط للعبادة في بيتها، لكنه لم يعزم عليها لئلا يجرمها من أسبابٍ قد تكسلُ عنها في بيتها. أخرج أبو داود⁽³⁾ وابن خزيمة في صحيحه⁽⁴⁾ والحاكم⁽⁵⁾ عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرتها وصلاتها في محدها أفضل من صلاتها في بيتها».

فليس بيتها بأفضل من بيوت الله ولكنَّ محبة الشريعة العظيمة لقرار المرأة في بيتها

[□] صحيح البخاري (رقم 4808)، وصحيح مسلم (رقم 2740).

(بر) صحيح مسلم (رقم 2742).

(تر) سنن أبي داود (رقم 570).

(ير) صحيح ابن خزيمة (رقم 1690).

(سم) المستدرک (1/286).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

12
1

جعلها تُفَضَّلُ صلاتها فيه على صلاتها في بيوت الله.

الحكم الأول: فرض إدناء الجلابيب على الحرائر.

فَرَضَ اللهُ تَعَالَى أَوَّلَ الأَمْرِ عَلَى عَمُومِ الْمُؤْمِنَاتِ (لا الحرائر خاصة) أَنْ يَضْرِبْنَ
بُحْمُرَهُنَّ عَلَى جَبُوهِنَّ، وَقَدْ بَيَّنَّا مَعْنَى ذَلِكَ، وَبَيَّنَّا أَنَّهُ أَمْرٌ بِتَغْطِيَةِ الْوَجْهِ دُونَ الرِّجَالِ
الأجانب لكنه ليس أمراً بلباسٍ دائمٍ حال الخروج.
ثم إنَّ الله تعالى افترض على الحرائر بعد ذلك أن يدينَ عليهنَّ من جلابيبهنَّ.

قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ قُلٌّ لِأَزْوَاجِكِ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ
عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلْبَابِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذِنَنَّ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا
رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: 59].

وقد أجمعوا على أنَّ ذلك لا يجب على الإماء لكن ليس في الآية ما يجرِّمه
عليهنَّ، كما أجمعوا على أنَّ إدناء الجلابيب يتضمَّن تغطية الوجوه إجماعاً محكماً لا
شبهة فيه، وستتكلّم هاهنا على كلا الأمرين.

معنى تخصيص الحرائر بهذا الحكم:

أخرج عبد الرزاق⁽¹⁾ عن ابن جريج عن نافع «أنَّ صفية بنت أبي عبيد حدثته
أنَّ عمرَ رأى وهو يخطب الناس أمةً خرجت من بيت حفصة تجوس الناس ملتبسةً
لباس الحرائر، فلما انصرف دخل على حفصة ابنة عمر فقال: مَنْ المرأةُ التي
خرجت من عندك تجوس الرجال؟ قالت: تلك جارية عبد الرحمن، قال: فما
يملك أن تلبسي جارية أخيك لباس الحرائر؟ فقد دخلتُ عليكِ ولا أراها إلا حرةً
فأردت أن أعاقبها».

(□) المصنف (3/136).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

12
2

وهذا إسنادٌ صحيح عن عمر، وقد تابع ابن جريج على أصل الحديث مالكٌ؛ فقد روى في الموطأ⁽¹⁾ أنه بلغه «أن أمةً كانت لعبيد الله بن عمر بن الخطاب رآها عمر بن الخطاب وقد تهيأت بهيئة الحرائر، فدخل على ابنته حفصة فقال: ألم أرَ جاريةً أخيك تجوس الناس وقد تهيأت بهيئة الحرائر؟! وأنكر ذلك عمر».

فاتفقت الروايتان على أن تلك الأمة كانت تجوس الرجال.

وأخرجه البيهقي⁽²⁾ من طريق أبي أسامة عن الوليد بن كثير عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد قالت: «خرجت امرأةً مختمرةً متجلبةً فقال عمر رضي الله عنه: من هذه المرأة؟ فقيل له: هذه جارية لفلان رجل من بني، فأرسل إلى حفصة رضي الله عنها فقال: ما حملك على أن تخمري هذه الأمة وتجلبيها وتشبهيها بالمحصنات حتى هممت أن أقع بها لا أحسبها إلا من المحصنات؟! لا تُشَبِّهوا الإمام بالمحصنات».

فتابع الوليد بن كثير ابن جريج على روايته عن نافع عن صفية عن عمر قصة هذه الأمة من إماء آل عمر، وذكر كما ذكر ابن جريج أنه همَّ أن يعاقب الأمة لأنه حسبها حرّة، وقد خرّج مسلمٌ للوليد بن كثير عن نافع متابعاً.

وروى الزهريُّ وقتادة عن أنس⁽³⁾ بأسانيد صحاح عن عمر قصةً مختصرةً لجارية أخرى من إماء الأنصار فيها نهي الإمام أن يتشبهن بالحرائر في الجلباب.

وظاهر رواية صفية بنت أبي عبيد المذكورة أن الأمة كانت مغطيةً وجهها فلم يعرف عمر أنها أمة، ثم هو لم يأمرها بكشف الوجه وإنما نهاها عن الجلباب.

والرواية تدلُّ على أن عمر رضي الله عنه إنما نهي عن ذلك من تجوس الرجال من الإماء اللاتي يخدمن أهلهم فيخرجن لحاجتهم ويحسنن الرجال فإذا لبسن لباس الحرائر فجعلن

(□) الموطأ برواية يحيى الليثي (رقم 2810).

(بر) سنن البيهقي (2/226).

(تر) المصنف لابن أبي شيبة (2/134، 135).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

12
3

الجلابيب من فوق رؤوسهنَّ وهنَّ مغطيات وجوههنَّ ظنَّ الرجال أنهنَّ حرائر، فنهاهنَّ عمر أن يتشبهنَّ بالحرائر في جعل الجلباب من فوق الرأس.

فالقرآن فرضَ على الحرائر لبسَ الجلابيب وإدناءها ولم يفرضه على الإماء، وعمر رضي الله عنه لم ينه عنه إلا إماءً كُنَّ يفعلنَ ما يجوز للأمة ولا يجوز للحرّة من الجوس بين الرجال فيؤدّي لبسهنَّ الجلابيب إلى إيهاًم أن من الحرائر من تستهينُ بالجوس بين الرجال فيخلُّ ذلك بالنظام الشرعي الذي يحوطه عمر رضي الله عنه.

إجماع الأمة على أن "إدناء الجلابيب" سترٌ للوجوه:

دلالة هذه الآية على فرض ستر جميع البدن على الحرّة دلالة محكمة غاية الإحكام قد تظاهرت بها الوجوه المتنوعة من الدلالة، وقد حرّرت هاهنا ستة أوجه، كلُّ وجهٍ منها يستقلُّ بالمقصود على حدته:

* الوجه الأول: أنه هو ما تدلُّ عليه الآية بصريح اللسان العربي المبين.

أي إن معنى الآية لا يحتمل شيئاً خلافاً ولو بوجهٍ ضعيف، وقد بينّا في الفصل الثاني أن إدناء الجلباب هو إرخاء شيءٍ منه لينسدل على الوجه.

والجلباب لا يكون إلا عالياً للرأس شاملاً للبدن، فيُخرجُ العباءة التي على الكتف لأنها ثوبٌ ليست جلابياً، فمن اقتصرت عليها فخرّمت وجهها بخمارها فقد فعلت ما فرض الله أول الأمر في قوله تعالى ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ [النور: 31] ولم تفعل ما فرض الله تعالى في آية الجلابيب.

ومن لبست عباءةً من فوق رأسها ثم لم تُغطِّ وجهها فقد لبست جلابياً لكن لم تُدِنِ عليها منه كما أمر القرآن.

فإذا جعلت عباءتها من فوقها وأرخت ما ينسدل على وجهها وكانت شاملةً لجسدها فقد أدنت عليها من جلابيها كما أمرها الله.

ومن كلام أئمة اللغة في أن إدناء الجلباب هو سدله على الوجه ما قال أبو عبيد

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

12
4

القاسم بن سلام⁽¹⁾: ((حديث محمد بن سيرين رحمه الله أنه قال: «النقاب مُحَدَّث»، وهذا حديثٌ قد تأوَّله بعض الناس على غير وجهه؛ يقول: إنَّ النقاب لم يكن النساء يفعلنه كُنَّ يُرَزْنَ وُجُوهُهُنَّ، وليس هذا وجهُ الحديث... عرفنا ذلك بحديث يحدثه هُوَ عن عبيدة أنه سأله عن قوله عزَّ وعلَّا: ﴿يَدْنِيكَ عَلِيَّهِنَّ مِنْ جَلْبِيهِنَّ﴾ [الأحزاب: 59]، قال: فقتع رأسه وغطى وجهه وأخرج إحدى عينيه وقال: هكذا)).

فذكر تفسير عبيدة للآية مقررًا به معنى قول ابن سيرين وحال النساء من قبل ابن سيرين.

وقال الفراء وهو من أئمة اللغة⁽²⁾: ((حدثني يحيى بن المهلب أبو كدينة عن ابن عون عن ابن سيرين في قوله: ﴿يَدْنِيكَ عَلِيَّهِنَّ مِنْ جَلْبِيهِنَّ﴾؛ هكذا، قال: تغطي إحدى عينيها وجبهتها والشق الآخر إلا العين)).

* الوجه الثاني: تفسير عمر رضي الله عنه لإدناء الجلابيب.

اعلم أنَّ قول عمر وفهمه لمثل ذلك ليس قولاً من أقواله في مفردات المسائل، وإنما هو سنة من سنن الخلافة الراشدة فهو حجة شرعية بشهادة النبي صلى الله عليه وسلم.
أخرج ابن أبي شيبة⁽³⁾ بإسنادٍ على رسم الصحيحين عن شعبة عن قتادة أنس رضي الله عنه قال: «رأى عمرُ أُمَّةً لَنَا مُتَّقَعَةً فَضْرِبَهَا وَقَالَ لَا تُشْبِهُي بِالْحُرَائِرِ». وأخرجه ابن أبي شيبة كذلك⁽⁴⁾ بإسنادٍ على رسم الصحيحين عن الزهري عن أنس رضي الله عنه ولفظه: «رأى عمرُ جَارِيَةً مَقْنَعَةً فَضْرِبَهَا وَقَالَ لَا تُشْبِهُي بِالْحُرَائِرِ».

[□] غريب الحديث لأبي عبيد (4/462 - 464).

(بر) معاني القرآن للفراء (2/349).

(تر) المصنف لابن أبي شيبة (2/134).

(ير) المصنف لابن أبي شيبة (2/135).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

12
5

وأخرجه ابن أبي شيبة كذلك⁽¹⁾ بإسنادٍ على رسم مسلم عن المختار بن فلفل عن أنس رضي الله عنه وفي لفظه: «دخلت على عمر بن الخطاب أمةً قد كان يعرفها لبعض المهاجرين أو الأنصار وعليها جلبابٌ مُتَقَنَّعةٌ به، فسألها عتقت؟ قالت: لا، قال: فما بال الجلباب؟ ضعيه [عن] رأسك، إنما الجلباب على الحرائر من نساء المؤمنين، فتلكت فقام إليها بالدرّة فضرب بها برأسها حتى ألقته عن رأسها». ففي هذا الحديث بأسانيده الصحاح أنّ عمر رضي الله عنه رأى تَقَنَّعَ هذه الأمة هو إدناء الجلباب الذي فرضه الله تعالى على الحرائر، ونهاها عن لبس الجلباب.

وأخرج ابن أبي شيبة⁽²⁾ بإسنادٍ على رسم الصحيحين عن أبي قلابة مرسلًا قال: «كان عمر بن الخطاب لا يدع في خلافته أمةً تَقَنَّع، قال قال عمر: إنما القناع للحرائر لكيلا يؤذين».

فتبيّن أن إدناء المرأة جلبابها هو تقنّعها لا ريب، وأنّ ذلك هو ما يفهمه الناس في عهد عمر رضي الله عنه فهو فهمٌ شرعيٌّ صحيح.

معنى القناع الذي جعل عمر رضي الله عنه لبسه إدناءً للجلباب:

قناع المرأة أو الرجل بصريح اللسان العربي لا يكون قناعاً إلا إذا أخفى ما قصد المتقنّع إخفائه بالقناع من الملامح والسيما.

ويتفاوت الغرض من التقنّع؛ فمن الناس من يتقنّع لكيلا يُعرفُ لأنه لو عُرف لضرّه ذلك؛ إما لأنه مطلوبٌ بثأر أو بجنابة أو بدّين أو ما أشبه ذلك، قال أبو عثمان الجاحظ⁽³⁾: «كان من عادة فرسان العرب في المواسم والجموع، وفي أسواق العرب

(□) المصنف لابن أبي شيبة (2/135).

(بر) المصنف لابن أبي شيبة (2/135).

(تر) البيان والتبيين (3/100 - 101).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

12
6

كأيام عكاظ وذو المجاز وما أشبه ذلك التَّقَنَّعُ..، وكانوا يكرهون أن يُعَرَّفُوا فلا يكون لفرسان عدوِّهم همَّ غيرهم)).

وقد يتقنَّع الرجل ليدفع عن وجهه البردَ أو سموماً الحرِّ، وقد يتقنَّع إذا نابه أمرٌ وأقلقه⁽¹⁾، وقد يتقنَّع إذا غلبه البكاء، وقد يتقنَّع ليستر سيما جماله.

فهذا قناع الرجل؛ لا يكون قناعاً حتى يتجَلَّلَ الرجلُ من فوق رأسه بما يُخْفِي غالب السیما والملاح، فالقناع غير اللثام، فاللثام لا يغطي إلا الفم وما قرب منه ويكون بطرف عمامة أو خمارٍ وما أشبهه لا بما يكون من فوق الرأس.

وكذلك الشأن وأؤكدُ في قناع المرأة؛ فإنها لا تتقنَّع إلا تمنعاً من بدِّل محاسن وجهها لكلِّ ناظر، إذ لا معنى أن يُقال إنها قد تقنَّعت إذا سترت شعرها والناظرُ يَرِنُّ في محاسن وجهها ويثبتُ كلَّ ملاحظها ويتأملُ سيماها كيف شاء!

قال عنتره العبسي⁽²⁾:

إن تُعَدِّي دوني القناع فإنني طَبُّ بأخذِ الفارسِ المستلتمِ
قال أبو عبيد القاسم بن سلام⁽³⁾: ((أغدفت المرأة قناعها إذا أرسلته على وجهها لتستره، قال عنتره...))، ثم ذكر البيت.

فصار قناعها ساتراً لمحاسن وجهها من نظره.

وفي صحيح مسلم قول عائشة رضي الله عنها تذكر خروجها في أثر النبي ﷺ⁽⁴⁾:
«فجعلت درعي في رأسي واختمرت وتقنَّعت إزاري ثم انطلقت على أثره».

(□) كما تقنَّع النبي ﷺ بردائه لما مرَّ بالحجر وقال: (لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا إلا أن تكونوا باكين أن يصيبكم ما أصابهم)، أخرجه البخاري (رقم 3200)، ومسلم (رقم 2980).

(بر) الأغاني (349/2).

(تر) غريب الحديث (12/3).

(ير) صحيح مسلم (974).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

12
7

والإزار الذي تقنَّعته هو الجلباب؛ قال الأزهري⁽¹⁾: ((قال أبو العباس: قال ابن الأعرابي: الجلبابُ الإزار، قال أبو عبيد: قلت: ومعنى قول ابن الأعرابي (الجلباب الإزار) لم يُردْ به إزار الحَقْو ولكن أراد به الإزار الذي يُشْتَمَلُ به فيَجَلُّ به جميعُ الجسد))، فالجلباب يُسَمَّى إزاراً.

والقصة في آخر العهد النبوي، فاختماؤها هو لوثها الخمار على رأسها سواءً ضربت به أو لم تضرب، وتقنُّع أم المؤمنين إزارها هو أخذها جلباباً ثم تجلُّها به من فوق رأسها ثم إدناؤها إياه الإدناء الذي أمرت به إذا خرجت.

فما صنعت أم المؤمنين من التقنُّع امتثالاً للقرآن هو الذي منع عمر رضي الله عنه إماء الخدمة اللاتي يخالطن الرجال أن يفعلنه، لكيلا يظنَّ أحدٌ أنهنَّ حرائرٌ قد تجرَّأن على مخالطة الرجال، وهو أن تلبس المرأة جلبابها ثم تدي منه على وجهها ما يغطيها، ولم ينه عمر الأمة أن تغطي وجهها بخمارها إذا لم تلبس جلباباً فيظنَّ من يراها تجوس الرجال أنها حرة.

* الوجه الثالث: تفسيره بامتنال أمهات المؤمنين وغيرهنَّ للقرآن.

أخرج الإمام أحمد⁽²⁾ وأبو داود⁽³⁾ بإسنادٍ صحيح عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله ﷺ محرماتٌ فإذا حاذوا بنا سدلت إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها، فإذا جاوزونا كشفنا».

ومثله ما قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري⁽⁴⁾: ((قال سعيد بن منصور: حدثنا هشيم حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت: «تسدل المرأة

(□) تهذيب اللغة: (65/11).

(بر) مسند الإمام أحمد (30/6).

(تر) سنن أبي داود (رقم 1833).

(ير) فتح الباري (406/3)، والإسناد المذكور على رسم الصحيحين.

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

جلباها من فوق رأسها على وجهها»)).

ومثله ما أخرج مالك في الموطأ⁽¹⁾ وإسحاق في مسنده⁽²⁾ عن هشام بن عروة عن
زوجه فاطمة بنت المنذر قالت: «كنا نَحْمِرُ وجوهنا ونحن محرماتٌ ونحن مع أسماء
بنت أبي بكرٍ الصديق».

فهذا السُّدُّ من أمهات المؤمنين ومن غيرهنَّ لجلابيبهنَّ من فوق رؤوسهنَّ
على وجوههنَّ إن لم يكن امتثالاً للإدناء الذي أُمرَ به في القرآن فأَيُّ شيءٍ
يكون؟!

* الوجه الرابع: أنه لا دليل يوجب على أمهات المؤمنين سدل الجلابيب على
الوجوه غيرُه.

وهذا وجهٌ أبلغ من الذي قبله؛ أن من يَنَازِع في دلالة الآية يوافق على أن أمهات
المؤمنين مفروضٌ عليهنَّ سترٌ وجوههنَّ من الرجال الأجانب، ثم يدَّعي أن الفرضَ
حكمٌ خاصٌّ بمن من دون نساء المؤمنين.

فيقال: ما دليل فرض سدل الجلابيب على الوجوه على أمهات المؤمنين؟

إن قال: آية الحجاب ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَعًا فَسُكُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾
[الأحزاب: 53]؛ لم يصحَّ لأنها ليست في اللباس وإنما هي في الدخول عليهنَّ بصريح
لفظ الآية، وقد حُرِّم الدخول عليهنَّ كما حُرِّم الدخول على سائر المؤمنات.

وإن قال: أجمع العلماء على أن لهنَّ خصوصية، قيل: ليس في أقوال أهل العلم
المعتبرة إن من خصوصيتهنَّ فرض سدل الجلابيب على وجوههنَّ، بل القول ما قال
الشافعي رحمه الله في خصوصيتهنَّ وقد تقدَّم ذكره.

(□) الموطأ برواية يحيى الليثي (رقم 919)، وهو إسنادٌ غاية في العلوِّ والصحة.

(بر) مسند إسحاق بن راهويه (رقم 2255).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

12
9

وإن قال: أجمع المسلمون على فرض ذلك عليهن؛ قيل: وأجمعوا على أن مستنده هو آية إدناء الجلايب الصريحة في تعميم الحكم على نساء المؤمنين. فتبيّن أنه لا يستطيع أحد أن يأتي بدليل على فرض سدل الجلايب على الوجوه على أمهات المؤمنين غير هذه الآية، فالمنازعة في دلالتها هي منازعة في فرض سدل الجلايب على أمهات المؤمنين، وذلك باطل بالإجماع فبطلت المنازعة بالإجماع.

* الوجه الخامس: اتفاق أئمة التفسير عليه.

1- ابن عباس رضي الله عنه:

أخرج الإمام الشافعي وأبو داود في مسائله⁽¹⁾ بإسناد صحيح عنه قال في وصف تغطية المحرمة وجهها: «تُدلي عليها من جلابيبها ولا تضرب به». فبيّن ابن عباس بصريح القول أن إدلاء المرأة عليها من جلابيبها تغطية لوجهها وأنه هو الذي تفعله المحرمة دون الضرب بالخمار أو الانتقاب.

وروى عليّ ابن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال في تفسير ﴿يَدْنِبْنَ عَلَيْنَهُنَّ مِنَ الْجَلَابِيبِ﴾ [الأحزاب: 59]⁽²⁾: «أمر الله نساء المؤمنين إذا خرجن من بيوتهن في حاجة أن يُغطين وجوههن من فوق رؤوسهن بالجلابيب ويبدن عيناً واحدة».

2- أنس رضي الله عنه:

تقدّم تفسير عمر رضي الله عنه، وأنس هو راويه وقد وصف ما فعل عمر فسمّى إدناء الجلاب تفتُّعاً، وتقدم بيان معنى التفتُّع أنه ستر الوجه وإخفاء سيماه.

3- عبدة السلماني:

(□) كتاب الأم (2/162)، ومسائل أبي داود (رقم 110).
(بر) تفسير الطبري (10/331-332).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

أخرج الطبري⁽¹⁾ من طريق ابن علية عن ابن عون عن محمد بن سيرين عن عبيدة في قوله: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ قُلًّا لِأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِيكَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلْبَيْبِهِنَّ﴾ [الأحزاب: 59]؛ قال ابن علية: «فلبسها عندنا ابن عون، قال: ولبسها عندنا محمد، قال محمد: ولبسها عندي عبيدة، قال ابن عون بردائه فتقنّع به، فغطّى أنفه وعينه اليسرى وأخرج عينه اليمنى، وأدنى رداءه من فوق حتى جعله قريبا من حاجبه أو على الحاجب».

وهذا تفسيرٌ صريح وفيه تفسير التّقنّع أنه تغطية الوجه كالذي تقدّم سواء.

وأخرج الطبري⁽²⁾ عن ابن سيرين قال: «سألت عبيدة عن قوله: ﴿قُلِّ لَأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِيكَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلْبَيْبِهِنَّ﴾ [الأحزاب: 59] قال: فقال بثوبه فغطّى رأسه ووجهه وأبرز ثوبه عن إحدى عينيه».

4- سعيد بن جبير:

أخرج ابن أبي حاتم⁽³⁾ عنه قال: «يسدلن عليهن من جلابيبهن وهو القناع فوق الخمار».

ففسره بالقناع وبالسدل، والجلباب إذا سُدِلَ لا ينسدل إلا على الوجه.

5- عطاء بن أبي رباح:

قال ابن جريج في تفسير إدلاء المحرمة جلبابها⁽⁴⁾: «فأشار لي كما تجلبب المرأة، ثم أشار إلى ما على خدّها من الجلاب فقال: لا تغطيه فتضرب به على وجهها فذلك الذي لا يبقى عليها، ولكنّ تُسَدُّه على وجهها كما هو مسدولاً».

(□) تفسير الطبري (332/10).

(بر) تفسير الطبري (332/10).

(تر) الدر المنثور (661/6).

(ير) كتاب الأم (162/2)، ومسائل أبي داود (رقم 110).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

وهذا تفسير صريح لتجلبب المرأة الذي يعرفونه أنه تغطيةً لوجهها.

6- عكرمة مولى ابن عباس:

قال⁽¹⁾: «تدني الجلباب حتى لا يُرى ثغرةً لحرها».

ومحال أن يُدنى (يُرْحَى) الجلباب حتى يستر الجيب إلا وقد ستر الوجه كُله.

* الوجه السادس: أنه هو ما تتابع عليه المفسرون على مَرِّ القرون بلا مخالف.

أصحاب التفاسير المشهورة من الأوّلين والآخِرِين مطبقون على أن إدناء الجلابيب هو تغطية الوجه، وهم في ذلك على ضَرَبَيْن:

1- مَنْ صَرَّحَ بتفسير إدناء الجلابيب بتغطية الوجه:

وقد وقفت منهم على عشرين مفسراً⁽²⁾.

2- من فسّره بنقل كلام صريح واعتمده معنى للآية:

وقد وقفت منهم على ستة مفسرين⁽³⁾.

(□) تفسير ابن كثير (482/6)، وعزاه السيوطي في الدر المنثور (661/6) لابن أي شيبه وابن أبي حاتم وابن المنذر.

(بر) انظر: تفسير الطبري (331/10)، أحكام القرآن للجصاص (245/5)، الكشف والبيان للثعلبي (64/8)، أحكام القرآن لألكيا الهراسي (168/4)، المحرر الوجيز لابن عطية (1523-1524)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (229/17-230)، تفسير النسفي (313/3)، الكشاف للزمخشري (274/3)، معالم التنزيل للبغوي (376/6)، البحر المحيط لأبي حيان (504/8)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي الكلبي (313/3)، تفسير الخازن (437/3)، تفسير البيضاوي (386/4)، تفسير الجلالين (ص559)، إرشاد العقل السليم لأبي السعود (115/7)، نظم الدرر للبقاعي (135/6)، روح المعاني للألوسي (264/11)، محاسن التأويل للقاسمي (541/5-542)، تيسير الكريم الرحمن للسعدي (ص671)، أضواء البيان للشيخ محمد الأمين الشنقيطي (349/6).

(تر) هم الفراء في معاني القرآن (349/2)، والنحاس في معاني القرآن (378/5)، والسمعاني في تفسيره (306/4)، وابن الجوزي في زاد المسير (422/6)، وابن كثير في تفسيره (481/6-).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

13
2

فهذا تمام ستة وعشرين مفسراً، إلى تفاسيرهم انتهى علم التفسير، وعنها أخذت الأمة معاني القرآن، ولو ادعى أحد إجماعاً في تفسير أي حرف من القرآن لم يمكنه أن يحشد له إلا مثل ذلك.

الحكم الثاني: فرض التباعد من الرجال قدر المستطاع.

تنوّعت دلالات الشريعة على فرض تباعد النساء من الرجال قدر ما يستطعن إذا هُنَّ خرجن من بيوتهنّ لحاجتهنّ، وفيما يلي بعض الدلالات:

1- الأمر بالتباعد من أسباب فتنة النساء:

في الصحيحين⁽¹⁾ عن أسامة بن زيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «ما تركتُ بعدي فتنةً هي أضرّ على الرجال من النساء».

وأخرج مسلم⁽²⁾ عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «اتقوا الدنيا واتقوا النساء فإن أول فتنة بني إسرائيل كانت في النساء».

والمسلم مأمورٌ بالتباعد من أسباب الفتن، ولا يأمن على نفسه الفتنة إلا مفتون، ولا يُسهّل في تقريب النساء من الرجال الأجانب إلا مراغمٌ لتحذير النبي صلى الله عليه وسلم، وأسباب الفتن متنوعة كفتن النساء وفتن الدنيا وفتن المال والأولاد المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا آمَوْلَكُمُ وَأَوْلَدَكُمُ فِتْنَةٌ﴾ [الأنفال: 28]، والتباعد من كلّ فتنة يكون بحسب أسبابها المفضية إليها.

2- الأمر بالتباعد في أماكن العبادة أبعد الأماكن عن الريبة:

قد أمّعت الشريعة المطهّرة في مقصدها فلم تستثن مكاناً يمكن أن يتقارب فيه

(482)، وابن عادل في اللباب (589/15).

(□) صحيح البخاري (رقم 4808)، وصحيح مسلم (رقم 2740).

(بر) صحيح مسلم (رقم 2742).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

النساء من الرجال إلا وأظهرت كراهتها لذلك أي كراهة، حتى وإن كان ذلك المكان أبعد الأماكن عن الريبة أو كان النساء فيه على أستر ما يكون، فأخرج مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (1): «خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها، وخير صفوف الرجال آخرها وشرها أولها».

فهذا أمر الشريعة بتباعد الرجال عن النساء في بيوت الله التي تحضرها الملائكة فكيف بالأسواق؟ بل كيف بأماكن العمل التي يجتمع فيها الرجال بالنساء تحفهم شياطين الفتن من كل جانب!

وأخرج البخاري (2) عن ابن جريج قال: «أخبرني عطاء إذ منع ابن هشام (3) النساء الطواف مع الرجال؛ قال: كيف يمنعهن وقد طاف نساء النبي صلى الله عليه وسلم مع الرجال؟ قلت: أبعد الحجاب أو قبل؟ قال: إي لعمرى لقد أدركته بعد الحجاب، قلت: كيف يخالطن الرجال؟ قال: لم يكن يخالطن؛ كانت عائشة رضي الله عنها تطوف حجرة مع الرجال لا تخالطهم (4)، فقالت امرأة: انطلقني نستلم يا أم المؤمنين، قالت: عنك، وأبت، وكُنَّ يَخْرُجْنَ مَتَنَكِرَاتٍ بِاللَّيْلِ فَيَطْفَنَ مَعَ الرِّجَالِ، وَلَكِنَّهُنَّ كُنَّ إِذَا دَخَلْنَ الْبَيْتَ قُئِمْنَ حَتَّى يَدْخُلْنَ وَأُخْرِجَ الرِّجَالُ».

فهذا عطاء رحمه الله من أئمة البلد الحرام علماً وفقهاً، وهو يخبر عن سنة المسلمين في طواف النساء بالمسجد الحرام من العهد النبوي إلى عصره لما أراد أمير مكة أن يمنع النساء الطواف بالمسجد وفيه رجال، وأراد أن يجعل لهن وقتاً لا يعدونه؛ فلم يوافقهن وأخبر أنهن لم يكن يخالطن الرجال بل يطفن حجرة متنجسات عنهم متكرات

(□) صحيح مسلم (رقم 440).

(بر) صحيح البخاري (رقم 1539).

(تر) هو محمد بن هشام بن إسماعيل المخزومي ولي مكة لهشام بن عبد الملك من 106هـ إلى 125هـ، تاريخ خليفة بن خياط (ص 357).

(ير) حجرة أي ناحية عنهم كما فسرها (لا تخالطهم).

بجلابيهن.

ثم أخبر أنهنَّ لم يكنَّ يدخلنَّ البيت (الكعبة) مع الرجال بل وحدثنَّ، فدلَّ على أنه لا تقاربَ بينهم وبينهنَّ حتى في الصلاة بجوف الكعبة.

3- التباعد هو سنة المؤمنات الحرائر في العهد النبوي:

في الصحيحين⁽¹⁾ عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها قالت: «تزوجني الزبير وما له في الأرض من مال ولا مملوك ولا شي غير ناضح وغير فرسه فكنت أعلف فرسه وأستقي الماء وأخرز غربه وأعجن ولم أكن أحسن أخبز وكان يجبز جارات لي من الأنصار وكُنَّ نسوة صدق وكنت أنقل النوى من أرض الزبير التي أقطعه رسول الله ﷺ على رأسي وهي مني على ثلثي فرسخ فجئت يوماً والنوى على رأسي فلقيت رسول الله ﷺ ومعه نفر من الأنصار فدعاني ثم قال (إخ إخ) ليحملني خلفه فاستحييت أن أسير مع الرجال وذكرت الزبير وغيرته وكان أغير الناس فعرف رسول الله ﷺ أني قد استحييت فمضى».

فذكرت أنَّ أرض الزبير على ثلثي فرسخ، والفرسخ عندهم ثلاثة أميال، وما بين كلِّ ميل وميل على أدقِّ قياس هو ألفا متر (2 كلم)، فأرض الزبير منها على أربعة أكيال، فهي راجعة بالحمولة على رأسها في طريق مسافته 4 أكيال، فلما رآها النبي ﷺ رحمها وأشفق على حالها وما بها من الإعياء والضرورة ودنا لينبخ راحلته وينزل وتستقلَّ راحلته لكنها استحييت أن تخالف المعهود وتسير مع الرجال.

فدلَّ على أنَّ المرأة لا تسير مع الرجال عندهم، وذلك في خير عهدٍ وأظهر أمةٍ وأنقاه وأبعده عن كلِّ ريبة، ولذلك لم يكلمها النبي ﷺ بل مضى ولم يأمرها بشيء لعلمه أنَّ إخراجها وحملها على مخالفة ما استقرَّت عليه عادة أمثالها من الحرائر

(□) صحيح البخاري (رقم 4926) مسلم (رقم 2182).

العفيفات أشقُّ عليها مما هي فيه.

4-التباعد هو سنة المؤمنات الحرائر في عهد الخلافة الراشدة:

أخرج عبد الرزاق⁽¹⁾ عن ابن جريج عن نافع «أنَّ صفية بنت أبي عبيد حدثته أنَّ عمرَ رأى وهو يخطب الناس أُمَّةً خرجت من بيت حفصة تجوس الناس ملتبسةً لباس الحرائر، فلما انصرف دخل على حفصة ابنة عمر فقال: مَنْ المرأةُ التي خرجت من عندك تجوس الرجال؟ قالت: تلك جارية عبد الرحمن، قال: فما يملك أن تلبسي جارية أخيك لباس الحرائر؟ فقد دخلتُ عليكِ ولا أراها إلا حرةً فأردت أن أعاقبها».

وهذا إسنادٌ صحيح عن عمر، وروى مالكٌ في الموطأ⁽²⁾ أنه بلغه «أنَّ أُمَّةً كانت لعبيد الله بن عمر بن الخطاب رآها عمر بن الخطاب وقد تهيأت بهيئة الحرائر، فدخل على ابنته حفصة فقال: ألم أرَ جاريةً أخيك تجوس الناس وقد تهيأت بهيئة الحرائر؟! وأنكر ذلك عمر».

فاتفقت الروايتان على أنَّ سنة المسلمين في عهد الخلفاء الراشدين أنَّ الحرة لا يحلُّ لها أن تجوس الرجال، أي تتخلَّلهم وتمشي بينهم.

سنة الخلفاء الراشدين عقوبة الحرائر على مخالفة تلك الأحكام:

أخرج مسلم⁽³⁾ عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أنَّ نَفراً من بني هاشم دخلوا على أسماء بنت عميس فكره ذلك أبو بكر رضي الله عنه وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم وقال: لم أرَ إلا خيراً فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: «إنَّ الله برأها من ذلك»، ثم قام على المنبر فقال: «لا يدخلنَّ رجلٌ

(□) المصنف (3/136).

(بر) الموطأ برواية يحيى الليثي (رقم 2810).

(تر) صحيح مسلم (رقم 2173).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

13
6

بعد يومي هذا على مغيبة إلا ومعه رجل أو اثنان».

فدَلَّ الحديثُ أنَّ المرأةَ التي تتساهل في أمر الدخول على الرجال أو دخولهم عليها أو مخالطتهم إذا كانت خارجةً عنها غيرُ مُبرَّأة، بل مستحقةٌ للَّوم والعقوبة.

وهذا ما كانت عليه سنة الخلفاء الراشدين المهديين؛ أنهم كانوا لا يُبرِّتون الحرَّةَ التي تفعل ذلك بل يعاقبوها؛ فقد أخرج عبد الرزاق⁽¹⁾ عن ابن جريج عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد الحديث الذي فيه الأمة التي رآها عمر تجوس الرجال، وفيه قوله لحفصة: «ما يملك أن تلبسي جارية أخيك لباس الحرائر؟ فقد دخلت عليك ولا أراها إلا حرَّةً فأردت أن أعاقبها».

وفي رواية أبي أسامة عن الوليد بن كثير عن نافع⁽²⁾ أنه قال: «ما حملك على أن تخمري هذه الأمة وتجليبيها وتشبهيها بالمحصات حتى هممت أن أقع بها لا أحسبها إلا من المحصات؟!»، أي من الحرائر.

وفي رواية مالك⁽³⁾: «ألم أرَ جاريةً أخيك تجوس الناس وقد تهيأت بهيئة الحرائر؟! وأنكر ذلك عمر».

وإنكار عمر رضي الله عنه هو بوعيده على ذلك بالعقوبة.

والحديث ظاهرٌ أنَّ سبب همِّه بالعقوبة أنه حسبها حرَّةً تجوس الرجال، لا أنها فعلت أمراً مُخلاً بالأدب؛ إذ لو كان منها ذلك لعوقبت على كلِّ حال.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله⁽⁴⁾: «كشفت النساء وجوههن بحيث يراهنَّ الأجانب غيرُ جائز، وعلى وليِّ الأمرِ الأمرُ بالمعروف والنهي عن هذا المنكر وغيره،

(□) المصنف (3/136).

(بر) سنن البيهقي (2/226).

(تر) الموطأ برواية يحيى الليثي (رقم 2810).

(ير) مجموع الفتاوى (24/382).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

13
7

ومن لم يرتدع فإنه يُعاقب على ذلك بما يزره)).

وعليه فإنَّ المرأة التي تتساهل في الجوس بين الرجال في خروجها، أو في قبول دخولهم عليها أو دخولها عليهم وهي ممن لا يجهل الحكم الشرعي، بأيِّ حجة تدرّعت وبأيِّ منصبٍ تدرّعت فإنه يترتّب على عملها أمران:

الأول: أنها غيرُ مُبرّأة؛ لأنَّ كلام النبي ﷺ الصريح دلٌّ على أنّ من عادت إلى ما نهيت عنه من الدخول على الرجال أو الإذن بدخول الرجال عليها فإنها غيرُ مبرّأة بل عاصيةٌ لله ورسوله.

الثاني: أنه يجب على وليّ الأمر أن يسُنَّ فيها وفي أمثالها سنة أمير المؤمنين الخليفة الراشد المهدي الذي جعل الله الحقَّ على قلبه ولسانه فيعاقبها العقوبة الرادعة خاصةً إن كانت قدوةً للسفیهات.

أما إن كانت في قومٍ يضعف فيهم نور الشريعة ويفشوا فيهم الجهل فيجب على أهل العلم والخير أن يُبيّنوا أحكام الشريعة بأخذ الناس بالأهم فالأهم، وليعلموا أنه لا حاديٍ إلى الانقياد ولا عاصمٍ من الانفلات أعظم من توحيد القلوب وإخلاصها الدين لله وحده، فذلك هو أصل كلّ خير، ومن يظنُّ أنه يتعاهد الجوارح بظاهرٍ من الانقياد من غير أن يتعاهد القلوب بأصل الانقياد فقد ظنَّ ما لا يكون.

ذلك أنّ عامّة المسلمين بحمد الله ليسوا أهل دنسٍ ولا ريبة، فلهم في الحشمة وطهارة الأعراض أسوةً بالمهاجرين والأنصار حين أنزل الله فيهم تلك الأحكام وفرضها عليهم أول مرّة، وذلك عونٌ عظيمٌ لهم على حمّل أنفسهم على استكمال ما بقي من الأحكام الشرعية كما كان حال المهاجرين والأنصار خيرٍ عونٍ لهم على ذلك.

وقد رأينا في هذا العصر من القبائل في بعض النواحي من كان لهم عاداتٌ فيها مخالفةٌ لبعض الشريعة فلمّا تعلّموا العلم وعرفوا حدود ما أنزل الله على رسوله لم يجدوا عُسرًا في ترك ما اعتادوا إلى ما عرفوا من الوحي لأنه وافق حشمةً مركوزةً في فطرتهم

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

وانقياداً للشريعة قد تغلغل في نفوسهم بفضل الله تعالى ثم بما قام به أئمة السنة والجماعة في هذه البلاد من إعلاء شأن توحيد الله في القلوب وإخلاص الدين له، فصار أبناؤهم وبناتهم بحمد الله من خيرة الناس وأرعاها لأمر العفة والفضيلة.



الفصل الرابع

ما اشتمل عليه كلام أحمد بن قاسم

من أذى النبي ﷺ

- 1- بيان أن ما قال أحمد بن قاسم أذى للنبي ﷺ.
- 2- ما قال أحمد بن قاسم هو كقول الذين آذوا موسى ﷺ.
- 3- حكم من يتدين جهلاً بأذى النبي ﷺ.



بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي ومخالفة سبيل السنة والجماعة

14
1

تمهيد:

قال أحمد بن قاسم: ((عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه سمعه يقول: « كان رسول الله ﷺ يدخل على أم حرام بنت ملحان فتطعمه، وكانت أم حرام تحت عبادة بن الصامت، فدخل عليها رسول الله ﷺ، فأطعمته وجعلت تغلي رأسه، فنام رسول الله ﷺ ثم استيقظ وهو يضحك، قالت فقلت: وما يضحكك يا رسول الله؟ قال: ناس من أمتي عرضوا علي غزاة في سبيل الله يركبون ثبج هذا البحر...»)، الحديث، قلت: أخرجه البخاري ومسلم، وفيه جواز دخول الرجل على المرأة في غير تهمته، وفيه جواز فلي المرأة رأس الرجل، ونحوه القصة والحلق)).

فجعلَ هذا الحديث دليلاً على حِلِّ ما ذكر من الأفعال بين الرجال والنساء الأجنيبات، وهو في استدلاله على طريقة الخوارج التي تقدّم بيانها التي ترمي بكِلِّ معروف الأمة بل بإجماعها وتطفّر إلى النصوص ظفراً.

ثم قال أحمد بن قاسم: ((وقصة أمّ حرام هذه وقعت بعد نزول الحجاب، وبعد حجة الوداع كما حكاه ابن حجر في الفتح في شرح كتاب الاستئذان، وقد أشكل توجيهها على البعض فقال ابن عبد البر: أظن أن أم حرام قد أرضعت النبي ﷺ أو أختها أم سليم، فصارت كل منهما أمه أو خالته من الرضاعة. قلت: لم يذكر ابن عبد البر لذلك دليلاً إلا قوله أظن، والظن لا يعنى من الحق شيئاً)).

وما أوهمه على ابن عبد البرّ هاهنا كذبٌ عليه فسيأتي نقل كلامه أنه قال إنه لا يشك مسلّم أنّها ذات محرّم منه ثم ساق أربعة أوجهٍ من الاستدلال موجبة لذلك ثم جزم بأنّها محرّمة رضاعة.

ثم قال أحمد بن قاسم مبطلاً قول أهل العلم بما بينهما من الرضاعة: ((وليس له في ذلك مستند يعتمد عليه، فإن أمهات النبي ﷺ من الرضاع معلومات، ليس فيهن أحد

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

14
2

من الأنصار البتة، وأم حرام من خؤولة النبي ﷺ وهي خؤولة لا تثبت بها محرمة، فإنها من بني النجار... أفاد ذلك ابن حجر نقلا عن الدمياطي)).
فقطع هاهنا على نفسه سبيلاً من سبيل الخلاص من أذى النبي ﷺ بإبطاله الصريح لمحرمية النبي ﷺ لأمر حرام.

وما نقل عن الحافظ ابن حجر وعن الدمياطي لبيطل به محرمة الرضاعة ليس على منهجه وطريقته؛ فإنهما لم يخرجوا من القول بمحرمة الرضاعة إلا ليقرّرا قولاً آخر من أقوال أهل العلم وهو خصوصيته ﷺ بذلك من دون سائر الأمة.

فابن حجر والدمياطي خرجا من قول معروف لأهل العلم إلى قول معروف وإن كان ضعيفاً، لكنّ كلا القولين قد بُنيَا على إجماع محكم أنه لم يفعل ﷺ ما فعل استباحةً لمثل ذلك مع النساء الأجنبية وإنما لسببٍ خاصٍّ؛ إما رضاع ينشر المحرمية، وإما خصوصية بوحى يستثنيه ويمنع اقتداء الأمة به، أما أحمد بن قاسم فركب هولاً عظيماً حين لم يرض القول بالمحرمة ثم أبطل الخصوصية التي اعتصم بها من لم تثبت عنده المحرمية.

قال أحمد بن قاسم: ((ومن زعم أنّ ذلك من خصوصياته عليه السلام، فقد تحكم بغير برهان فإن الخصوصية حكم شرعي لا يثبت إلا بدليل، والأصل مشروعية التأسّي بأفعاله ﷺ، قال الله تعالى: (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) وقال تعالى: (قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) ولا يترفع عن التأسّي بأفعال المصطفى ﷺ إلا متهوّك ضال، والصواب أن فلي المرأة رأس الرجل من الأمور الجائزة ونحوه القص والحلق، فالحديث يفيد جوازه وجواز الاختلاط)).

فهذا من أظهر الأمثلة التي تبين منهج الخوارج في الاستدلال؛ فترى فيه عياناً اتباع المتشابه من هذا الحديث الذي لم يُحط به علمه وترك محكم الشريعة، وترى فيه كيف رمى بكلّ المعاني المعروفة عند العلماء واستحدث معنى جديداً منكرًا لم يعرفه عالم قط فاتبعه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، وترى فيه كيف ضرب بالإجماع الذي بُنيَتْ عليه

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

14
3

كلُّ أقوال العلماء عرض الحائط.

ومن أعظم الخذلان أن ضيق الله عليه الاستدلالات فابتلاه بهذا المطلع العظيم من أذى النبي ﷺ في عرضه، فجرراً بذلك منافقي الصحافة وسفهاؤها على الخوض في أزكى عرضٍ وأنقاه بالزور والبهتان، وهذا ما سترى تحريره في هذه الفصل بعون الله، نسأل الله تعالى أن يعصمنا والمسلمين من هذه المهالك.



بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

14
5

-1-

بيان أنّ ما قال أحمد بن قاسم أذى للنبي ﷺ

إجماع المسلمين على أنّ ما قال أذى للنبي ﷺ:

أجمع كلُّ شُرَّاح الحديث من أهل العلم الذين تكلموا في هذا الحديث على بطلان ما يقول أحمد بن قاسم في عِرْض النبي ﷺ وأنه أذى وطعن فيه ﷺ، إجماعاً صريحاً محكماً لا يرتاب فيه عاقل.

الإجماع على أنّ دخول النبي ﷺ على أمِّ سليمٍ لا يحلُّ لغير المحارم:

أجمع كلُّ من وقف على أقوالهم من الأئمة المطلعين الناقلين علماً من سبقهم على أنّ الدخول الذي كان يدخله النبي ﷺ على أمِّ سليمٍ وأمِّ حرامٍ هو دخولٌ لا يحلُّ إلا للمحرم على ذوات محارمه.

ثم اختلفوا في تقرير ذلك على قولين؛ أولهما: أنه لمحرمية لا خصوصية له فيها بل هو فيها كسائر الأمة وهي الرضاة، وثانيهما: أنه حكمٌ خاصٌّ به يستثنيه ويجعل له ﷺ في الدخول والحلوة حكم المحارم، وأجمع أصحاب القولين على أنّ تجريد دخوله عليهما من ذلك طعنٌ لا يشتمل عليه قلب مسلم كما سترى في تضاعيف كلامهم.

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

14
6

* القول الأول: أنَّ دخوله كان محرمةً رضاعاً بينهما.

فالذين قرروه ووقفوا على أقوالهم من أهل العلم الأولين:

- 1- عبد الله بن وهب المصري (ت 197هـ)، وهو من أئمة الحديث وحفاظه المتقنين ومن أجل فقهاء أصحاب مالك والليث بن سعد.
- 2- يحيى بن إبراهيم بن مُزَيْن الأندلسي (ت 259هـ) وهو من شُرَّاح الموطأ.
- 3- المهلب بن أحمد بن أبي صفرة الأندلسي (ت 334هـ) من شُرَّاح الموطأ.
- 4- الإمام الحافظ أبو عمر ابن عبد البر القرطبي (ت 463هـ).
- 5- الحافظ أبو بكر ابن العربي المالكي الأندلسي (ت 543هـ).
- 6- الحافظ ابن الجوزي الحنبلي (ت 597هـ)، ونقله عن أحد الحفاظ.
- 7- أبو محمد ابن التين الصفاقسي (ت 611هـ)، من شُرَّاح صحيح البخاري.
- 8- الإمام النووي (ت 669هـ) في شرح مسلم وحكى الاتفاق عليه.

هذا غير مَنْ ينقل أقوالهم من أصحابهم، أو مَنْ يحكي أقوالهم من شُرَّاح الحديث المتأخرين بعد النووي؛ فلم أذكرهم طلباً للإيجاز، وكلُّ ذلك يبيِّن أنَّ هذا قولٌ معروف عند أهل العلم لم يشتهر في القرون الأولى مخالفٌ له.

قال أبو عمر ابن عبد البر⁽¹⁾: ((كانت تفلي رأسه وبنام عندها، وكذلك كان ينام عند أمِّ سليم وتنال منه ما يجوز لذي المحرم أن يناله من محارمه، ولا يشك مسلم أنَّ أمَّ حرام كانت من رسول الله لمحرم، فلذلك كان منها ما ذكر في هذا الحديث، والله أعلم، وقد أخبرنا غير واحد من شيوخنا عن أبي محمد الباجي عبد الله بن محمد بن علي أنَّ محمد بن فطيس أخبره عن يحيى بن إبراهيم بن مُزَيْن قال: إنما استجاز رسول الله ﷺ أن تفلي أمَّ حرام رأسه لأنها كانت منه ذات محرم من قبل خالاته لأن أم عبد المطلب بن هاشم كانت من بني النجار، وقال يونس بن عبد الأعلى قال لنا ابن وهب: أمُّ حرام

(□) التمهيد (1/226 - 227).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي ومخالفة سبيل السنة والجماعة

14
7

إحدى خالات النبي ﷺ من الرضاعة فلهذا كان يقبل عندها وينام في حجرها وتفلي رأسه)).

وقوله في تقرير القول (ولا يشكُّ مسلم) أي إنَّ الظنَّ أنَّ النبي ﷺ يدخل عليهما من غير سببٍ خاص هو ظنٌّ لا يشتمل عليه قلب مسلم لأنه طعنٌ وأذى. وكذلك قول ابن وهب (فلذلك كان يقبل عندها وينام في حجرها وتفلي رأسه)، أي لولا الرضاعة ما فعل ذلك، لأنَّ ظنَّ ذلك فيه من غير سبب مبيح من أسوأ الظنون.

ومثل ذلك ما نقل ابن بطال في شرح صحيح البخاري⁽¹⁾: ((قال المهلب: كانت أمُّ حرام خالة النبي ﷺ من الرضاعة فلذلك كان ينام في حجرها وتفلي رأسه)). وقال الحافظ ابن حجر⁽²⁾: ((وقال ابن الجوزي: سمعت بعض الحفاظ يقول: كانت أم سليم أخت أمينة بنت وهب أم رسول الله ﷺ من الرضاعة)). ونقل العيني في شرح البخاري⁽³⁾ عن ابن التين الصفاقسي قال: ((كان ﷺ يزور أمَّ ِّ سُلَيْمٍ لأنها خالته من الرضاعة)).

وقال النووي⁽⁴⁾: ((اتفق العلماء على أنها كانت محرماً له ﷺ، واختلفوا في كيفية ذلك، فقال ابن عبد البر وغيره: كانت إحدى خالاته من الرضاعة، وقال آخرون: بل كانت خالة لأبيه أو لجدته لأنَّ عبد المطلب كانت أمه من بني النجار)). فحكى النووي الاتفاق لأنه لم يسبق عالمٌ معروفٌ إلى ذكر سببٍ غيره، أما دعوى الخصوصية فلم تُنسب قبله إلى أحدٍ بعينه فيما وقفت عليه.

(□) شرح ابن بطال لصحيح البخاري (10/5).
(بر) فتح الباري (78/11).
(تر) عمدة القاري (98/11 - 99).
(ير) شرح النووي على صحيح مسلم (57/13).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي ومخالفة سبيل السنة والجماعة

* القول الثاني: أن ذلك حكم خاص له من دون الأمة.

وهذا قولٌ محكيٌّ في الجملة لكن لم أقف على قائلٍ مُعَيَّنٍ به قبل القرن الثامن، وإنما لجأ إليه بعض أهل العلم لأنهم لم يجدوا نصّاً صريحاً على المحرمية وظنوا أن ثبوتها يستلزم وجود نصٍّ عليها وليس ذلك بلازم، فأرادوا التخلص من الإشكال فقالوا بالخصوصية.

وقد اختلف أصحاب هذا القول في تقرير الخصوصية إلى منهجين:

1- أنها خصوصية مطلقة:

أي إنها ليست مقيدةً بأمرٍ سليمٍ وأختها بل هي له في كلِّ امرأةٍ أجنبية، وهذا القول نسبته ابنُ العربي ثم النوويُّ إلى مُبْهَمِينَ غَيْرِ مُسَمَّنِينَ، ثم قال به الحافظ ابن حجر (ت 852هـ)، ولم أقف على أحدٍ بعينه قال به قبله.

قال الحافظ ابن حجر⁽¹⁾: ((وحكى ابن العربي ما قال ابن وهب ثم قال: وقال غيره بل كان النبي ﷺ معصوماً يملك إربه عن زوجه فكيف عن غيرها مما هو المنزه عنه، وهو المبرأ عن كل فعل قبيح وقول رفث، فيكون ذلك من خصائصه)).
فترى أن القائل بذلك علّل دخوله بالعصمة التي لا يشركه فيها أحد من الأمة وجعله من الخصائص التي يستثنىها الوحي ويعلم الناس أنها استثناءٌ له.

قال الحافظ ابن حجر⁽²⁾: ((والذي وضع لنا بالأدلة القوية أن من خصائص النبي ﷺ جواز الخلوة بالأجنبية والنظر إليها، وهو الجواب الصحيح عن قصة أم حرام بنت ملحان في دخوله عليها ونومه عندها وتفليتها رأسه ولم يكن بينهما محرمةً ولا زوجية)).
وقوله (هو الجواب الصحيح عن قصة أم حرام) صريحٌ في أن تجريد القصة من

(□) فتح الباري (78/11).

(بر) فتح الباري (203/9).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي ومخالفة سبيل السنة والجماعة

14
9

تقرير الخصوصية يوقع في إشكال كبير، وليس إلا ظنَّ السَّوء الذي ظنه أحمد بن قاسم.

2- أنها خصوصية مقيدة بأم سليم وأختها:

والذي قال ذلك هو الحافظ شرف الدين الدمياطي (ت 705هـ)، ولم أقف على أحدٍ قال به من قبله.

قال الحافظ ابن حجر⁽¹⁾: ((بالغ الدمياطي في الردِّ على من ادَّعى المحرمية فقال: ذَهَلْ كُلُّ مَنْ زَعَمَ أَنَّ أُمَّ حَرَامٍ إِحْدَى خَالَاتِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الرِّضَاعَةِ أَوْ مِنَ النَّسَبِ وَكُلُّ مَنْ أَثْبَتَ لَهَا خَوْوَلَةً تَقْتَضِي مَحْرَمِيَةً...، ثم قال: وإذا تقرَّرَ هذا فقد ثبت في الصحيح أنه ﷺ كان لا يدخل على أحد من النساء إلا على أزواجه، إلا على أم سليم فقيل له فقال: أرحمها قتل أخوها معي، يعني حرام بن ملحان، وكان قد قتل يوم بئر معونة..، وحرام بن ملحان أخوها معا فالعلة مشتركة فيهما، وإن ثبت قصة أم عبد الله بنت ملحان التي أشرت إليها قريبا فالقول فيها كالقول في أم حرام، وقد انضاف إلى العلة المذكورة كون أنس خادم النبي ﷺ وقد جرت العادة بمخالطة المخدوم خادمه وأهل خادمه ورفع الحشمة التي تقع بين الأجانب عنهم، ثم قال الدمياطي: على أنه ليس في الحديث ما يدل على الخلوة بأم حرام، ولعل ذلك كان مع ولد أو خادم أو زوج أو تابع. قلت: وهو احتمال قوي، لكنه لا يدفع الإشكال من أصله لبقاء الملامسة في تفلية الرأس، وكذا النوم في الحجر، وأحسن الأجوبة دعوى الخصوصية ولا يردّها كونها لا تثبت إلا بدليل، لأن الدليل على ذلك واضح، والله أعلم)).

فجعل دخوله عليهما خاصاً بما دون غيرها من النساء الأجنبية مُعَلَّلًا بالعلة المشتركة بينهما وهي أنَّ أخوها قُتِلَ معه، ثم أضاف إليه ما يكون بين الرجل وأهل خادمه، وبَيَّنَّ أنه ليس في الحديث ما يدلُّ على خلوة، لكنَّ تعقبه الحافظ بوجود ما هو أبلغ من الخلوة من الملامسة في التفلية والنوم في الحجر.

(□) فتح الباري (11/78 - 79).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

15
0

فلم يخرج الدمياطي عن القول بالحرمية إلا إلى الخصوصية، ثم جعلها مقيدة، فهو يدور على البحث عن سببٍ خاصٍ مُبيحٍ لدخوله ﷺ.

وكلُّ هذه التقريرات للخصوصية ضعيفة، لأنَّ اختصاصه بأمرٍ من دون سائر المؤمنين في مثل هذا الأمر الذي قد تَعَلَّقَ منه شبهةٌ أو طعنٌ يحتاج إلى نصٍّ صريحٍ يعرفه الخاص والعام كما في نكاحه فوق أربع ونكاح الواهبة نفسها وكما في تحريم أزواجه من بعده، أما العلم بكلِّ قراباته من الرضاعة بأعيانهم فليس ذلك شرعاً يجب أن يُبيِّنَ للأمة.

بل دَلَّ الدليل على أنه لا خصوصية له في ذلك كما في حديث أمِّ المؤمنين صفية رضي الله عنها لما مرَّ رجلان عند باب المسجد فأسرعا فقال: «علي رسلكما إنهما صفية»⁽¹⁾، ثم بيَّن أنه قال ذلك خشيةً أن يُلقِيَ الشيطانُ في قلوبهما شيئاً، فلو كان للخصوصية مكانٌ ما كان ظنُّهما أنه قد خلا بأجنبيَّةٍ وهو في المسجد عند بابه معتكفاً في العشر الأواخر شراً.

والخلاصة من ذكر أقوال أهل العلم أنه قد تبَيَّنَ أنهم مُجمِعون إجماعاً ظاهراً على أنَّ نسبة النبي ﷺ إلى استباحة الدخول على المرأتين بلا سببٍ شرعيٍّ مبيحٍ إباحةً صريحةً؛ أنه من أقوال السوء التي لا يحلُّ لمسلمٍ أن يشتمل عليها.

وهذا يؤدِّي أمرين لا مناصَ منهما لمن عَقَلَ كلامَ أهل العلم ولزم إجماعهم:

الأمر الأول: أنه لا دليلَ بإجماع أهل العلم في تلك الأحاديث على ما زعم أحمد بن قاسم من جواز الخلوة ومن جواز فلي المرأة رأس الرجل الأجنبيِّ، وكذلك أشياء أخرى صدَّ عنها ونأتى بها ونلزمه إياها إرغاماً له وهي جواز نومه في فراشها ورؤيتها وهي تغسل شعرها.

(□) صحيح البخاري (رقم 1930)، وصحيح مسلم (رقم 2175).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

15
1

فَمَنْ قَالَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَرَمِيَّةِ فَقَدْ أَبْطَلَ إِيرَادَ الْأَحَادِيثِ مِنْ أُسَاسِهِ، وَمَنْ قَالَ مِنْهُمْ بِالْخُصُوصِيَّةِ مُطْلَقَةً أَوْ مَقْيَّدَةً فَالْقَوْلُ بِالْخُصُوصِيَّةِ تَصْرِيحٌ بِأَنَّ الْأُمَّةَ لَا يَحِلُّ لَهَا الْاِقْتِدَاءُ بِالنَّبِيِّ ﷺ فِي خُصُوصِيَّتِهِ، لَا مَعْنَى لِلْخُصُوصِيَّةِ غَيْرُ ذَلِكَ.

فَتَبَيَّنَ بَيَانًا جَلِيًّا أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ قَاسِمٍ قَدْ اتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْقَوْلِ وَفِي الِاسْتِدْلَالِ وَرَكِبَ مِنْهَجَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَقَدْ حَدَّثَنَا النَّبِيُّ ﷺ إِيَاهُمْ، لِيَسْتَحِلَّ بِذَلِكَ الْحَرَمَاتِ الَّتِي أَجْمَعَ أَوَّلُ الْأُمَّةِ وَآخِرُهَا عَلَى أَنَّهَا مِنْ حُدُودِ اللَّهِ الَّتِي لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَفْرُبَهَا.

بَلْ تَعَدَّى إِلَى أَنْ قَالَ فَيَمُنُ لَا يُوَافِقُهُ عَلَى اسْتِحْلَالِ هَذِهِ الْحَرَمَاتِ وَمِنْهُمْ كُلُّ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ ذَكَرْنَا أَقْوَالَهُمْ؛ قَالَ: ((وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ خُصُوصِيَّاتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَدْ تَحَكَّمَ بِغَيْرِ بَرَهَانٍ فَإِنَّ الْخُصُوصِيَّةَ حُكْمٌ شَرْعِي لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِدَلِيلٍ، وَالْأَصْلُ مَشْرُوعِيَّةُ التَّأْسِي بِأَفْعَالِهِ ﷺ...، وَلَا يَتَرَفَعُ عَنِ التَّأْسِي بِأَفْعَالِ الْمُصْطَفَى ﷺ إِلَّا مَتَهَوِّكٌ ضَالٌّ، وَالصَّوَابُ أَنْ فُلِيَ الْمَرْأَةُ رَأْسَ الرَّجُلِ مِنَ الْأُمُورِ الْجَائِزَةِ وَنَحْوِهِ الْقِصَصُ وَالْحَلْقُ، فَالْحَدِيثُ يَفِيدُ جَوَازَ هَذَا وَجَوَازَ الْاِخْتِلَاطِ)).

فَمَنْ لَمْ يَقْبَلْ مَا قَالَ أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ مِنَ الْبُهْتَانِ فِي عَرْضِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهَمَّ عُلَمَاءُ الْأُمَّةِ أَجْمَعُونَ؛ فَهُوَ مَتَرَفِّعٌ عَنِ التَّأْسِي بِهِ ﷺ مَتَهَوِّكٌ ضَالٌّ! وَمِثْلُهُ فِي ذَلِكَ صَاحِبُهُ الَّذِي مَهَّدَ لَهُ حِينَ جَعَلَ مَنْ لَمْ يَقْبَلْ مِنْ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ وَصَفَ نِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْهَنَ نِسَاءَ النَّبِيِّ ﷺ فِي خُرُوجِهِنَّ إِلَى الْمَغَازِي بِأَنَّهُنَّ كُنَّ بِفِعْلٍ مَا سَمَّاهُ "الِاخْتِلَاطُ" أَتَمَّ أَهْلُ جَنَایَةِ عَمْدِيَّةٍ عَلَى الشَّرِيعَةِ وَمُسْتَدْرِكُونَ عَلَى شَرِيعَةِ اللَّهِ بِالْأَرَاءِ!

فَهَلْ رَأَيْتَ أَيُّهَا اللَّيِّيبُ شِمَائِلًا أَشْبَهَ بِهَذِهِ مِنْ شِمَائِلِ أَصْحَابِ ذِي الْخُوَيْصِرَةِ الَّذِينَ قَالُوا فِي أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ ذَلِكَ!؟

الامر الثاني: أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ قَاسِمٍ لَمْ يَسْتَدَلَّ لِهَذَا الِاسْتِحْلَالِ بِشِبْهَاتٍ مِمَّا يَسْتَدُلُّ

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

15
2

به غيره وإنما جعل عرض النبي ﷺ هو أداته لهذا الاستحلال، فركب بذلك هولاً عظيماً وقال ما هو أذىً للنبي ﷺ لا يحلُّ لمسلم أن يشتمل قلبه عليه.

إذا تبين ما تقدّم فإنه لا يرتاب عاقلٌ أنّ ما نسبته أحمد بن قاسم إلى عرض النبي ﷺ لو نُسب إلى رجلٍ من أوساط الناس ممن له حرمةٌ وعفاف ولو كان كافراً فقيلاً إنه يدخل على امرأةٍ أجنبية ينام في فراشها وتفلي رأسه وتطعمه لكان ذلك طعناً عظيماً في عرضه يذمه به الناس ويفرح به كلُّ عدوٍّ شامت، وأنت ترى أيها اللبيب كيف يستमित أحمد بن قاسم ليحقّقه في عرض النبي ﷺ.

الدليل الصريح على أنّ ما قال أذىً يلقيه الشيطان:

في الصحيحين⁽¹⁾ عن علي بن الحسين رضي الله عنهما أنّ صفية زوج النبي ﷺ أخبرته «أنها جاءت رسول الله ﷺ تزوره في اعتكافه في المسجد في العشر الأواخر من رمضان فتحدثت عنده ساعة ثم قامت تنقلب فقام النبي ﷺ معها يقلبها، حتى إذا بلغت باب المسجد عند باب أم سلمة مرّ رجلان من الأنصار فسلّما على رسول الله ﷺ فقال لهما النبي ﷺ: على رسلكما إنما هي صفية بنت حبيبي، فقالا: سبحان الله يا رسول الله، وكبر عليهما، فقال النبي ﷺ: إنّ الشيطان يبلغ من الإنسان مبلغ الدم وإني خشيت أن يقذف في قلوبكما شيئاً».

قوله «على رسلكما إنما هي صفية بنت حبيبي» معناه (على رسلكما إنما ليست بأجنبية)، إذ إنّ غاية ما يُخاف على الرجلين أن يظنّا أنها امرأةٌ أجنبيةٌ جاءت تستفتيه أو تسأله حاجة مما يُحتاج فيه إلى وليّ الأمر فوقف لها عند باب المسجد لأنه معتكف في العشر الأواخر في حالٍ فيها نوعٌ خلوة.

فدلّ الحديث على أنّ الرجلين لو ظنّا ذلك لكان الشيطان قذف في قلوبهما شراً

(□) صحيح البخاري (رقم 1930)، وصحيح مسلم (رقم 2175).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

15
3

محضاً يُنَزَّه عنه مقام النبوة، فكيف لو ظننا أنه يذهب إلى أجنبية في بيتها لتفلي رأسه وبنام في فراشها وتطعمه وتبسطه الحديث ويراها وهي تغسل شعرها؟! بل إذا كان هذا المحذور الكبير فيمن ظنَّ ظناً فكيف بمن تكلم وحقق ودعا الناس إلى أن يعتقدوا ما قال من البهتان الكبير في عرض النبي ﷺ.

حلُّ الشبهة في دخول النبي ﷺ على أمِّ سليم:

أولاً: طريقة أهل العلم في تقرير محرمته لأمِّ سليم وأختها.

قال الحافظ أبو عمر ابن عبد البرّ القرطبي رحمه الله⁽¹⁾: «أم حرام محرّم من رسول الله ﷺ، والدليل على ذلك ما حدثنا عبد الله بن محمد بن أسد قال حدثنا حمزة بن محمد قال حدثنا أحمد بن شعيب قال حدثنا علي بن حجر قال أخبرنا هشيم عن أبي الزبير عن جابر قال قال رسول الله ﷺ: «ألا لا يبيتنَّ رجل عند امرأة إلا أن يكون ناكحاً أو ذا محرم»، وروى عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ قال: «لا يخلون رجل بامرأة فإن الشيطان ثالثهما»، وروى ابن عباس أنّ رسول الله ﷺ قال: «لا يخلون رجل بامرأة إلا أن تكون منه ذات محرم»، وروى عبد الله بن عمرو بن العاص أنّ رسول الله ﷺ قال: «لا يدخلنَّ رجل على مغيبة إلا ومعه رجل أو رجلان»، وحدثنا محمد بن إبراهيم قال حدثنا محمد بن معاوية قال حدثنا أحمد بن شعيب قال حدثنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر أنّ رسول الله ﷺ قال: «إياكم والدخول على النساء فقال رجل من الأنصار: أرايت الحموم؟ قال: الحموم الموت»، وهذه آثار ثابتة بالنهي عن ذلك، ومحال أن يأتي رسول الله ﷺ ما ينهى عنه».

فطريقته في تقرير المحرمية هي أنّ الدخول كان على هيئة تجمع أربعة معانٍ كلُّ

(□) التمهيد (1/227-228)، وقال مثل ذلك في الاستذكار (5/125).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي ومخالفة سبيل السنة والجماعة

معنى منها محرّمٌ على حدّته، فكيف وقد اجتمعت كلّها في دخوله:

1-البيات عند امرأة لغير ناكحٍ أو ذي محرم.

2-الخلوة.

3-الدخول على مغيبة.

4-الدخول على امرأة، أي وإن كان حاضراً زوجاً أو ذو محرم.

والدليل من القرآن على صحة الطريقة التي سلك أبو عمر رحمه الله قول الله تعالى

عن شعيب رضي الله عنه: ﴿وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنهَٰكُمْ عَنْهُ﴾ [هود:88].

قال قتادة رحمه الله⁽¹⁾: «لم أكن لأفهاكم عن أمرٍ أركبُه أو آتيه».

وفيما يلي تلخيص ما قال أبو عمر بدلائله وزيادة ما لم يذكر على طريقته

نفسها:

1-مباشرة صلى الله عليه وسلم إياهما مباشرة المحرم لمخارمه:

في الصحيحين⁽²⁾ عن أنس رضي الله عنه قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل على أم حرام

بنت ملحان فطعمه، وكانت أمُّ حرام تحت عبادة بن الصامت، فدخل عليها

رسول الله صلى الله عليه وسلم فأطعمته وجعلت تُفلي رأسه، فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم استيقظ وهو

يضحك، قالت: فقلت وما يضحكك يا رسول الله...»، الحديث.

2-كثرة دخوله عليها وخلوته بهما:

في بعض ألفاظ حديث أنس رضي الله عنه المتقدم في دخوله على أم حرام عند البخاري⁽³⁾

قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ذهب إلى قباء يدخل على أم حرام بنت ملحان

(□) تفسير الطبري (102/7).

(بر) صحيح البخاري (رقم 2636)، وصحيح مسلم (رقم 1912).

(تر) صحيح البخاري (رقم 5926).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

15
5

فتطعمه»، وأخرج البخاري⁽¹⁾ من حديث آخر عن أنسٍ رضي الله عنه قال: «كان النبي ﷺ إذا مرَّ بجَنَابَاتِ أُمِّ سَلِيمٍ دَخَلَ عَلَيْهَا فَسَلَّمَ عَلَيْهَا».

وكلا الحديثين دليلٌ على أنه يعتاد ذلك ويكثر منه من غير ترتيب ولا ميعاد.

3-نومه ﷺ عندها وعلى فراشها:

قد تقدم نومه عند أمِّ حَرامٍ لما فَلَكَتْ رأسه، وفي الصحيحين⁽²⁾ عن أنسٍ رضي الله عنه «أن أم سليم كانت تبسط للنبي ﷺ نطعاً فيقبل عندها على ذلك النطع فإذا قام النبي ﷺ أخذت من عرقه وشعره فجمعته في قارورة ثم جعلته في سك»، هذا لفظ البخاري، ولفظ مسلم: «كان النبي ﷺ يدخل بيت أم سليم فينام على فراشها وليست فيه قال فجاء ذات يوم فنام على فراشها فأتيت فقبل لها هذا النبي ﷺ نام في بيتك على فراشك قال فجاءت وقد عرق واستنقع عرقه على قطعة أديم على الفراش ففتحت عتيدهما فجعلت تنشف ذلك العرق فتعصره في قواريرها ففزع النبي ﷺ فقال ما تصنعين يا أم سليم؟ فقالت يا رسول الله نرجو بركته لصبياننا قال أصبت».

4-رؤيته منها ما لا يحلُّ إلا للمحارم:

أخرج أبو داود⁽³⁾ من طريق هشام بن يوسف عن معمر عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أخت أم سليم الرميضاء رضي الله عنها قالت: «نام النبي ﷺ فاستيقظ وكانت تغسل رأسها، فاستيقظ وهو يضحك، فقالت: يا رسول الله أتضحك من رأسي؟ قال: لا» وساق الخبر.

فكلُّ ذلك برهانٌ جليٌّ على أنهما من محارمه كالذي قرَّر أبو عمر رحمه الله.

[□] صحيح البخاري (رقم 4868).

(بر) صحيح البخاري (رقم 5925)، وصحيح مسلم (رقم 2331).

(تر) سنن أبي داود (رقم 2492).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

15
6

ولا أدري أصدَّ ابن قاسمٍ عن هذه عمداً، أم حَبَّأها لِيُنْعَرَ بها في قادم الأيام!

ثانياً: بيان أنَّ المحرمية التي بينه ﷺ وبينهما محرمة رضاع.

في الصحيحين⁽¹⁾ عن أنس رضي الله عنه « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَدْخُلُ بَيْتاً بِالْمَدِينَةِ غَيْرَ بَيْتِ أُمِّ سَلِيمٍ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِ، فَقِيلَ لَهُ فَقَالَ: إِنِّي أَرْحَمُهَا قَتْلَ أَخْوَاهَا مَعِي ».

وجواب النبي ﷺ ليس تعليلاً لأصل دخوله عليها كما ظنَّ الدمياطي وتقدّم وإنما هو تعليلٌ لاختصاصها بكثرة الدخول حتى صار ذلك قريباً من دخوله على أزواجه، وإلا فالنبي ﷺ يزور بناته وعماته لكنه لا يعتاد ذلك ويكثره.

وكلُّ النساء اللاتي قتل آباؤهنَّ وأزواجهنَّ وإخوانهنَّ معه كان ﷺ يرحمهنَّ وهو بالمؤمنين رؤوفٌ رحيم، فلا وجه لا اختصاص أمِّ سليمٍ لو لم تكن من محارمه، وإنما اختصاصها بتلك العلة لأنه لم يكن من محارمه مَنْ أصيب مصيبتها.

إذا تبَيَّنَ ذلك فهذا الحديث يجعل أمَّ سليمٍ من جملة محارمه اللاتي يُنتَظَرُ أن يكون دخوله عليهنَّ قريباً من السواء، ولا شكَّ أنَّ سائر محارمه كُنَّ أحرصَ ما يكون على أن يظفرنَّ بأوفر حظٍّ من بركة زيارته، فأخبر أنسٌ وهو خادمه ومن خاصَّته بما يدلُّ على أنهنَّ طالبنه بمثل ما يعتاده من أمِّ سليمٍ من تكرار الزيارة، فأجاب جواباً يطيَّبُ به خواطرهنَّ ويدكِّرهنَّ أمراً غفلنَّ عنه وهو أنَّ ذلك ليس اختصاصاً بالزيارة وحسب وإنما هو مواساةٌ لها لأنه فقدت بقية أهلها وهو أخوها الذي لم يبق من أسرتها غيره فقتل مع النبي ﷺ غدرًا بيئراً معونة.

فهذا الحديث فيه إشارةٌ قويةٌ إلى أنها من جملة محارمه، وقد علّم يقيناً أنه ليس بينه وبينها نسبٌ قريبٌ يجعلها من محارمه فليس إلا الرضاع.

ومما ينبغي أن يُقَرَّبَ ذلك أنَّ النبي ﷺ قد كان لأهل بيته الأقربين (أمه وأبيه)

(□) صحيح البخاري (رقم 2689)، وصحيح مسلم (رقم 2455).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

15
7

صلة وثيقة بهذا البيت من الأنصار وهم بنو عدي بن النجار، فإنَّ أباه مات عندهم، وأُمُّه آمنة بنت وهبٍ كانت تزورهم به وهو صغير، ومن مشهور السيرة أنَّها ماتت بالأبواء وهي قافلةٌ من المدينة فرجعت به أمُّ أيمن إلى مكة.

فأمه وأبوه كانا على اتصالٍ وثيقٍ بهذا البيت من الأنصار لأنهم أحوال عبد المطلب، فأمر الرضاع بينهم أمرٌ من أقرب ما يكون.

وفي الصحيحين⁽¹⁾ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «قيل للنبي صلى الله عليه وآله: ألا تتزوج ابنة حمزة؟ قال: إنها ابنة أخي من الرضاعة».

وفي صحيح مسلم⁽²⁾ من حديث علي رضي الله عنه أنه هو من قال ذلك للنبي صلى الله عليه وآله.

وفي الصحيحين⁽³⁾ عن أمِّ المؤمنين أمِّ حبيبة رضي الله عنها، أنها قالت للنبي صلى الله عليه وآله: «إنا نحدث أنك تريد أن تنكح بنت أبي سلمة؟ قال: بنت أم سلمة؟ قلت: نعم، فقال: لو أنها لم تكن ربيتي في حجري ما حلَّت لي إنها لابنة أخي من الرضاعة، أَرْضَعْتَنِي وَأَبَا سَلْمَةَ تُؤَيِّبَةَ، فَلَا تَعْرِضَنَ عَلَيَّ بِنَاتِكِنَّ وَلَا أَخَوَاتِكِنَّ».

وثويبة هي مولاة عمِّه أبي لهب، وقد أرضعت النبي صلى الله عليه وآله وعمِّه حمزة وابن عمته أبا سلمة رضي الله عنهما، وهاتان القستان كانتا في آخر حياته بالمدينة، فانظر كيف خَفِيَ أمرُ هذه الرضاعة التي كانت في أسرةٍ واحدة على مَنْ هم من أَحْصَى الناس به وأكثرهم اطلاعاً على أحواله وهم عليٌّ وزوجُه أمُّ حبيبة رضي الله عنهما وعلى مَنْ كان يتحدَّث منهم أنه يريد أن ينكح زينب بنت أمِّ سلمة!

ولولا أنَّ النبي صلى الله عليه وآله هو من أخبر بهذه الرضاعة لما ذكرها أهل السيرة لأنهم إنما

(□) صحيح البخاري (رقم 4812)، وصحيح مسلم (رقم 1447).
(بر) صحيح مسلم (رقم 1446).
(تر) صحيح البخاري (رقم 4813)، وصحيح مسلم (رقم 1449).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

15
8

علموها من ذلك، بل من أين لهم أن يعلموا ما لم يعلمه عليٌّ وأمُّ حبيبة حتى عرضا عليه أن ينكح مَنْ تحرمان عليه من الرضاعة؟!!

ومراضعه ﷺ لم يُسَمَّ منهنَّ في السيرة من وجوهٍ معتمدة إلا ثوية وحليمة، فأما حليمة فأمرها لم يكن رضاعاً وحسب بل كان مسترضعاً في بني سَعْدِ مدَّةً من عُمره واقترن باسترضاعه أمورٌ من إرهابات النبوة أخبر هو بها ﷺ بعد نبوته فاشتهر ذكر حليمة، وأما ثوية فلم تُدَكَّرْ قَصْداً وإنما ذُكِرَتْ تبعاً لعرض بنت حمزة وبنت أبي سلمة عليه لينكحهما، ولولا ذلك ما علم بعض أقاربه الأقربين بأمرها، ولذلك يدور أهل السيرة في ذكر رضاعه منها على هذا الخبر.

فهذا الحديث دليلٌ على أن معرفة أسماء كلِّ محارمه ﷺ من الرضاعة ليس من الشريعة التي يجب بيانها ابتداءً وإنما هو من شؤونه المحضة التي لا يتعلَّق بها شريعة، فقد يعلمها أهل السيرة وقد لا يعلمونها.

قال الزبير بن بكار يذكر أمَّ الحكم بنت الزبير بن عبد المطلب ابنة عمِّ رسول الله ﷺ، وإلى الزبير المنتهى في معرفة أنساب قريش ووشائجها وقرباتها؛ قال (1): ((يقال: كانت أخته من الرضاعة، وكان يزورها بالمدينة)).

فهذه إن تحقَّق ما قيل امرأةً من محارمه من الرضاعة ولم يذكر ذلك أحدٌ من أهل الحديث ولا من أهل السيرة، ولولا أن نسابةً ثقةً ذكر ذلك ما علم الناسُ به، ولم يذكر الزبير مَنْ التي أرضعتها من مراضعه فذهب العلم به ولن تجد مخبراً بذلك ولا بسائر محارمه ﷺ من الرضاعة اللاتي لم يتهياً سببٌ يدلُّ على محرميته منهنَّ ولا ذكروهنَّ أحدٌ من أهل النسب فلم نعلمهنَّ، لأنَّ العلم بهنَّ ليس من الشريعة الواجب نقلها وتكفُّل الله تعالى بحفظها، ولو كان من الشريعة لنقله أهل العلم بالشريعة ولما خفي حتى لا ينقله إلا الزبير.

(□) الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (191/8).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

15
9

فهذا خفاء روضة النبي ﷺ فكيف برضاة أمه أو أبيه؟!

فإنَّ العرب كانوا يُجْرَمون بالرضاعة وذلك من بقية دين إبراهيم عليه السلام التي ورثوها، ولكنهم لم تكن عاداتهم أن ينوّهوا بها تنويههم بالأنساب، فهي عندهم لا تُذكَر إلا عرضاً ولمناسبة اقتضتها لأنها إنما تعني أصحابها دون غيرهم، ولذلك تخلو كتب الأخبار والنسب من ذكر قرابات الرضاعة إلا النادر العارض.

إذا تبين ذلك فإنَّ الذي افتتح الاعتراض على محرمية النبي ﷺ لأمِّ سليم من قبل الرضاعة فيما رأيت هو المحافظ شرف الدميّاطي (ت 705هـ) في قوله⁽¹⁾: ((ذهل كل من زعم أن أم حرام إحدى خالات النبي ﷺ من الرضاعة أو من النسب وكل من أثبت لها خؤولة تقتضي محرمية لأنَّ أمهاته من النسب واللاقي أرضعنه معلومات ليس فيهن أحد من الأنصار البتة سوى أم عبد المطلب)).

وهذا اعتراضٌ غيرٌ وجيه فإنَّ ظاهر الحال أنَّ أمَّ سليمٍ وأمَّ حرامٍ أصغر من النبي ﷺ، لأنه هاجر لثلاثٍ وخمسين من عمره، وأم سليم نكحت أبا طلحة وولدت له بعد الهجرة، فيبعد أن يكون قَصْد من ذكر خؤولتهما من الرضاعة أنه ﷺ قد رضع من أختٍ لهما، وإنما خؤولتهما من وجهٍ غير الذي دفعه الدميّاطي.

قال أبو عمر ابن عبد البر⁽²⁾: ((قال يونس بن عبد الأعلى قال لنا ابن وهب: أمُّ حرامٍ إحدى خالات النبي ﷺ من الرضاعة فلماذا كان يُقيل عندها وينام في حجرها وتقلي رأسه)).

وقال ابن الجوزي مفسِّراً معنى هذه الخؤولة⁽³⁾: ((سمعت بعض الحفاظ يقول: كانت أمُّ سليمٍ أختَ أمّنة بنت وهب أم رسول الله ﷺ من الرضاعة)).

(□) فتح الباري (78/11).

(بر) التمهيد (1/226 - 227).

(تر) فتح الباري (78/11).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

16
0

فصاحبة الرضاعة هي أمه آمنة، وذلك ممكنٌ جداً؛ فإنَّ آمنة إذا رضعت من لبن رجلٍ صارت بنتاً له من الرضاعة، فإذا رضعت من لبنه ولو لامرأةٍ أخرى بعد ذلك بسنينٍ طويلةٍ أمٌ سليمٍ وأختها صارتا أختين لآمنة من الرضاعة.

وهذه الأُخُوَّة كما ترى تنشر المحرمية كما تنشرها أُخُوَّة النسب، لكنها في عُرف الناس قرابةٌ ضعيفةٌ جداً لا تُدكر وإنما يعلمها مَنْ تعنيه، ولم يزل الناس قديماً يعلمون أنَّ من المحارم بمثل ذلك من لم يرَ بعضهم بعضاً قط.

والناس يعلمون أنَّ للنبي ﷺ ولأبويهِ بهذا البيت من الأنصار من الوشائج ما يقربه منهم ويقربهم منه، ولكن ليس من شيمتهم التنقيير فيما لم يُخبروا به ولا يعينهم، ولو كان ثمَّ شُبُهَةٌ أنَّ أمَّ سليمٍ وأمَّ حرامٍ أجنبيتان من رسول الله ﷺ ما تركها المنافقون في عهده ﷺ ليظفر بها أحمد بن قاسم.

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

16
1

-2-

ما قال أحمد بن قاسم هو كقول الذين آذوا موسى عليه السلام

بيان النبي عليه السلام أنَّ المنهجَ الخارجيَّ مُوصلٌ إلى أذى الأنبياء:

في بعض روايات الصحيحين⁽¹⁾ عن ابن مسعود رضي الله عنه في ذكر الرجل الذي
اعترض على قسم النبي عليه السلام وقال له: (اعدل)؛ قال النبي عليه السلام: «يرحم الله موسى قد
أوذى بأكثر من هذا فصبر».

فهذا الأذى الذي ذكره النبي عليه السلام هو ما قصَّه الله تعالى في القرآن في سورة البقرة
وغيرها من تعنت بني إسرائيل وجفائهم لنبي الله موسى عليه السلام.
والنبي عليه السلام قد علم بما علَّمه الله أنه سيكون له أصحابٌ على منهجه يعرضون
محكم الشريعة الصريح على فهمهم لنصوصٍ تشابحت عليهم.
وكلامه عليه السلام يدلُّ على أنَّ ما قاله الرجل من الأذى هو من مقتضيات هذا المنهج
الذي حدَّره، وهو آخر المنهج ومنتهاه.
وأحمد بن قاسم لما ركب منهج الإعراض عن المحكم وأتباع المتشابه وقع في أمرٍ
يحسبه هيئاً بل يحسبه ديناً وهو عند الله عظيم.

(□) صحيح البخاري (رقم 5712)، وصحيح مسلم (رقم 1062).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

16
2

بيان بعض ما أودى به موسى ﷺ وأنه كقول أحمد بن قاسم:

قال الله تعالى: ﴿كَذَّكَ لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ ءَادَوْا مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهًا﴾ [الأحزاب: 69].

وهذه الآية جاءت في ختام سورة الأحزاب التي ذكر الله تعالى فيها أنواعاً من أذى المنافقين للنبي ﷺ وأذاهم للمؤمنين، فلعنهم على أذاه وأذى رسوله ﷺ في الدنيا والآخرة، وهذا يدل على أن من تعمد أذى النبي ﷺ كافر ظاهراً وباطناً، وحمل من أذى المؤمنين البهتان والإثم المبين، ثم أوعدهم وتهددهم جميعاً بالنفى والتقتيل.

وفيها ذكر نوعاً من الأذى قد يقع ممن وصفهم الله بالإيمان جهلاً بغير قصدٍ منهم لحقيقة الأذى فنهاهم عنه وبينه لهم فقال: ﴿كَالَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَبْظِرِينَ إِنَّهُ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَعْسِنِينَ لِحَدِيثٍ إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ يُؤْذَى النَّبِيَّ فَيَسْتَجِئُ مِنْكُمْ وَاللَّهُ لَا يَسْتَجِئُ مِنْ الْحَقِّ﴾ [الأحزاب: 53].

فهذا ليس الأذى الذي تهدد المنافقين عليه، فهؤلاء ليسوا منافقين وإنما هم من الذين آمنوا، فلذلك نبههم الله تعالى بقوله: ﴿كَذَّكَ لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ ءَادَوْا مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهًا﴾ [الأحزاب: 69].

قال ابن جرير رحمه الله⁽¹⁾: ((لا تؤذوا رسول الله بقولٍ يكرهه منكم ولا بفعلٍ لا يحبه منكم ولا تكونوا أمثال الذين آذوا موسى نبي الله فرموه بعيبٍ كذاباً وباطلاً فبرأه الله مما قالوا فيه من الكذب والزور بما أظهر من البرهان على كذبهم)).

وفي الصحيحين⁽²⁾ عن أبي هريرة ؓ عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ مُوسَىٰ كَانَ رَجُلًا حَيًّا سَتِيرًا لَا يُرَىٰ مِنْ جِلْدِهِ شَيْءٌ اسْتَحْيَاءً مِنْهُ، فَأَذَاهُ مِنْ آذَاهُ مِنْ بَنِي

(□) تفسير الطبري (10/336).

(بر) صحيح البخاري (رقم 3223)، وصحيح مسلم (رقم 339).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

16
3

إسرائيل فقالوا: ما يستتر هذا التستر إلا من عيب بجلده؛ إما برصٌ وإما أذرةٌ وإما آفة، وإنَّ الله أراد أن يبرئه مما قالوا لموسى، فخلا يوماً وحده فوضع ثيابه على الحجر ثم اغتسل فلما فرغ أقبل إلى ثيابه ليأخذها وإنَّ الحجر عدا بثوبه فأخذ موسى عصاه وطلب الحجر فجعل يقول ثوبي حَجْرٌ ثوبي حَجْرٌ، حتى انتهى إلى ملاٍ من بني إسرائيل فرأوه عُرياناً أحسنَ ما خلق الله وأبرأه مما يقولون، وقام الحجر فأخذ ثوبه فلبسه وطفق بالحجر ضرباً بعصاه فوالله إنَّ بالحجر لندباً من أثر ضربه ثلاثاً أو أربعاً أو خمساً فذلك قوله: ﴿كَكَ لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ ءَادُوا مُوسَى فَبَرَّاهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهاً﴾ [الأحزاب: 69].

هذا لفظ البخاري، وفيه أنهم استنبطوا ما ظنوا من العيب من حالٍ رأوها، ففسَّروا ما حَفِيَ عليهم سَبَبُهُ بعيبٍ حَلَقِي.

وفي لفظ مسلم: «قال: فجمع موسى بأثره يقول: ثوبي حَجْرٌ ثوبي حَجْرٌ، حتى نظرت بنو إسرائيل إلى سوءة موسى فقالوا: والله ما بموسى بأس!».

وهذا فيه أنهم لم يكونوا متعمِّدين لحقيقة الأذى وإنما وقع الأذى منهم جهلاً وهم يظنون صحة ما قالوا ولا يرون أنه أذى.

فتبيَّن أنَّ القرآن سَمِيَ هذا النوع من الأقوال أذى للأنبياء وإن زعم قائله أنه استنبطه من ظاهر سيرتهم وهو جاهلٌ لم يقصد حقيقة الأذى.

والله تعالى حذَّرنا أن نكون كالذين آذوا موسى، أي أن نشابههم ففعل فعلاً أو ننسب إلى نبينا معنى مؤذياً له ونحن نحسب أننا نحسن صنعاً.

وما قال أحمد بن قاسم في عرض النبي ﷺ شرٌّ مما قال جُهَّال بني إسرائيل؛ فإنهم نسبوا إلى نبيهم موسى ﷺ عيباً حَلَقِي لا اختياراً للمرء فيه ولا حيلةً في دفعه وليس مما يلام عليه المرء، أما أحمد بن قاسم فذكر عيباً أخلاقياً زعم أنَّ نبينا ﷺ كان يأتيه باختياره، ومثله يوجب الطعن والتهمة، فلا ريب أنَّ ما قال أحمد بن قاسم في عرض

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

16
4

النبي ﷺ أشدُّ في معنى الأذى مما قال جُهَّال بني إسرائيل الذين نهى الله المؤمنين أن يكونوا مثلهم وسمَّى قولهم أذى لنبيِّ كريمٍ من أنبيائه صلى الله عليهم أجمعين.

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي
ومخالفة سبيل السنة والجماعة

16
5

-3-

حكم من آذى النبي ﷺ جاهلاً

معنى الأذى الذي أناطت به الشريعة الحكم:

قال شيخ الإسلام رحمه الله⁽¹⁾: ((الاسم إذا لم يكن له حدُّ في اللغة كاسم الأرض والسماء والبحر والشمس والقمر، ولا في الشرع كاسم الصلاة والزكاة والحج والإيمان والكفر؛ فإنه يُرْجَع في حدِّه إلى العُرْف، كالقبض والحرز والبيع والرهن والكري ونحوها، فيجب أن يُرْجَع في الأذى والسبِّ والشتم إلى العرف، فما عدَّه أهل العرف سبًّا وانتقاصاً أو عيياً أو طعنًا ونحو ذلك فهو من السب)).

فالمُرْدُّ في معنى الأذى إلى العرف، ولا ريب أنَّ أحمد بن قاسم لو قال فيه أحدٌ إنه يدخل على امرأة أجنبية فيخلو بها وتفلي رأسه وينام في فراشها ويرأها وهي تغسل شعرها، لعدَّ ذلك طعنًا مؤذياً له.

حكم من آذى النبي ﷺ جاهلاً:

الكلام في هذا الأمر هو في جهتين منفكَّ بعضهما من بعض:

الأولى: حكمه في ثبوت الإيمان وانتفائه بقطع النظر عن عقوبته في الدنيا.

الثانية: حكمه في ظاهر الأمر إذا أُخذ وثبت عليه ثبوتاً شرعياً.

فالأولى يترتَّب عليها حكم الآخرة، والثانية يترتَّب عليها حكم الدنيا.

(□) الصارم المسلول على شاتم الرسول (ص532).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

16
6

فأما حكم الواقع في الأذى جهلاً في ثبوت الإيمان وانتفائه؛ فإنه إذا أقلع عن الأذى إذا بُيِّنَ له أن ما فعلَ أو قالَ أذىً لله ورسوله ولم يُعَدَّ له فإنه يبقى له إيمانه، أما إن عاد فيه بعد البيان فإنه لا يكون من المؤمنين بل يكون كافراً مرتدّاً.

والأصل في هذا قول الله تعالى بعد ذكر مَنْ وقع في الإفك: ﴿يَعْظُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [النور: 17]، فإنَّ الواقعين في الإفك صنفان: أحدهما: الذي تولى كبره؛ وهم المنافقون، فحَقَّقَ اللهُ تعالى لهم العذابَ الأليم في الآخرة، أما في الدنيا فلم يكن ثبت عليهم ثبوتاً شرعياً فلم يؤخذوا.

وثانيهما: الذين قالوا بأفواههم ما ليس لهم به علمٌ يحسبونه هيناً وهو عند الله عظيم؛ وهم مَنْ تكلم بالإفك ظناً أن ذلك لا تعلق له بأذى النبي ﷺ شرعاً، فهؤلاء وَعَظَّمَهُ اللهُ تعالى أن يعودوا لمثله أبداً إن كانوا مؤمنين.

وقوله تعالى (لمثله) أي لذلك الأذى نفسه أو لأذى قولٍ من جنس الأذى، فمن عاد لأذى بعد أن يُبيِّنَ له أنه أذى فليس من المؤمنين.

قال شيخ الإسلام⁽¹⁾: ((هؤلاء لم يقصدوا أذى النبي ﷺ ولم يظهر منهم دليلٌ على أذاه، لم يكن إذ ذاك ثبت عندهم أن أزواجه في الدنيا هنَّ أزواجٌ له في الآخرة..، فأما بعد أن ثبت أنهنَّ أزواجه في الآخرة وأنهنَّ أمهات المؤمنين فقدفهنَّ أذىً له بكلِّ حال)).

فتبيِّنَ أنَّ حالهم بعد البيان غيرُ حالهم قبل البيان، ولا يُجَوِّزُ احتمالُ بقاء الإيمان في القلب مع تعمُّد حقيقة أذى النبي ﷺ بعد البيان إلا غلاطُ المرجئة الجهمية كالأشعرية المتأخرين وأمثالهم.

وأما حكم الواقع في الأذى جهلاً في ظاهر الحكم؛ فإنه يجب على وليِّ الأمر

(□) الصارم المسلول على شاتم الرسول (ص54).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

16
7

أخذ من أظهر أذى النبي ﷺ، فإذا بُيِّنَ له فرجع ولم يستكبر وبرئ مما قال علانية؛ سقطت عقوبة تعمُّد الأذى وبقي عقوبة التعدي على عرض النبي ﷺ بالجهل والزور والبهتان.

وحقُّه ﷺ ميتاً كحقه حياً؛ ليس لأحدٍ من الخلق أن يجعل نفسه ولياً على حقِّه ﷺ فيسقط العقوبة عمَّن آذاه جهلاً، بل إذا كان لا يملك أحدٌ إسقاط حقوق سائر الناس من الحدود والتعزيرات فكيف يملك إسقاط حقِّ النبي ﷺ؟!.

فيجب تعزير من وقع منه أذى النبي ﷺ جهلاً التعزير البليغ الذي يليق بعظيم حقِّ النبي ﷺ ليكون نكالاً لكلِّ ظالم متساهلٍ في حقِّ النبي ﷺ.

أما إن أصرَّ ولم يرجع، ثم ثبت عليه إصراره ثبوتاً شرعياً صار ذلك منه تعمُّداً للأذى، فحكمه حكم من تعمَّد الأذى.

والمعمَّد لأذى النبي ﷺ يكفر ظاهراً وباطناً، ويجب قتله حداً، ويُقتل كافراً، ويحرم قبول توبته في ظاهر الحكم إجماعاً.

وأحمد بن قاسم قد اجتمع في حقِّه ثلاث موجباتٍ للتعزير البليغ:

الأولى: مجاهرته بما هو أذى للنبي ﷺ وتجرئته للسفهاء والمنافقين على عرضه.

الثانية: مجاهرته بإحياء منهج الخوارج في الاستدلال والاستعلان به والدعوة إليه وذم منهج السنة والجماعة وعلمائه، وذلك أعظم مما عزَّر عمر رضي الله عنه صبيغاً عليه، فإنَّ صبيغاً لم يبلغ معشار ما قال أحمد بن قاسم.

الثالثة: الافتراء على الشريعة باستحلال المحرمات المجمع عليها كالدخول على النساء والخلوة وملامسة الأجنبية وغير ذلك وإشاعة ذلك في الناس.



بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي ومخالفة سبيل السنة والجماعة

16
9

الخاتمة

قد تبينَ بحمد الله مما تقدّم في فصول الكتاب المعروف لدى علماء السنة والجماعة الذي تعبّد الله عباده باتّباعه في مسائل حجاب النساء وخروجهنّ، وفي لباسهنّ، وأنّ علماء الأمة قد أجمعوا على ذلك إجماعاً محكماً.

ونجمل ما أجمعوا عليه فيما يلي:

1- أجمع علماء الأمة على أنّ الله افترض على نساء المؤمنين أن يحتجبنَ من الرجال الأجانب فلا يدخلوا عليهنّ ولا يدخلنَ عليهم من غير حجابٍ يواريهنّ عنهم، وأجمعوا كذلك على أنّ ذلك حكمٌ اختصّ الله به الحرائر دون الإماء.

2- وأجمعوا على أنّ أمّهات المؤمنين قد اختُصّصنَ من دون سائر المؤمنات ففرضَ عليهنّ الحجابُ فلا يدخل عليهنّ من المؤمنين وهنّ مُحَرَّماتٌ عليهنّ تحريماً مؤبّداً مؤكّداً إلا من سَمّى الله تعالى لهنّ، فكان ذلك حكماً لا نظير له في غيرهنّ.

3- وأجمعوا على أنّ الله افترض على نساء المؤمنين إذا هُنَّ خرجنَ من بيوتهنّ أن يُدنين عليهنّ من جلايبهنّ، وأجمعوا على أنّ معنى الإدناء الذي تكلم الله به هو إرخاؤها من فوق الرؤوس حتى تستر الوجوه إجماعاً محكماً لا سبيل إلى زعزعته، وأنّ تلك الآية هي الحجّة في فرض إدناء الجلايب على أمّهات المؤمنين وسائر نساء المؤمنين، وأنّ ذلك غير مفترضٍ على الإماء.

4- وأجمعوا كذلك على أنّ الله افترض على نساء المؤمنين إذا خرجنَ أن يتباعدنَ من الرجال قدر ما يستطعن حتى رغبهنّ في التباعد في أبعد الأماكن عن الريبة والفتنة كالمساجد، ولذلك كان من سنة الخلفاء الراشدين عقوبة الحرة التي تتساهل في مخالطة الرجال وإن كانت قد أدنت عليها من جلبابها.

فهذه الأحكام التي أجمعوا عليها هي من صميم المعروف الذي أمر الله تعالى به، وما خالفه هو المنكر الذي نهى الله تعالى عنه، وقد بينّا أنّ ما تفاوت فيه كلامٌ

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

17
0

أهل العلم منحصراً في توجيه قول لابن عباسٍ وحمله على بعض فروع مسائل البصر ولم يمسَّ شيئاً من المعاني المحرّرة المجمع عليها، وأنَّ مَنْ خَفِيَ عليه ذلك من أهل العلم المعاصرين فحَمَلَ النزاع على غير محمله فله عذره لكن لا يُثْرَك المعروف لقول حادثٍ متأخّر.

ثم قد تبَيَّن أنَّ منازعة أئمة السنة والجماعة في المعروف من معاني الكتاب والسنة الذي تواطأت أجيالهم على ذكره وعلى معرفته، ونبذوه وراء الظهور، وذمّه وذمَّ مَنْ اتبعه، ومفارقة الجماعة على ذلك؛ أنَّ ذلك تركٌ للاعتصام بحبل الله واعوجاجٌ عن صراطه المستقيم، واتِّباعٌ لغير سبيل المؤمنين.

وتبيَّن أنَّ تلك المنازعة لأئمة السنة والجماعة في معاني الكتاب والسنة هو الأصل الأكبر لانحراف أحمد بن قاسم عن سبيل المؤمنين في الاستدلال وفي استحلال المحرّمات المنصوصة المجمع عليها كدخول الرجال على النساء، وقد شاركه في حيلته للاستحلال وفي منهجه في الاستدلال على طريقة الخوارج الأولين صاحبٌ له سبقه إلى التمهيد لهذه المسألة.

فكلا الرجلين أحمد بن قاسمٍ وصاحبه قد أعلنّا على الملأ إعلاناً عملياً صحة منهج الخوارج قديماً وحديثاً، وصحة طعنهم في علم أئمة السنة والجماعة وفي دينهم، فسّمّاهم أحمد بن قاسم "المزايدين على الشريعة" ووصمهم بالابتداع والضلال، وسّمّاهم صاحبه "الجانين عمداً على الشريعة" و"المستدركين على الله بالآراء"، وتلك هي أقوال أصحاب ذي الخويصرة في أئمة السنة والجماعة الذين عاصروهم.

وقد كان عاقبة المنهج الذي سلكه أحمد بن قاسم وصاحبه في اتِّباع المتشابه، وفي نبد المحكم المعروف أن تجازى بهما الشذوذ إلى نتائج لا يحلُّ أن ينطوي عليها قلب مسلم، كما تجازى المنهج نفسه بسلفهما الأوّل؛ فأحمد بن قاسم قال ما هو أذی صريحٌ للنبي ﷺ وقال في عرضه ما يُنزه هو نفسه منه، وصاحبه نَسَب إلى نساء

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

17
1

المؤمنين ومنهن أزواج النبي ﷺ في خروجهنَّ مع النبي ﷺ في مغازيه أهنَّ كُنَّ يخالطنَ الرجال، وكلاهما مراده أن يحتال بما قال على استحلال ما حرَّم الله ورسوله من دخول الرجال على النساء.

وإنَّ من سنن الله تعالى أن يجعل النهايات التي يُخلد بها لسانُ السوء في الغابرين هي عاقبة مَنْ يخوض في ميراث الأنبياء ثم لا يتحرَّى الصدق والعدل وموافقة مقاصد الأنبياء وإنما يتحرَّى موافقة قوم آخرين.

قال شيخ الإسلام رحمه الله⁽¹⁾: ((قد أخبر الله سبحانه أنَّ فينا قومًا سماعين للمنافقين يقبلون منهم كما قال: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَا وُضِعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِنَنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّعُونَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١١١]، وإنما عداه باللام لأنه متضمَّن معنى القبول والطاعة، كما قال الله على لسان عبده: سمع الله لمن حمده، أي استجاب لمن حمده، وكذلك ﴿سَمَّعُونَ لَهُمْ﴾ أي مطيعون لهم، فإذا كان في الصحابة قومٌ سماعون للمنافقين فكيف بغيرهم؟! وكذلك أخبر عمَّن يُظهر الانقياد لحكم الرسول حيث يقول: ﴿لَا يَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا ءَامَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخِرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ﴾ [المائدة: 41] إلى قوله: ﴿أَلَّا لِلْكَذِبِ أَكَلُّونَ لِلْسُّحْتِ﴾ [المائدة: 42]..، أي قائلون للكذب يريدون له وسامعون مطيعون لقوم آخرين غيرك، فليسوا مُفْردين لطاعة الله ورسوله)).

ثم قال⁽²⁾: ((وكثيراً ما يضيع الحق بين الجهال الأميين وبين المحرفين للكلم الذين فيهم شعبة نفاق، كما أخبر سبحانه عن أهل الكتاب حيث قال: ﴿أَفَنظَمُونَ أَن

(□) مجموع الفتاوى (128/25 - 129).

(بر) مجموع الفتاوى (129/25 - 130).

بيان ما اشتمل عليه أحمد بن قاسم من أذى النبي

ومخالفة سبيل السنة والجماعة

17
2

يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن
بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿البقرة:75﴾ إلى قوله: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا
يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي وَإِنَّهُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ ﴿البقرة:78﴾، ولما كان النبي ﷺ
قد أخبر أن هذه الأمة تَتَّبِعُ سَنَنَ مَنْ قَبْلَهَا حَذْوَ الْفُذَّةِ بِالْفُذَّةِ حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ
ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ؛ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ فِيهِمْ مَنْ يُحَرِّفُ الْكَلِمَ عَنِ مَوَاضِعِهِ فَيُغَيِّرُ مَعْنَى
الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فِيمَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ أَوْ أَمَرَ بِهِ، وَفِيهِمْ أُمِّيُونَ لَا يَفْقَهُونَ مَعَانِيَ الْكِتَابِ
وَالسُّنَّةِ بَلْ رُبَّمَا يَظُنُّونَ أَنَّ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْأَمَانِيِّ الَّتِي هِيَ مَجْرَدُ التَّلَاوَةِ وَمَعْرِفَةُ ظَاهِرٍ مِنَ
الْقَوْلِ هُوَ غَايَةُ الدِّينِ)).

فصارت هذه الأصناف أحزاباً على الشريعة؛ وهم المنافقون الخُلُص، والسَّمَاعُونَ
لَهُمْ مِنَ الْحَرَفِيِّينَ لِلْكَلامِ عَنِ مَوَاضِعِهِ، وَالْجُهَّالِ الْأُمِّيِّينَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا
أَمَانِيًّا، وَذَلِكَ لِمَا اجْتَمَعَتْ أَهْوَاؤُهُمْ عَلَى أَمْرِ مَنَاقِضٍ لِلشَّرِيعَةِ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ وَسَائِلُهُمْ
وَمَقَاصِدُهُمْ.

قال شيخ الإسلام رحمه الله⁽¹⁾: ((وهذا من بعض أسباب تغيير الملل، إلا أن هذا
الدين محفوظ كما قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ ﴿الحجر:9﴾ ولا
تزال فيه طائفة قائمة ظاهرة على الحق، فلم ينل ما نال غيره من الأديان من تحريف
كُتُبِهَا وَتَغْيِيرِ شَرَائِعِهَا مَطْلَقاً لِمَا يُنْطِقُ اللَّهُ بِهِ الْقَائِمِينَ بِحُجَّةِ اللَّهِ وَبَيِّنَاتِهِ الَّذِينَ يُحْيُونَ
بِكِتَابِ اللَّهِ الْمَوْتَى وَيُبْصِرُونَ بِنُورِهِ أَهْلَ الْعَمَى، فَإِنَّ الْأَرْضَ لَنْ تَخْلَوْا مِنْ قَائِمِ اللَّهِ بِحُجَّةٍ
لِكَيْلَا تَبْطُلَ حُجُجُ اللَّهِ وَبَيِّنَاتُهُ)).

فالحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله على نبينا محمدٍ وعلى آله وعلى صحبه أجمعين
وسلم تسليمًا.

(□) مجموع الفتاوى (130/25 - 131).

الفهرس العام

المقدمة	3
الفصل الأول: احتيالٌ على الحرام ونبذٌ للمعروف	9
الفصل الثاني: الأصل العاصم في حجاب النساء ولباسهن	57
الفصل الثالث: أحكام الدخول على النساء وأحكام خروجهن	117
الفصل الرابع: ما في كلام أحمد بن قاسم من أذى النبي ﷺ	141
الخاتمة	171
الفهرس العام	177